

تَهَ ذِيْبِ ٱلمن طِق

لِلْعَلَامَةِ فَخْرِالدِّيْنِ عُبَيِّدِ اللَّهِ بِّنِ فَضْلِ اللَّهِ الخَبِيَّصِيِّ توفي بعدة ٥٨م

وَعَلَيْهِ تَعْلِيقَاتُ مُنْتَقَاةً مِنْ حَوَاشِي ٱلعُكَمَّاءِ العَلَمَّاءِ العَلَمَّاءِ العَلَمَّاءِ العَلَمَّاءِ العَلَمَّاءِ العَلَمَّاءِ العَلَمَاءِ العَلمَاءِ العَلمَةُ العَلمَ العَلمَ العَلمَاءِ العَلمَ العَلمُ العَلمَ العَلمَ العَلمَ العَلمَ العَلمَ العَلمَ العَلمَ العَلمَ العَلمَ ا

مَانُ وراجعهُ الأسْتَتَاذِ حَسَنَ السَّمَاحِي سُعَوَيْدَانَ

عَنِدِيْ الذُّكُوَّرِنِحُتَدَعُمَرِهِشَامِسَبْسُوبٌ الاسْتَادَ مَحْرُدِنُحُتَدَهِ الالاَلشَّيْخ الاَسْتَادَ إِبْراهِ ِ مِنْ الْمُثَنَادَ إِبْراهِ حِمْرُكُكُ بَرَكَاتَ رَقُوفِيْ الاَسْتَادَ إِبْراهِ حِمْرُكُكُ بَرَكَاتَ رَقُوفِيْ



الطبعة الأول ١٤٤٢ه - ٢٠٢٢م

حقوق الطبع محفوظة



(المكتبرل سياتي للزل وليَ ثَنِيَة

الدُّكُوَّرِ مُحَكَنَدَعُ مَرِهِ شَامِسَ بْسُوبْ الْاَسْتَاذ إِبْراهِ فِي مِحْ دَبَرُكَاتْ رَقوفِيْ الْاَسْتَاذ مَحُوُد مُحَكَنَد هِلَال ٱلشَّيْخ

إخراج

للفائنا فالمحتكرت نوير

اشتراث

ڔؙڵ<u>ۿڔۑڞ</u>ڹٷڝٵ

الدار الشامية - دمشق - اسطنبول

- 00905347350856
- alshamiya.tr@gmail.com 💌
 - www.al-shamiya.com 🌐





تَهُ ذِيْبِ ٱلمنسطِقِ

لِلْعَلَامَةِ فَخْرِالدِّيْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ فَضْلِ اللَّهِ الْخَبِيْصِيِّ تُوفِي بعد ٤٥٨ م

وَعَلَيْهِ تَعُلِيقًاتُ مُنْتَقَاةً مِنْ حَوَاشِي ٱلعُكَمَّاءِ وَعَلَيْهِ تَعُلِيقًاتُ مُنْتَقَاةً مِنْ حَوَاشِي ٱلعُكَمَّاءِ وَعَلَيْهِ تَعُلِيقًاتُ مُنْتَقَاةً مِنْ حَوَاشِي ٱلعُكَمَّاءِ العَلَيْمِيّ ، والدّسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّال المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظّار المُسيوقِيّ ، ولعَظْلُا والمُسيوقِيّ ، ولعَظْلًا والمُسيوقِيّ ، ولعَنْقَاقُ أَلَّالِيّ المُنْعُلِيقُونِ والمُسْتِوقِيّ ، ولعَلَّالُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُونُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُونُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسيوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسيونِ والمُسْتَونِ والمُسْتِوقِيّ ، ولعَلَالُونُ والمُسْتَونِ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُستَّلُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُمُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُستَّلُ والمُسْتَوقِيّ ، ولعَلَالُ والمُستَّلُ والمُسْتَقِيقُونُ والمُسْتَقِيقُ والمُسْتَقِيقُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقُ والمُسْتَقِيقُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقُ والمُسْتَقِيقِيقُونُ والمُسْتَقِيقُونُ والمُسْتَقِيقُونُ والمُسْتَقِقِيقُ والمُسْتَقِيقِ والمُسْتَقِيقُونُ والمُ

حَقِيدَةُ (المِلْتَهِ لِلْعِيلِمِي لِتِي لِلرِّلِمِيْثَةِ مِيَّةِ

نرأهٔ دراجعهٔ حَسَنُ ٱلسَّمَاحِي سُوكِيكانْ







بِسْمِ اللَّهِ ٱلرِّحَازِ ٱلرَّحِيمِ مِ

إن أبهى دُرَرٍ تُنظَمُ بِبَنَان البَيَان، وأزهى زَهرٍ يُنشَرُ في أردان الأذهان؛ حمدُ مبدعٍ أنطقَ الموجوداتِ بآيات وجوبِ وجودِه، وشُكرُ منعم أغرقَ المخلوقات في بحار إفضاله وجوده، نحمده على ما أولانا من آلاء أزهرت رياضُها، ونشكره على ما أعطانا من نعماء أترعت حياضُها، ونسأله أن يفيض علينا من زلال هدايته، ويوفقنا للعروج إلى معارج عنايته، وأن يُخصِّصَ رسولَه الكريم سيِّدنا محمداً أشرف المخلوقات بأفضل الصلوات، وآله وأصحابَه الطاهرين المطهرين بأكمل التحييات".

وبعد؛ لما كان علمُ المنطق هو الآلة القانونية التي تَعصِمُ مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفِكر؛ اهتمَّ علماءُ المسلمين به، وألَّفوا فيه كتباً كثيرة، منها المختصرُ ومنها المطوّل، وكان من أهمِّ المتون التي ألَّفت في هذا العلم متنُ «تهذيب المنطق» للإمام المحقق والعلامة المدقق سعد الدين التفتازاني، وهو القسم الأول من كتابه «تهذيب المنطق والكلام» الذي فرغ من تأليفه في رجب سنة (٧٨٩هـ)، وجعله على قسمين؛ الأول: في المنطق، والثاني: في الكلام.

وقد اهتم علماء المسلمين بهذا المتن اهتماماً كبيراً، لا سيما القسم الأول منه -وهو قسم المنطق- فكتبوا عليه شروحاً كثيرة، وكتبت على هذه الشروح أيضاً حواش سنذكر تفصيلها في قسم الدراسة إن شاءالله.

⁽١) اقتباسٌ من مقدمة كتاب اتحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية ١.





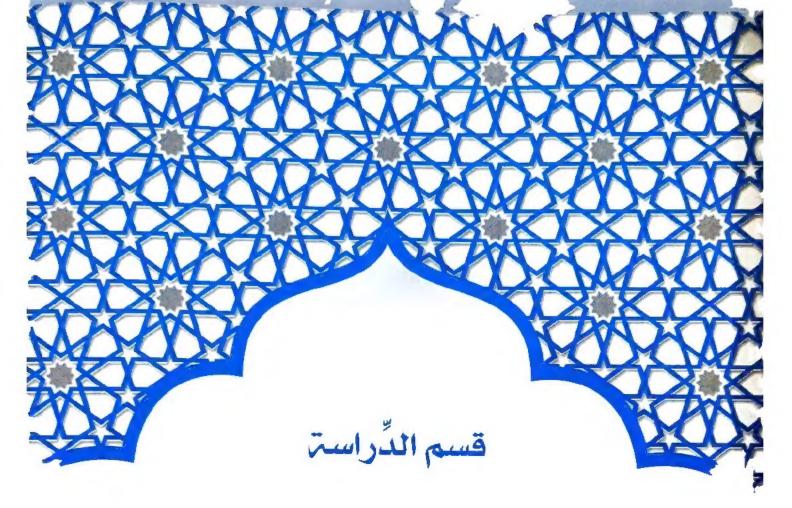
ويعتبر هذا الشرح الذي نُقَدِّمُه -وهو شرح عبيد الله بن فضل الله المخبيصي - من أجل الشروح على هذا المتن، بل وبعد التحقيق في تاريخ وفاة المؤلِّف وأنه من علماء القرن التاسع يمكن اعتباره أقدم شرح لمتن «تهذيب المنطق».

وقد كان هذا الشرح المهم بحاجمة إلى تحقيق، ومزيد اعتناء وتزويق؛ فأحببنا أن نخرجه بحُلّة بهيّة، مزيّنة بتعليقات العلماء أصحاب الهمم العليّة، خدمة لهذا العلم، وتسهيلاً على طلابه.

ونسأل الله المن بالإخلاص، إذ هو سبب النجاة والخلاص، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين.

وفي ختام هذا المقام: أتوجّه بالشكر الجزيل للدكتور خالد خليل الزاهدي، إذ شرعنا في هذا العمل بناءً على اقتراحه وتوجيهه، وأشكر أيضاً الأستاذ الفاضل حسن السماحي سويدان، الذي قرأ الكتاب وراجعه، وأبدى الملاحظات ونبهنا إلى أمور مهمة، وأشكر أيضاً الأستاذ أحمد عيد إبراهيم، فقد نبّهني على أمور وملاحظات مهمة.

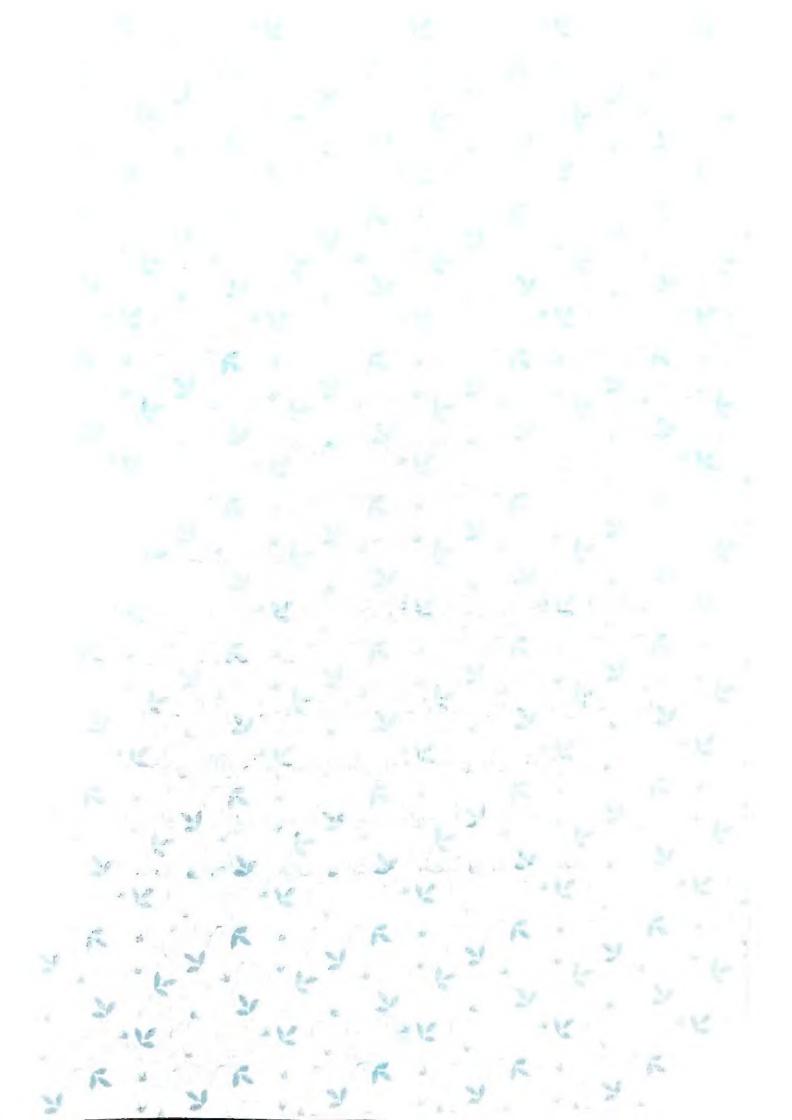
وكتبه مَحُوُد مُحُسَمَّد هِلَال ٱلشَّيخ أواخر شوال ١٤٤٢هـ



وفيه خمسة مباحث:

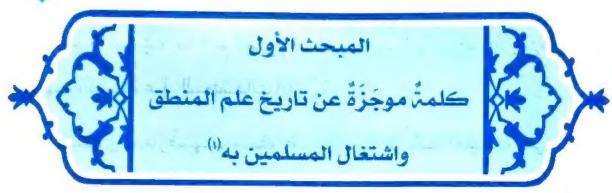
المبحث الأوّل: كلمةٌ موجَزَةٌ عن تاريخ علم المنطق، واشتغال المسلمين به.

المبحث الثاني: ترجمة العلامة التفتازاني، وأهمية متن التهذيب، المبحث الثالث: ترجمة الشارح، والكلام على الشرح. المبحث الرابع: منهج التحقيق والعمل في الكتاب. المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.









خلق الله الإنسان وفضَّلَه على غيرِه من الحيوانات بالفكر والعقل؛ حيثُ إنَّ عنايتَه الحكيمة اقتضت أن يخلفَه على هذا الوجه، لكي يستطيع أن يستخدمَ عقلَه فيَصِلَ به إلى الخير والكمالِ وسعادةِ الدارَين، غيرَ أنَّ الإنسانَ لا يستطيعُ الوصولَ إلى هذه الغايات العظمى إلَّا إذا استعملَ هذا العقلَ على الوجه الأكملِ، واستخدمَ الطرقَ الفكريَّةَ الصحيحة، حتَّى لا يختلطَ لديه الحقُ بالباطل ويلتبسَ عليه الخطأُ بالصواب.

ومن هذا نشأتِ العلومُ الحكميّة العقليَّة ووُضِعَتْ لها القوانينُ الضابطةُ، وكان من أسبقِ الناسِ إلى وضعِ تلك القوانين الأمَّةُ اليونانيَّةُ، فعلى يدِ أبنائها الفلاسفةِ وُلِدَت تلك القوانين وتَرَعْرَعَت، وتعهَّدَها أبناؤُها بالإنماء والتمحيصِ حتَّى صارت عِلماً واضحَ المعالم، متميِّزَ المسائلِ، محدَّدَ الموضِع، جليَّ الهدف، يأخذُ بيَدِ الباحثِ إلى الحقِّ ويهديه إلى سواءِ السبيل.

⁽۱) ينظر: كتاب «علم المنطق» للدكتور محمد رمضان عبد الله الزاهدي، باعتناء الدكتور خالد بن خليل الزاهدي (ص١٣ - ١٤).





ومبدأً نهضَتِه عندهم ظهورُ جماعةٍ يُدعَون بالسوفسطائيّين، وكانت غاياتهم القضاءُ على المعتقدات الدينيّة.

فانبرى لمعارَضَتِهم سقراط، وكانت طريقة تعليمِه مبنيَّة على السؤال والجواب.

ثمَّ جاء بعده تلميذُه أفلاطون، وشرحَ تعاليمَ أستاذه.

وجاء بعده تلميذُه أرسطو، فوضع الشروط والقواعد للنظرِ والاستدلالِ، وبذلك وضع علم المنطق.

ثمَّ جاءَ بعده فورفوريوس الصوري في القرنِ الثالث بعد الميلاد وزَادَ عليه الكليَّات الخمس.

ثم تُرجِمَت كتبُ المنطقِ إلى اللغةِ العربيَّةِ مع ما تُرجِمَ من كتبِ الفلسفةِ في عهد الدولةِ العبَّاسِيَّةِ؛ لأنه كان عوناً للمسلمين في إقامةِ الحجَّةِ والبرهان على ما اختلفوا فيه من المسائل الدينيَّة بينَ أهلِ السُّنة والمعتزلة وغيرهم.

ومنذ ذلك الحين والمسلمون يجتهدون في تحصيل المنطق وتعلَّمِه وتعلِيمه؛ وقد حَذَقَ في فَهمِه كثيرون من المتقدِّمين، وتناولوه بالشرح، والتعليق، والتلخيص.



ومِن أشهر أعلامِهم:

- الكنديُّ (ت: ٢٦٠ هـ)، ومن كتبه: «إلهيّات أرسطو»، و «رسالة في ماهية العقل»، و «الفلسفة الأولى فيما دون الطبيعيات والتوحيد».

- والفارابيُّ (ت: ٣٣٩هـ)، وله نحو من مئة كتاب، وعرف بـ»المعلم الثاني»؛ لشرحه مؤلفات أرسطو «المعلم الأول».

وابنُ سينا (ت: ٢٨هـ)، ويعرف بـ"الشيخ الرئيس"، وأشهر كتبه «الشفاء»، و «أسرار الحكمة المشرقية»، و «الإشارات».

فقد كانت لهم عناية عظيمة بمنطق أرسطو؛ وكانت كتاباتهم في المنطق ممزوجة بالفلسفة؛ حتَّى جماء المتأخّرون فخَلَّصُوا المنطق من الفلسفة وزادوا على مباحث: العلم؛ والدلالاتِ؛ والألفاظِ؛ لأنَّها كالمقدِّمة للمنطق.

وكانت ترجماتُ العرب وشروحُهم لكُتُبِ القدماء هي التي اعتمَدَت عليها مدارسُ أوروبا بعد أن أفاقت من سباتها في العصور الوسطى.

هــذا ولا يــزالُ المنطــقُ عنــد المســلمين موضــعَ العنايــةِ إلى اليــوم، يُــدرَّس فــي مدارســهم ويُعنَــي بــه فــي جامعاتِهــم.





المبحث الثاني من المبحث الثاني من العلامة التفتازاني، العلامة التفتازاني، وأهمية متن التهذيب إ



أولاً: ترجمة العلامة سعد الدين التفتازاني(١).

۱) اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة المحقق المدقق مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني.

ولد بتفتازان في صفر سنة (٧٢٢هـ)، وقيل: (٧١٢هـ).

وأمّا مذهبه الفقهي فقد اختلف فيه:

فممَّن نسبه إلى الشافعية السيوطيُّ في «بغية الوعاة»، والكفويُّ في «أعلام الأخيار»، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»، وغيرهم.

وممَّن نسبه إلى الحنفية ابنُ نجيم في «فتح الغفار شرح المنار»، وعليّ القاري في «طبقات الحنفية»، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه كتاب «إقامة الحجة» لأبي الحسنات اللكنوي.

⁽۱) مصادر الترجمة: «الدرر الكامنة» (٦/ ١١٢)، و «بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٥)، و «مفتاح السعادة» (١/ ١٩٠)، و «شذرات الذهب» (٨/ ٤٧)، و «ديوان الإسلام» (٣/ ٢٤)، و «البدر الطالع» (٢/ ٣٠٣)، و «الفوائد البهية» (١/ ١٣٦).





قال اللكنوي: "والذي يظهر أنه محقق المذهبين لا شافعي كالشافعة ولا حنفي كالحنفية (١).

٢) مكانته العلمية:

بَرَعَ العلامة التفتازانيُّ في جميع العلوم؛ فكان عالماً بالنحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير والكلام، وكثير من العلوم، فهو متفرِّدٌ بعلومه في القرن الثامن، لم يكن له في أهله نظيرٌ فيها، وله من الحظ والشهرة والصِّيت في أهل عصره ومَن بعدهم ما لا يلحق به غيرُه.

وشَرَعَ في التصنيف وعمره ست عشرة سنة فصنَّف «شرح تصريف العري»، وفرغ منه في شعبان سنة (٧٣٨هـ).

٣) شيوخه:

أخذ العلمَ عن أكابر أهل العلم في عصره، ومن أهمِّهم:

- عبد الرحمن بن أحمد، عضد الدين الإيجي (ت: ٧٥٦هـ).
- محمود بن محمد، المعروف بقطب الدين الرازي (ت: ٧٦٦هـ).

 ⁽١) ينظر: (إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة) للإمام اللكنوي بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ص ١٦).





٤) تلامذته:

- حسام الدين، حسن بن علي الأبيوردي (ت: ١٦٨هـ)···.
 - مصلح الدين، علي بن موسى الرومي (ت: ١٨٨هـ)(٢).
- جلال الدين يوسف الأوبَهي، من علماء خراسان والعراق وما وراء النهر، وكان وحيد دهره في علم العربية، وقد أجازه التفتازاني من بين تلامذت بتدريس مصنفاته وتصحيحها، فقال: "أما بعد حمد الله والصلاة على رسول الله، فقد أجزت للمولى العالم الفاضل الكامل، جلال الدين يوسف ابن الإمام المرحوم ركن الدين مسيح؛ أن يروي عني مقروءاتي ومسموعاتي ومستجازاتي عموماً، ومصنفاتي خصوصاً؛ فقد قرأ الكثير وسمع الكثير، مثل: «شرح الكشاف» و«المفتاح» وغيرهما، وأن يدرِّسها، و يصلحَ ما يتفق أنَّه من سهو البنان أو البيّان، بعد التأمّل والاحتياط، والمراجعة والمطالعة الوافرة؛ وهذا خطُّ الفقير سعد التفتازاني، كتبه في آخر سفرِ حياته والاتصال بوفاته، وهو الأواخرُ من محرّم سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة بسمرقند"(").

⁽٢) لامفتاح السعادة؛ (١/ ١٧٧).



⁽١) "إنباء الغمر" (٣/ ٢٤)، واشذرات الذهب؛ (٩/ ١٧٨).

⁽٢) والضوء اللامع؛ (٦/ ٤١).



٥) مؤلفاته:

ومصنَّفات قد ذاعت في حياته، وانتشرت في جميع البلدان، وتنافس الناس في تحصيلها؛ ومن أشهرها:

- شرح التلخيص المطوّل، فرغ منه في صفر سنة (٧٤٨هـ)
 بهراة؛ ومِن اختصاره سنة (٢٥٦هـ) بغجدوان.
- ٢. شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم، فرغ منه في شوال سنة
 (٩٨٧هـ)، بسمرقند.
- ٣. التلويح شرح التوضيح في الأصول، فرغ منه في ذي القعدة سينة (٧٦٨هـ).
 - ٤. شرح العقائد النسفيَّة، فرغ منه في شعبان سنة (٧٦٨هـ).
- ٥. المقاصد في الكلام؛ فرغ من تأليف في ذي القعدة بسمر قند
 سنة (٧٨٤هـ).
- ٦. شرح المقاصد؛ وهو من أهم الكتب في علم الكلام، فرغ من تأليفه سنة (٧٨٤هـ).
- ٧. شرح الشمسيَّة في المنطق؛ فرغ منه في جمادى الآخرة سنة
 (٧٥٧هـ) بمزارجام،
 - ٨. شرح تصريف العزي؛ فرغ منه في شعبان سنة (٧٢٨هـ).





- ٩. الإرشاد في النحو؛ فرغ منه سنة (٤٧٧هـ) بخوارزم.
- ١٠. تهذيب المنطق والكلام، فرغ من تأليفه في رجب سنة (٧٨٩هـ).
- ۱۱. حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، فرغ منها سنة (۷۷۰هـ).
- ١٢. الفتاوي الحنفيّة، شرع في تأليف يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة (٧٦٩هـ) بهراة.
 - ١٢. مفتاح الفقه، شرع في تأليفه سنة (٧٧٢هـ).
- ١٤. شرح الكشاف، شرع في تأليف في الثامن من ربيع الآخر سنة (٧٨٩هـ).

٦) من شعره:

عَلَى دُرَّةٍ من مُعْضِلاتِ المطَالِبِ ويْلْتُ المُنَى بالكُتْبِ لا بالكَتَائِبِ إذا خَاضَ في بَحرِ التَّفَكُّرِ خَاطِري حَقَرْتُ مُلُوكَ الأَرْضِ في نَيلِ ماحَوَوا حَقَرْتُ مُلُوكَ الأَرْضِ في نَيلِ ماحَوَوا

٧) وفاته:

توفي رحمه الله بسمرقند، ونُقِلَ إلى سَرَخْس ودفن بها، يـوم الأربعاء التاسع من جمادي الأولى سنة (٧٩٧هـ)، وقيل: (٧٩٣هـ).





ثانياً: أهمية متن «التهذيب»:

يعتبر هذا المتن من أهم المتون في علم المنطق والكلام، ألَّفه العلامة سعد الدين التفتازاني لولده محمّد كما ذَكَرَ في مقدمته، وفَرَغَ من تأليفه سنة (٧٨٩هـ).

وقد قسمه إلى قسمين:

- الأوّل: في المنطق.
- والثاني: في الكلام.

ولما كان قسم المنطق منه من أحسن ما صُنِّفَ في فنَّه اشتهرَ وانتشرَ في الآفاق، وأكبَّ عليه المحقِّقون بالدرس والشرح، وصنفواله شروحاً كثيرة منها(١):

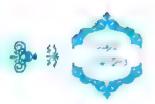
۱. شرح عبيد الله بن فضل الله الخبيصي، من علماء القرن التاسع،
 وتوفى بعد (٨٥٤هـ)، وهو هذا الشرح.

٢. شرح زين الدين، المعروف بابن العَيْني، عبد الرحمن بن أبي
 بكر (ت: ٨٦٣هـ)، وسمّاه «جهد المقل».

٣. شرح محيى الدين الكافيكجي، محمد بن سليمان (ت: ٩٧٧هـ).

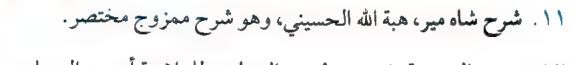
⁽١) ينظر: «كشف الظنون» (١٦/١٥).





- ٤. شرح المحقق شيخ الإسلام، أحمد بن محمد الهروي، الشهير
 بحفيد سعد الدين التفتازاني (ت: ٩٠٦هـ).
- ٥. شرح العلامة جلال الدين الدوّاني (ت: ٩٠٨هـ)، وقيل (٩١٨هـ)،
 لكنه لم يتمه. وعلى هذا الشرح حواش منها:
- حاشية مير أبي الفتح السعيدي (ت: ٩٥٠هـ)، كتبها مع تكملة شرح (الجلال).
- حاشية أبي الحسن بن أحمد الأبِيورُدي، الشهير بدانشمند، توفي في حدود (١٠٠٠هـ).
 - حاشية مصلح الدين، محمد بن صلاح اللاري، (ت: ٩٨٠هـ).
- حاشية الفاضل حسين الحسيني الخلخالي، تـوفى فـي حـدود سـنة (١٠٣٠هـ).
 - ٦. شرح مصلح الدين اللاري، محمد بن صلاح، (ت: ٩٨٠هـ).
 - ٧. شرح نجم بن شهاب المدعو بعبد لله.
- ٨. شرح مرشد بن الإمام الشيراذي، ذكر في عنوانه السلطان
 بايزيد بن محمد الفاتح.
 - ٩. شرح الشيخ محمد بن إبراهيم بن أبي الصفا، تلميذ ابن الهمام.
 - ١٠. شرح عبدالله بن حسين اليزدي، (ت: ١٠١٥هـ).





١٢. تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق، للعلامة أحمد المحلي، من علماء القرن الرابع عشر الهجري.

وغيرها.







المبحث الثالث





أولًا: ترجمة الشارح^(١).

١) اسمه ونسبه:

هو فخر الدين، عبيد الله بن فضل الله الخَبِيصي، وقد صرَّح باسمه في مقدِّمة الشرح.

والخَبيصيُّ نسبةً إلى خَبِيص، وهي مدينة من مدنِ كَرْمان(١٠).

ولم نستطع أن نجد عنه في كتب التراجم سوى ما ذُكرَ من اسمه، واسم شرحه على «تهذيب المنطق».

٢) وفاته:

ذكر في «هدية العارفين» أنَّه توفي في حدود سنة (١٠٥٠هـ) ولم يذكر مصدر ذلك، وعنه نقل الزركلي في «الأعلام»، وأما صاحب «كشف الظنون» فلم يذكر تاريخ وفاته.

⁽٣) وكرمان ولاية مشهورة، وناحية كبيرة معمورة، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان. ينظر: «معجم البلدان» (٣/ ٣٤٥ - ٤/٤٥٤)، و «آثار البلاد وأخبار العباد» (١/ ١٨٧)، و «مراصد الاطلاع» (٣/ ١٦٦٠).



⁽١) مصادر الترجمة: «الضبوء اللامع» (٩/ ٤٣)، و «كشف الظنبون» (١/ ١٦٥)، و «هدية العارفيسن» (١/ ٢٥٠)، و «الأعلام» (٤/ ١٩٦).





لكن الذي ترجَّح لدينا خلافُ ذلك، وهو أنَّه من علماء القرن التاسع، وتوفي بعد سنة (٤٥٨هـ)، وذلك لأسبابِ عدَّة هي:

السبب الأول: أنّنا عثرنا على نسخة مخطوطة من الشرح في جامعة مكغيل، في مونتريال بكندا، وتاريخ نسخها (٨٧٧هـ).

والسبب الثاني: وجدنا نسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث قغوشلر رقمها (١٩٧ هـ)؛ ورقة ٧ - ٦٤)؛ وتاريخ نسخها (٨٩٩ هـ)؛ وفقَ ما ذكره الأخوان قره بولوط في «معجمهما»(١).

والسبب الثالث، وهو الأهمّ: هو ما ذكره العلامة شمس الدين السخاوي في كتابه «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» في ترجمةِ محمَّد بن محمَّد بن احمد غياث الدين أبو الليث بن الرضي أبي حامد الصاغاني المكي الحنفي: (وقرأ بمكة على أحمد يونس المغربي في الجرومية وشرحها للسيِّد، و «قطر الندى» وشرحه للمؤلف، وغالب ألفية ابن مالك، و «التهذيب في المنطق» وشرحه «التذهيب» للخبيصي وغير ذلك في المنطق وغيره سماعاً وقراءة)، والمترجَم له ولد سنة وغير ذلك في المنطق وغيره سماعاً وقراءة)، والمترجَم له ولد سنة

⁽١) ينظر: «معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٢/ ٢٥٠٢).







- حاشية محمد بن علي بن سعيد المالكي المغربي، (ت: ١٩٩١هـ)، وسماها «تشحيذ التهذيب»(١).
- حاشية ابن عرفة، محمد بن أحمد الدسوقي المالكي، (ت: ١٢٣٠هـ)(٢).
- حاشية العطار، حسن بن محمد، أبو السعادات، شيخ الأزهر، (ت: ١٢٥٠هـ)(٢).



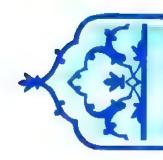
⁽١) امعجم التاريخ التراث الإسلامي، (٤/ ٢٨٩٩).

⁽٢) «معجم التاريخ التراث الإسلامي، (٤/ ٢٥٢٢).

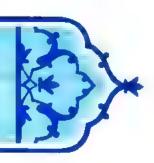
⁽٣) امعجم التاريخ التراث الإسلامي، (٢/ ٨٧٣).







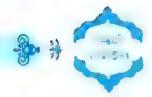
المبحث الرابع منهج التحقيق والعمل في الكتاب



أُلخِّصُ منهجَ العمل في الكتاب في هذه النقاط:

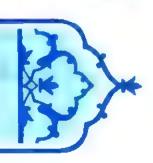
- مقابلة النص كام لا على النسخ الثلاث المعتمدة، ومقابلة مواضع الفروق والإشكالات على النسخ الأخرى المساعدة.
- إثبات الفروق المهمّة، وإغفال السقط وغيره مما ترجَّح أنّه تصحيفٌ، أو انتقال نظرٍ من الناسخ.
- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من مُشكِل الكلمات والإعراب، مع وضع علامات الترقيم والتفقير المناسب الذي يساعد الطالب على الفهم.
- تمييزُ متن «تهذيب المنطق» باللون الأزرق الغامق، وضبطه ضبطاً كاملاً.
 - وضعُ بعض العناوين الفرعية لبعض الفقرات.
 - ترجمة الأعلام المذكورين في الكتاب ترجمة مختصرة.
 - تذييل الكتاب بالفهارس العلمية التي يُحتاج إليها.







المبحث الخامس وصف النسخ الخطية



اعتمدت في تحقيق هذا الشرح النفيس على تسع نسخ مخطوطة. وقد قسمت هذه المخطوطات إلى فئتين:

الفئة الأولى: مخطوطات معتمدة، وهي ثلاث نسخ، قابلنا النصَّ عليها كاملاً.

الفئة الثانية: مخطوطات مساعِدة، وهي ستّ نسخ، رجعت إليها في مواضع الإشكال، وفروق النسخ.

١. النسخ المعتمدة:

🔘 النسخة الأولى: رمزها (م).

مكانها: في مكتبة جامعة مكغيل، في مونتريال بكندا، برقم: (٢٠٨). عدد أوراقها: ٣٦ ورقة.

تاريخ نسخها: أوان الظهر يوم الاثنين، ٢٣ جمادي الأولى، سنة ١٨٧٧هـ. اسم الناسخ: كطكر بن طعن بن فخر الدين.

الوصف العام: النسخة تامّة، خطها مقروء، كتبت جميعها بالحبر







الأسود، وتتميز هذه النسخة بتاريخها المتقدم القريب من حياة المؤلف.

عليها قيد تملك نصه: (صاحبه حقاً ومالكه شرعاً أحمد بن سلمان الموسوي)، وقيد آخر غير واضح الخط.

النسخة الثانية: رمزها (ل).

مكانها: في مكتبة جامعة لايبزيغ (Leipzig) في ألمانيا، برقم: (Arab.025) Cod.).

عدد أوراقها: ٩٦ ورقة.

تاریخ نسخها: سنة ١٠٦٥ هـ

اسم الناسخ: أحمد بن سليمان.

الوصف العام: النسخة تامة، كتب المتن باللون الأحمر، خطها واضح وكبير، على أوراقها الأولى تعليقات وحواش.

عليها تملك نصه: (من كتب الفقير إلى الله تعالى محمد راقم غفر له سنة ١٢٠٠). وآخر نصه: (صاحب قازد أغلى كو... يوسف بن إبراهيم).

🚳 النسخة الثالثة: رمزها (د).

مكانها: في المكتبة العامة في الدوحة، برقم: (٣٤٣).

عدد أوراقها: ٧٥ ورقة.





تاريخ نسخها: أواخر شهر ربيع الأول، سنة ١٠٥١هـ.

الوصف العام: النسخة تامة، كتب المتن باللون الأحمر، خطها واضح، أُفرِدَ في أولها «متن التهذيب»، ويبدأ «شرح الخبيصي» من الورقة رقم ١٠، ولم يذكر الناسخ فيها اسمه.

وعليها تملك نصه: (ملكه سليم الطيبي في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٧).

٢. النسخ المساعِدة:

🚳 النسخة الرابعة: رمزها (ق).

مكانها: في قسم "قليج علي باشا" من المكتبة السليمانية في إستانبول، ضمن مجموع برقم: (٦٦٤/ ٦٧٩)، من بداية المخطوط إلى الورقة رقم ٨٠.

عدد أوراقها: ٨٠ ورقة.

الوصف العام: ناقصة الآخر، مقدار النقص ورقة تقريباً، خطها واضح، كتب المتن باللون الأحمر، وعلى هوامشها حواش كثيرة منقولة من عدة كتب.

@ النسخة الخامسة: رمزها (ع).

مكانها: في قسم "عمجه زاده حسين باشا" من المكتبة السليمانية في إستانبول، برقم: (٣٣٤).





عدد أوراقها: ٦٠ ورقة.

تاریخ نسخها: سنة ۱۰۶۷هـ.

اسم الناسخ: على بن عبد الله الملقب بالداعي.

الوصف العام: النسخة تامة، خطها نسخي مقروء، المتن مميز بخط أحمر فوقه، عناوين الفصول كتبت بالحبر الأحمر، وعلى هوامشها بعض الحواشي.

عليها تملك نصه: (في نوبة الفقير عبد الحليم ... الحقير عفي عنه).

@ النسخة السادسة: رمزها (ز).

مكانها: في قسم "إزمير" من المكتبة السليمانية في إستانبول، برقم: (٤٠٦).

عدد أوراقها: ٥٢ ورقة.

الوصف العام: النسخة تامة، خطها نسخي، لم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، مُيِّزَ المتن بخط أحمر فوقه.

🚳 النسخة السابعة: رمزها (س).

مكانها: في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، رقم: (٦٤١٣ف).

عدد أوراقها: ١٠٧ ورقة.





تاريخ نسخها: ضحوة يوم الأحد، ١١ شهر الله الحرام، سنة ١٠٨٦هـ.

اسم الناسخ: محمود بن عبد الرحيم.

الوصف العام: النسخة تامة، خطها واضح، المتن مميز بخط أحمر فوقه.

النسخة الثامنة: رمزها (هـ).

مكانها: في المكتبة الأزهرية في مصر، برقم: (٢٤٧٧).

عدد أوراقها: ٣٣ ورقة.

الوصف العام: نسخة تامة، مكتوبة بخط مغربي، وكتب المتن باللون الأحمر.

🚳 النسخة التاسعة: رمزها (ح).

مكانها: في المكتبة الأزهرية في مصر، برقم: (٢٤٧٨).

عدد أوراقها: ٥٤ ورقة.

الوصف العام: النسخة ناقصة بعض الورقات قبل الورقة الأخيرة، خطها مغربي، المتن مكتوب باللون الأحمر، لم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.





🚳 النسخ المعتمدة في الحواشي:

١. حاشية العلامة ياسين العُلَيمي: اعتمدنا في انتقائنا منها على نسختين مخطوطتين:

- النسخة الأولى: في مكتبة مجمع اللغة العربية في القاهرة، برقم (١٣٤).

عدد أوراقها: (١٠٧ ورقة)، خطها مقروء، بعض العبارات كتبت باللون الأحمر، لم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

- النسخة الثانية: في المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر، برقم (۲۹۵۵).

عدد أوراقها: (٩١ ورقة)، تاريخ نسخها: (١٤٨ هـ).

٢. حاشيتَي العطار، والدسوقي: اعتمدنا في انتقائنا منهما على النسخة المطبوعة مع شرح الخبيصي في مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٥٥ هـ)، باعتناء الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي.

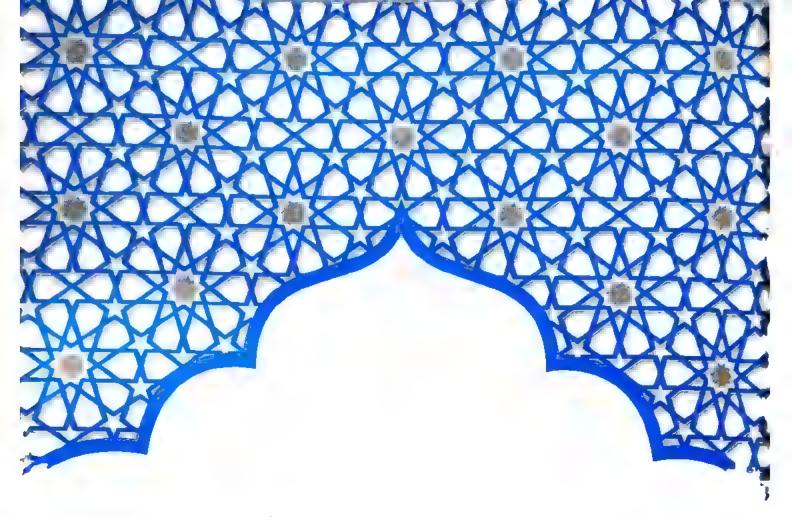




44





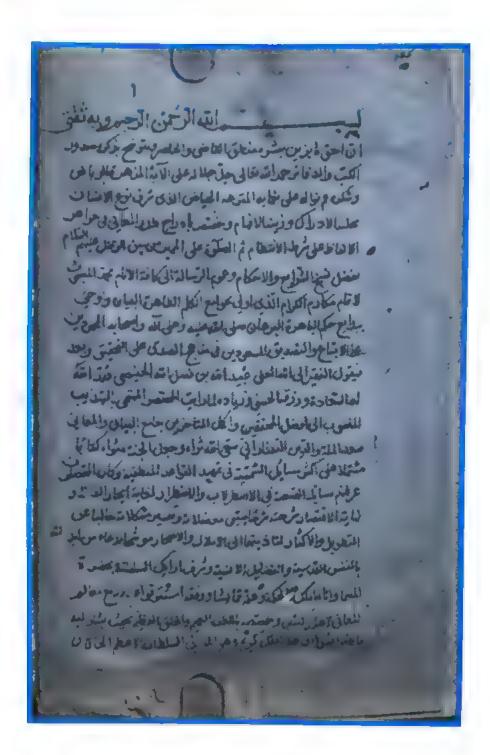


نماذج من النسخ الخطيّة





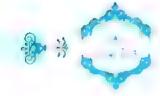




الصفحة الأولى من النسخة (م)





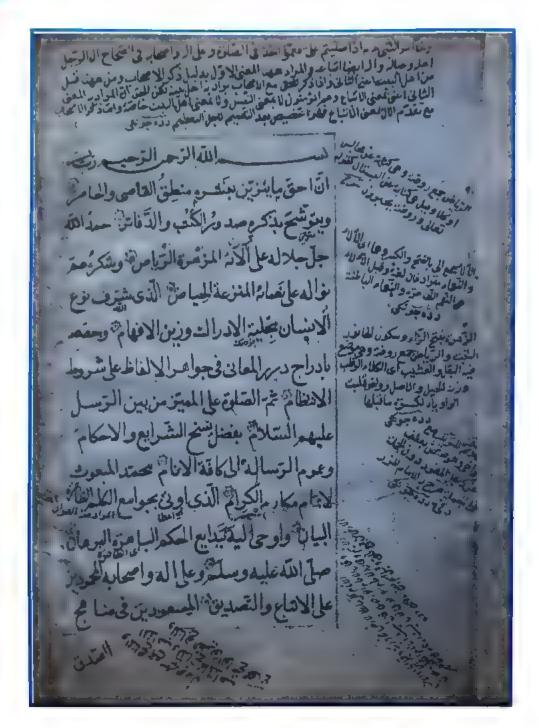


كالركاها مقدللات ده بواسط الدجيرا ده اطاعر خادج والت السوايف الذائبة لا اكوله بنها وبين المزيضات سالق متن حاهبالط اجلت المرب لطالته بسنالناو لميتانيالاعلى المتكنك لمناملة وعالمان الماليلان وأسالت الحاويه عامان وشرينا العاملة هذأآخ بالدنا إمادة فالمتع اكتاب وأقداع بالمتراد للمع والمآبع الكاب فاواله الظرب موش فالع كرب على برامهم على العب العب المتاج الى عر التعا وعلموين طعمان لخندانين أسؤا ويتاء وعنوذن

الصفحة الأخيرة من النسخة (م)

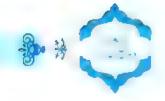






الصفحة الأولى من النسخة (ل)





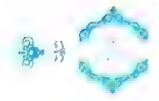
استغفرالله من سهوفاتي معتسرت مقلة البضاعة ورحلي مضارى تلك الصناعة الالولية على الكت المنطقية الإعلى شرح الرسالة المتمسية فاستخرجت من المسائل على حسب دهني وها يئ واستفدت منه الفوائد على قدر فهني و ذكا يُحكنها على هندالكاب تبصرت لوينص و ذكا يُحكنها لمن الادان بتذكر والله المستعان وعليم التكالن وقد وتع الفواغ من غير هذا الكتاب بعول الله الملن الوقاب عليد الكتاب بعول الله الملن الوقاب عليد الكتاب بعول الله الملن الوقاب عليد التعني الغنى الغنى الغنى العنوان المحد بن سليمان المناه المن

الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

والمعانىء سعداللة والدي عسمودالعار ستى الدائراه ، وحمل ايمة منواه - كما بالشيلا اذاحف ما بتزين بشتره منطع الناص كأثري على أكرَّ مسابل وسالة السَّفسيد - يمهددالسَّ ديتوني مذكره صدور ألكت دالدفائره حد المنطقير وكاد المعملون عروم مسالم المصم الله حيل حلاله على الايم للزهرة الريامن - وشكره ذالاضطواب والاضوار ولغابرا كأزالغاطب ع زال على حام المنزع الكناص و الذى شوق وتهاية المصار وشرحه شرجابين معملانة نع الاستان علية الادراك و نرية الامهام و ويعسرمت كالار خالباعن التطويل والاكنات حصصهادراج ذريرالعابى يحطاه لالمأل لتا د شها الى الاملال والاحمار وسيعا بدعامي على شرط الاستطام والأالعسلة وعلى أميز من بن إيده الله تفالى تالنفس العدسية والعما الرسل عليم السلامه بنعسل سنج الشايع والاحكام الأنسية وشرف الكرالسلطة عمد يه الشاء وا تاه الملك ولكن وعلى ممايناً - وق وعدم الرسالة الحاكا فة الانام ويحي والسموات التام الدام والذي اول جواسح الكرالظاهرة تششيط قماعدالون ورفع معالوالمعالم المان واوها إرسداسج احكم الباعرة الرعانة الهل البغين، وحضمه باللطف المعمد ولكليّ صيا الاعلى وعلى أدوا صعايد للحودين عني المسلط الانباع والمنضد يفء المسعى دين 2 مسالح العد العظم ومجديتا والمءماه فاقراأ وهذالا سكك لريره وهوالسكطان المؤلى الاعظر الحاق على تخفيف ومعد وبندل المقيراتي الله اللعدل الكرم مناصبها مات المعدد والاسط العة يعبسوا دول ن فعسل الام لتجسمي فدور قامع أنارألغا والاغتبائ دعى سائرالسنياة المرار السعاديُّ م ورزود وأكسيُّ ورزياد ٥ * النيوا ومتذذ احكام الملة المصطفوة عوالد لمارات الخنعرالسي الهذيب السنوب الحب يعزالون بالسيق والسنان ومنصر بالح يرواع ا ونعل المحققين وأكل الناف يعاه جامع الما فالمناق

الصفحة الأولى من النسخة (د)



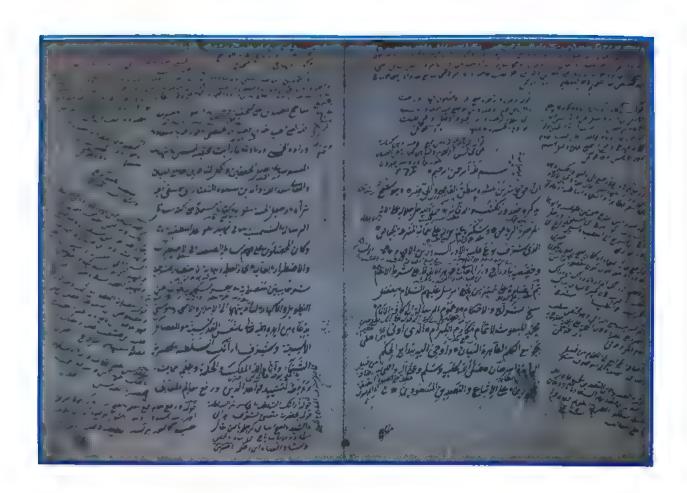


الامرواما العباشويال دريتاج الحب الأواد و معاس اعلان ۱۰ نا شمادر و الرجاره فدخاراي كاخال المادع عيل عا فرم السبق والسناق وبالصبح وأعراً ما فكر كد كله بعال الما الديد وارد الم صور وال عزوا عكم أعطا العربي للبريد ا ونعال المفررال بدرايا العراق ولد ألراه المعين - و بوس أيرداي ليصرة ودريو زيدار الياس حزاله عبراس باملهنعتی د د ا مراه ما المحاجر الراي مأت مستعم لا ش و و وا بل ما وبها مدالسهولالعنو : وعرصه وموصوعره ورعرفه للاوحدمن واصلم ما احطال في الغمالم : ا هده وصدراتكاب فلابعيده عدائر وفطيد واستقعرانه مناصق سااعددا اراده يوشرج أكلتاب واسراعه والى معدَّر في نقال البضاعية ومزحلي عصما س بالمصواب واليه المرجع والماب وواكأ الكالمعتاعر ماذلر يبسر في الاطلاع على لك صاص الدولة السلطانير - الدي سيده مقار السطقية اللعل شرح الرسالذا لنسب فاستحز الملكة لسلاء الما معرصت أذكر لامر مدالما باعل حسب دهني ودهاي و العظيم - والصدية لهذا الحطب ألجين استغذت من العُراضلعلى قدرهمي وذكاك صهانت ماللذماب وطوم العبقاء والما فكبتها زحذااكماب شعرة لمنتحد و لماع ف نغنى فاعداد الذين استحقر مرتبان لغاكرة لمن الراول نشؤكرك والبرالمستنعأ ك البصيبىء ولايا لحبق بنال منقبذا إنا لبغث وعليم المبكلان وتراكتاب يجيدا مهاوعور وسن ومع ديكالرقيع صنيعي عنداكتم الكافاء تفافيقم وصل الرعالي بدنائع بدوعال الدصحه اضعار ع مبرالعمل ١٧ شرية الاصطار اشها س وكان الزاع ملاء القرسم رسع الاول ماتني العباوالمول لأالمة يدمنكارم متناولعدوهم والزغيث بخيروامالها المادر

الصفحة الأخيرة من النسخة (د)



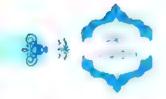




الصفحة الأولى من النسخة (ق)







مرآنب النصنيف ولأمن كأن بالحق بنأل منقبية النثأليف وومع دلك لو وَ فَعُضَيْع عندالحصنرة التأتأ نينة فحويز الصول لكشتهر في الأفعلة ركت بهار الفسار والقبول شنم المأمول من مكارم الافران وي النال حان بحاوزوا عنافيهن النهو والنبي ن وبالضغ والغفران وان غنزُوا على الحفلاء الضيريح «فليٺ دفوه سر بالقعي المسمر جزى الدخبرام ناظر صنعني 6 و فالمرما فيهام التهوما لعفوه وأصلح ما اخطاف فيه بغضارة و فطنت واستغفرالله مركهوى فأني معترف بقل: البعناعة ٥ ورجلي فيمضار نلك الضناعة ١٠ زلم بنب رلى الاطلاع على البنب المنطف الأعلاف المرالة النمسة والفاع ور

الصفحة الأخيرة من النسخة (ق)

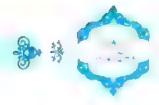


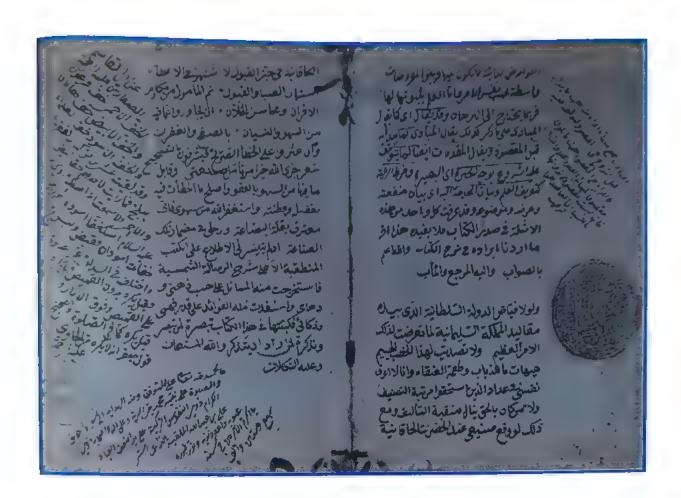




الصفحة الأولى من النسخة (ع)





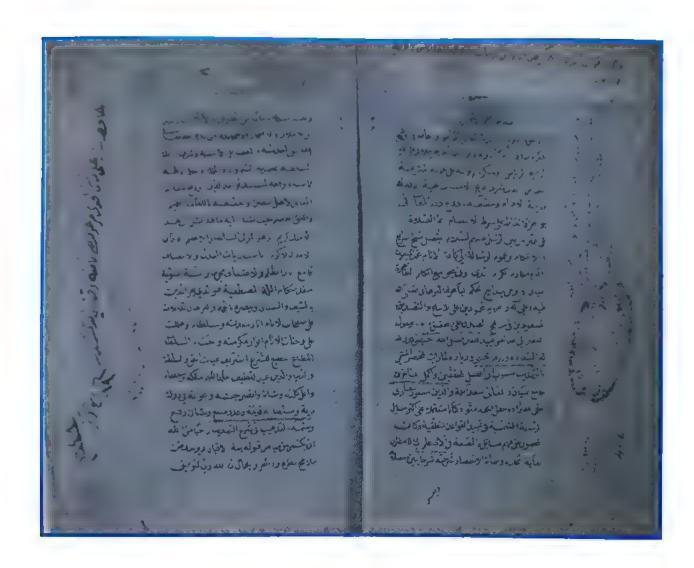


الصفحة الأخيرة من النسخة (ع)









الصفحة الأولى من النسخة (ز)

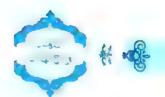






لا د موسوم على له والالله ما الماوع م والواحل س ساوي المصابه المطلوبة بي رسم Boyen's your way in grayer ويعام والرلاد العادمه عي الوصوكا والام مرد واليه م الله عن وموسود اللي والمروع في المالك وسمعه والإصعه بعلسعه لغوله الورارعماوا رايونيوه عارتفول لبأة فاستبطيناية سَ مل مر رماد حد من الومنوعا يا وصدة لما لود ما من وصل وسيدموم مركب دن أساميص و اعاد مراستيم كون توراه عدد حاديا منه والواما رر سكله ومرك ، ريكون موسوع لمسايل بلمؤالني ويكالمع يعمة والانسابوسطة النا مركة مرموموع الماروعهم الذي مولناكل للة والمربة كالحرك والارادة الاصلة للرسال يوسلة سربة مسموية ويرسردة واكله بوق حوال والعمص ومدست إولدكا يعضك أحد وسؤالان الخنوء غل سوت وجين حسيلة مه الماحزب المكايلة بواسعه البجيفكي المسالط يجابعان ولمخاوع داتة مرمور ورهد وحرك مهاوع موصوع اعلم وعوصه . ند رضوساكل سيموم ادر سوب الحروق وسامة مذكوش واسايل مح لقساكا لمعيلوية الترج بلها في المت الموارض مدايشة أل بكو مع يسم الدين المع بضات وم جن لامره ما العام شيخيا الكافية يتن بالي كرماً و موفار ي اعلون الكوار الركوك لله لذا كالمدين ول أوسروع موموميخ العار وفل حال السلة مع توبع سود و لامع بمرص د في له و علم ال للفديد مزايره الأسؤه يعك المقوعوسوله عاكفتا لوافي فَبَلَآلَهُمْ مُودَةُ وَمِهَارُ لِمُقَالِمُ ثَنَّا يَشُّا لَكُابُونَهُ ۖ كَا لِمُ المترمان المنبرع مسريج لعربوه لومثلة المتى أشرقهم بصاغرة اي لبصرة ووط الرغبركتوب اهما ودونها فاي كانسي عالقان مالع وكيعاد فغلك ويبأن اغآجتا أنيرا يهان منغعندوج ويندوج وجنوص فثل ەشىرى ئارلەيمانىلى ھەل دەد سىاختىدە كەستەر دىرىخۇد ئىدا ئەمچونۇ الشايل يىملىود ھارىيە قىكا ويد والد بالكاريسور تريانا الأيدور مالي لا تؤد هذا اغياد ولالبراده ويزجع اكتاب وانشا علوالبشن * بيلن وصوعات اذ لوكانت الرا للحظيمة الم يحتيم ويَهِ واحادي كمّا لوشك الكون براكني علوبا بالوجا مالللجم والآساطاكاب بويدا شرطك لوغام الكاعتم ومع عمل مسكل المنعة الابرماكا ورا

الصفحة الأخيرة من النسخة (ز)

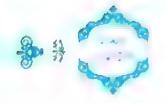


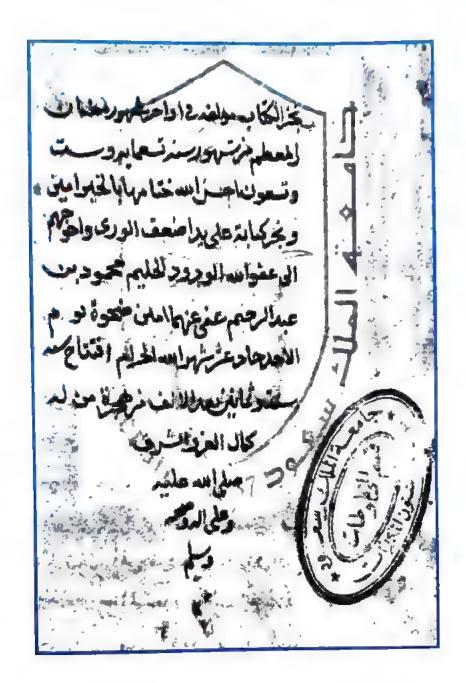




الصفحة الأولى من النسخة (س)



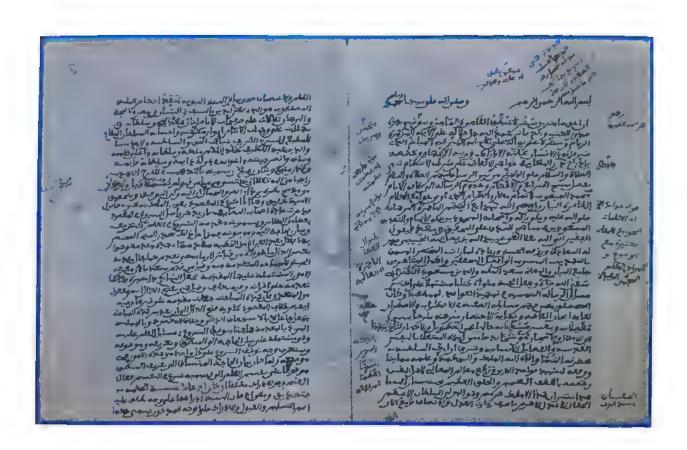




الصفحة الأخيرة من النسخة (س)







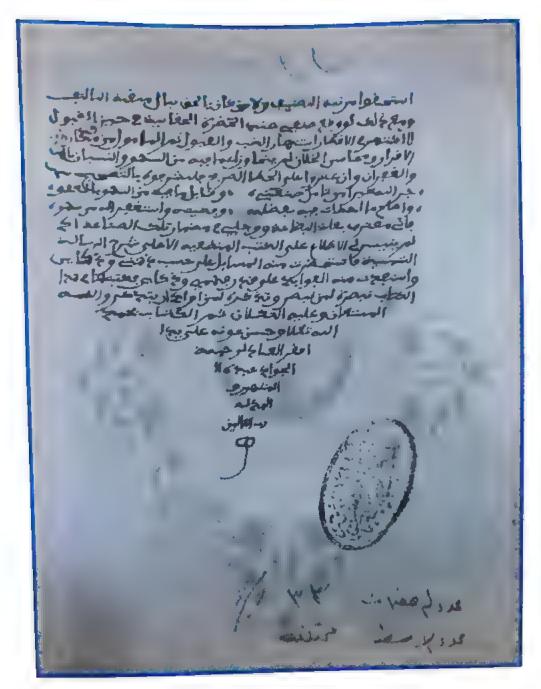
الصفحة الأولى من النسخة (هـ)



少



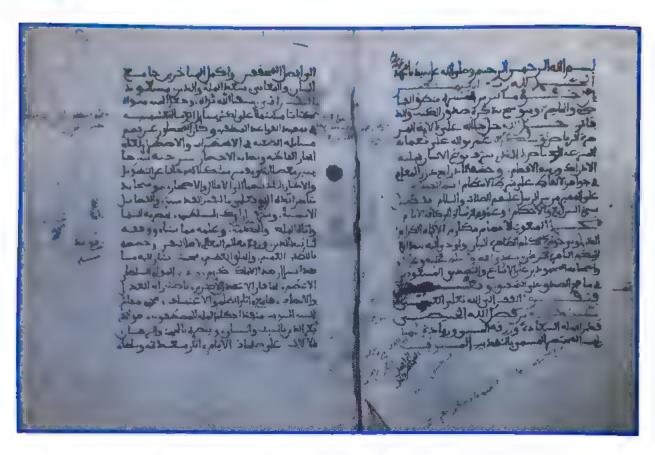




الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)



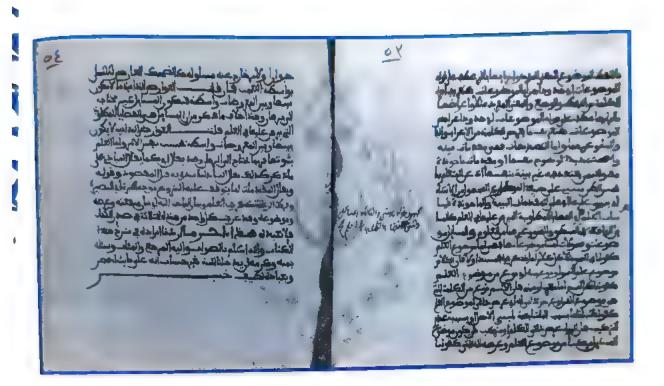




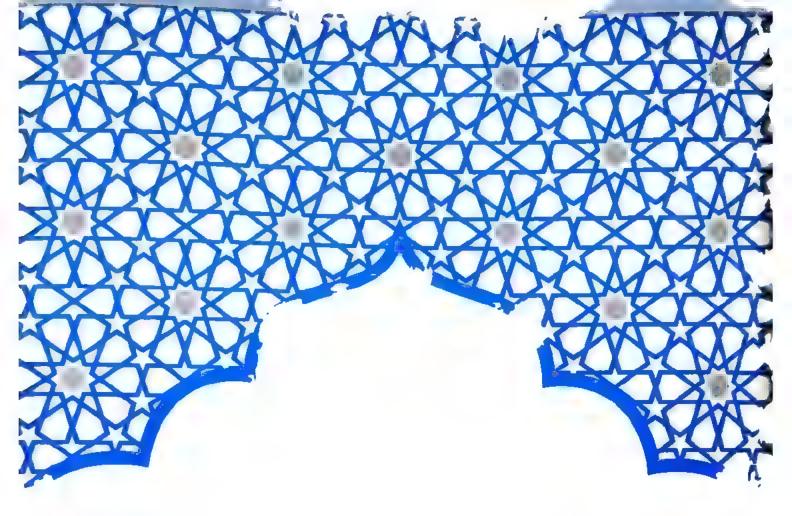
الصفحة الأخيرة من النسخة (ح)







الصفحة الأخيرة من النسخة (ح)



ته نيب المنطق

لِلْعَلَّامَةِ سَعْدِالدِّيْنِ التَّفْتَازَانِي الْتَفْتَازَانِي تَعَدِالدِّيْنِ التَّفْتَازَانِي تَعَامَ





الحَمْدُ لله الَّذِي هَدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيقِ، وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقٍ، وَالصَّلَةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُوَ بِالإهْتِدَاءِ حَقِيقٌ، وَنُوراً بِهِ وَالصَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُو بِالإهْتِدَاءِ حَقِيقٌ، وَنُوراً بِهِ الإقْتِدَاءُ يَلِيتُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الَّذِينَ سَعِدُوا فِي مَنَاهِمِ الصَّدْقِ بِالتَّصْدِيقِ، وَصَعِدُوا فِي مَعَارِجِ الحَقِّ بِالتَّصْدِيقِ، وَصَعِدُوا فِي مَعَارِجِ الحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ.

وَبَعْدُ:

فَهَذَا غَايَةٌ تَهْذِيبِ الحَكَامِ فِي تَحْرِيرِ المَنْطِقِ وَالحَكَامِ، وَتَقْرِيبِ الْمَنْطِقِ وَالحَكَامِ، وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الإِسْلَامِ، جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لَدَى الإِفْهَامِ، وَتَذْكِرَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُ الحَفِيُ الحَرِيُّ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُ الحَفِيُ الحَرِيُّ الحَدِيُ بِالْإِكْرَامِ، سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ بِالْإِكْرَامِ، سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ فِي اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ قِيمَامٌ، وَعَلَى الله التَّوَكُّلُ وَبِهِ الإعْتِصَامُ.





الحَمْدُ لله الَّذِي هَدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيقِ، وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقِ، وَالصَّلَهُ وَالصَّلَهُ وَالصَّلَةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُو بِالإهْتِدَاءِ حَقِيقٌ، وَنُوراً بِهِ الإقْتِدَاءُ يَلِيقُ، وَعَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُو بِالإهْتِدَاءُ يَلِيتُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الَّذِينَ سَعِدُوا فِي مَنَاهِمِ الصَّدْقِ الصَّدْقِ بِالتَّصْدِيقِ، وَصَعِدُوا فِي مَعَارِجِ الحَقِّ بِالتَّصْدِيقِ،

وَبَعْدُ:

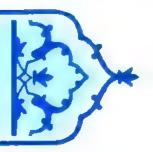
فَهَذَا غَايَةٌ تَهْذِيبِ السَكَلَامِ فِي تَحْرِيرِ المَنْطِقِ وَالسَكَلَامِ، وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الإِسْلَامِ، جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لَدَى الإِفْهَامِ، وَتَذْكِرَةً للمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُ الحَفِيُ الحَرِيُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُ الحَفِيُ الحَرِيُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُ الحَفِي الحَرِيُ إِلْإِكْرَامِ، سَمِيُ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ إِلْإِكْرَامِ، سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ فِي إِلْإِكْرَامِ، وَعَلَى الله التَّوتُلُ وَبِهِ الإعْتِصَامُ.







القِسْمُ الأَوَّلُ^(۱) في المَنْطِقِ



مُقَدِّمَةٌ

العِلْمُ إِنْ كَانَ إِذْعَاناً لِلنَّسْبَةِ فَتَصْدِيقٌ، وَإِلَّا فَتَصَوُّرٌ.

وَيَنْقَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ إِلى:

- الضَّرُورَةِ.
- وَالاكتِسَابِ بِالنَّظَرِ، وَهُو: مُلاحَظَةُ المَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ المَجْهُ ولِ. وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ الخَطَأُ، فَاحْتِيجَ إِلى قَانُونِ يَعْصِمُ عَنْهُ، وَهُوَ المَنْطِقُ.

وَمَوْضُوعُهُ: المَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ وَالتَّصْدِيقِيُّ.

مِنْ حَيْثُ يُوصِلُ إِلَى مَطْلُوبٍ تَصَوَّرِي، فَيُسَمَّى مُعَرِّفاً، أَوْ تَصْدِيقِيًّ فَيُسَمَّى حُجَّةً.

⁽١) أي: من الكتاب، وهو قسمين: القسم الأول في المنطق، القسم الثاني هو «قسمُ الكلام».





مس فَهُنْ لُنُ هُمُ [في دلالات الألفاظ]

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَام مَا وُضِعَ لَهُ مُطَابَقَةٌ.

وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنُّ.

وَعَلَى الْخَارِجِ التِزَامٌ. وَلَا بُدَّ مِنَ اللَّزُومِ عَقْلاً أَوْ عُرْفاً. وَلَا مُكَاللًا مُعَرُفاً. وَلَا عَكْسَ.

مس فَهُرُونُ سم

[في انقسام اللفظ من حيث الإفراد والتركيب]

وَالْمَوْضُوعُ (١) إِنْ قُصِدَ بِجُزِءٍ مِنْهُ الدَّلاّلَةُ عَلَى جُزْءِ الْمَعْنَى فَمُرَكَّبُ:

- إِمَّا تَامُّ: خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ.
- وَإِمَّا نَاقِصٌ: تَقْبِيدِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ.

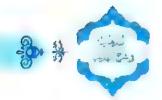
وَإِلَّا فَمُفْرَدُ، وَهُو إِنِ اسْتَقَلَّ؛ فَمَعَ الدَّلَالَةِ بِهَيْنَتِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ النَّلَاثَةِ كِلَمَةٌ، وَبِدُونِهَا اسْمٌ، وَإِلَّا فَأَدَاةٌ.

وَٱيْضِاً إِنِ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ؛ فَمَعَ تَشَخُّصِهِ وَضْعاً عَلَمٌ، وَبِدُونِهِ مُتَواطِئٌ إِنْ تَضَاوَتُ تَبُ إِمَّا بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوْلَوِيَّةٍ.



⁽١) أي: اللفظ الموضوع.





وَإِنْ كَثُرُ مَعْنَاهُ؛ فَإِنْ وُضِعَ لِكُلِّ فَمُشْتَرِكٌ، وَإِلَّا فَإِنِ اشْتَهَرَ في النَّانِ فَمَنْقُولُ يُنْسَبُ إِلَى النَّاقِل، وَإِلَّا فَحَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ.

﴿ الْكُلِّيُّ والْجِزِئِيُّ الْكُلِّيِّ والْجِزِئِيُّ]

الْمَفْهُومُ إِنِ امْتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ فَجُزْئِيٌّ.

وَإِلَّا فَكُلِّيٌّ؛ امْتَنَعَتْ أَفْرَادُهُ، أَوْ أَمْكَنَتْ وَلَم تُوجَدْ، أَوْ وُجِدَ الوَاحِدُ فَقَطْ مَعَ إِمْ كَانِ الغَيْرِ أَوِ امْتِنَاعِهِ، أَوْ الْكَثِيرُ مَعَ التَّنَاهِي أَوْ عَدَمِهِ.

[﴿ اللَّهُ اللَّاللّ

وَالْكُلِّيَانِ إِنْ تَفَارَقَا كُلِّيًا فَمُتَبَايِنَانِ، وإِلَّا؛ فِإِنْ تَصَادَقَا كُلِّياً مِنَ الجَانِيَينِ فَمُتَسَاوِيَانِ، وَنَقِيضَاهُما كَذَلِكَ، أَوْ مِنْ جَانِبٍ فَأَعَمَّ وَأَخَصُّ الجَانِيَيْنِ فَمُتَسَاوِيَانِ، وَنَقِيضَاهُما كَذَلِكَ، أَوْ مِنْ جَانِبٍ فَأَعَمَّ وَأَخَصُّ مُطْلَقاً، وَنَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنَ جُزْئِيًّ مُطْلَقاً، وَنَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنَ جُزْئِيًّ مُطْلَقاً، وَنَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنَ جُزْئِيًّ كَالُمُتَبَايِنَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنَ جُزْئِيً كَالمُتَبَايِنَيْن، وَقَد يُقَالُ الجُزْئِيُ لِلْأَخِصِّ وَهُو أَعَمَّ أَعَمَّ مَا اللَّهُ الجُزْئِيُ لِلْأَخْصَى وَهُو أَعَمَّ أَعَمَى اللَّهُ المُتَبَايِنَيْن، وَقَد يُقَالُ الجُزْئِيُ لِلْأَخْصَى وَهُو أَعَمَّ أَعَمَى الْمُتَبَايِنَدُن وَقِيضَيْهِمَا تَبَايُن أَلِي اللَّهُ وَالمُتَبَايِنَيْنَ وَقَد يُقَالُ الجُزْئِي لِلْأَخْصَى وَهُو أَعَمَى الْمُتَبَايِنَيْنَ وَقَد يُقَالُ الجُزْئِي لِلْأَخْصَى وَهُو الْعَالَ الْمُتَبَايِنَيْنَ وَقَد اللَّهُ الْمُتَبَايِنَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُتَبَايِنَانَ الْمُتَبَايِنَالُ الْمُتَلِينَا لَهُ اللَّهُ الْمُتَبَايِنَ الْمُتَعَالَقَالُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُتَبَايِنَانَ وَاللَّهُ الْقَالُ الْمُتَلَاقِينَ اللَّهُ الْمُتَبِالْ الْمُ الْمُتَالِقُونَ الْمُتَالِينَ اللَّهُ الْمُتَلِيقِيْلُ اللَّهُ الْمُتَالِقُونَ اللَّهُ الْمُتَالِقُونُ الْمُتَلِقَالُ الْمُتَلِقِيقُ الْمُتَالِقُونُ اللَّهُ الْمُتَالِقَالُ الْمُتَالِي الْمُتَالِقُونُ اللَّهُ الْمُتَلِيقِيْلُونُ اللَّهُ الْمُتَلِقُ الْمُتَالِينَانِيْلُ الْمُتَلِيقِ اللْمُتَلِيقُ الْمُتَالِينَانِي الْمُتَالِقُونُ اللَّهُ الْمُتَلِقِ اللْعَالَقُ الْمُتَالِقُ الْمُتَالِقِيلُ الْمُتَالِقُ اللَّهُ الْمُتَالِقُ الْمُتَالِقُ الْمُتَالِقِيلُ الْمُتَالِقِ الْمُنْ الْمُ الْمُتَلِقِ الْمُعِلَى الْمُتَعَالِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِيْلُونُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعِلَقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقِ الْمُعُلِقُ الَ

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ:

الْأَوَّلُ: الحِنْسُ؛ وَهُوَ المَقُولُ عَلَى الْكَثُرَةِ المُخْتَلِفَةِ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ المَا هُوَ؟».

فَإِنْ كَانَ الجَوَابُ عَنِ المَاهِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِ المُشَارِكَاتِ، هُوَ الجَوَابُ





عَنْهَا وَعَنِ الْكُلِّ فَقَرِيبٌ؛ كَالحَيَوَانِ، وَإِلَّا فَبَعِيدٌ؛ كالجِسم النَّامِي.

الثَّانِي: النَّوْعُ؛ وَهُوَ المَقُولُ عَلَى الكَثْرَةِ المُتَّفِقَةِ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟".

وَقَدْ يُقَالُ عَلَى المَاهِيَّةِ المَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا: الجِنْسُ، فِي جَوَابِ "مَا هُو؟"، وَيُخَصُّ هَذَا النَّوْعُ بِاسْمِ "الْإِضَافِيِّ"، كَالْأَوَلِ بِي جَوَابِ "مَا هُو؟"، وَيُخَصُّ هَذَا النَّوْعُ بِاسْمِ "الْإِضَافِيِّ"، كَالْأَوَلِ بِ"الحَقِيقِيِّ "، وَبَينَهُمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الْإِنْسَانِ، وَتَفَارُقِهِمَا فِي الحَيَوانِ وَالنَّقُطَةِ.

ثُمَّ الْأَجْنَاسُ تَتَرَتَّبُ مُتَصَاعِدَةً إِلَى الْعَالِي، وَيُسَمَّى "جِنْسَ الْأَجنَاسِ". وَالْأَنْوَاعُ تَتَرَتَّبُ مُتَنازِلَةً إِلَى السَّافِلِ، وَيُسَمَّى "نَوْعَ الْأَنْوَاعِ". وَمَا بَيْنَهُمَا مُتَوسِّطَاتُ.

النَّالِثُ: الفَصْلُ؛ وَهُ وَ المَقُولُ عَلَى الشَّيءِ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيءٍ هُ وَ فِي ذَاتِهِ؟».

فَإِنْ مَيْزَهُ عَنِ المُشَارِكِ فِي الجِنْسِ الْقَرِيبِ فَقَرِيبٌ، أَوِ الْبَعِيدِ فَبَعِيدٌ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ فَمُقَوِّمٌ، وَإِلَى مَا يُمَيَّزُ عَنْهُ فَمُقَسِمٌ، وَالمُقَوِّمُ لِلْعَالِي مُقَوِّمٌ لِلسَّافِلِ وَلَا عَكْسَ، وَالمُقَسِّمُ بِالْعَكْسِ.

الرَّابِعُ: الخَاصَّةُ؛ وَهُوَ الخَارِجُ عَنِ المَاهِيَّةِ، المَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ.





الخَامسُ: الْعَرَضُ الْعَامُ ؛ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَقُولُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا.

وَكُلُّ مِنْهُمَا إِنِ امْتَنَعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الشَّيءِ فَلَازِمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى المَاهِيَّةِ أَوِ الْوُجُود

- بَيِّنُ: يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ المَلزُومِ، أَوْ مِنْ تَصُوُّرِهِمَا الْجَزْمُ بِاللَّزُومِ.

- وَغَيرُ بَيِّنٍ؛ بِخِلَافِهِ.

وَإِلَّا فَعَرَضِيٌّ مُفَارِقٌ؛ يَدُومُ، أَوْ يَزُولُ بِسُرْعَةٍ أَوْ بُطْءٍ.

خَاتِمَة:

مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ يُسَمَّى كُلِّياً مَنْطِقِيًا، وَمَعْرُوضُهُ طَبِيعِيَّا، وَالْمَجْمُوعُ عَفْلِيًا، وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ.

وَالحَقُّ وُجُودُ الطَّبِيعِيِّ بِمَعْنَى وُجُودٍ أَشْخَاصِهِ.

معه بَفَرِينَ عم

[في المعرِّف وأقسامه]

مُعَرِّفُ الشَّيءِ: مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِياً، وَأَجْلَى؛ فَلَا يَصِحُ بِالْأَعَمِّ وَالْأَخَصِّ وَالمُسَاوِي مَعْرِفَةً وَالْأَخْفَى.

وَالتَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ القَرِيبِ حَدٌّ.

وَبِالخَاصَّةِ رَسُمٌ.





فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجِنْسِ القَرِيبِ فَتَامٌّ، وَإِلَّا فَنَاقِصٌ. وَلَم يَعْتَبِرُوا التَّعْرِيفَ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ.

وَقَدْ أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَن يَكُونَ أَعَمَّ كَاللَّفْظِيِّ، وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ.

﴿ فَيُرْكُنُ اللَّهُمُ التَّصْدِيقَاتِ فِي التَّصْدِيقَاتِ

القَضِيَّةُ: قُولٌ يَحتِمُلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ.

[أقسام القضية باعتبار النسبة]

فَإِنْ كَانَ الحُكُمُ بِثُبُوتِ شَيءٍ لِشَيءٍ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ فَحَمْلِيَّةٌ؛ مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ. وَيُسَمَّى المَحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعاً، وَالمَحْكُومُ بِهِ مَحْمُولاً، وَالـدَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ رَابِطَةً، وَقَدِ اسْتُعِيرَ لَهَا "هُوَ".

وَإِلَّا فَشَرْطِيَّةٌ، وَيُسَمَّى الجُزءُ الْأَوَّلُ مُقَدَّماً، وَالثَّانِي تَالِياً.

[أقسام القضية باعتبار الأطراف]

وَالْمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ شخصاً معيناً (١) شُمِّيَتِ القَضِيَّةُ مَخصُوصَةً وَشَخْصِيّةً. وَإِنْ كَانَ نَفسَ الحَقِيقَةِ فَطَبِيعِيَّةً.

⁽١) (شخصاً معيّناً) في شرح الخبيصي: (مُشَخَّصاً)، والمثبت من شرحَي الدوّاني واليزدي.







وَإِلَّا؛ فَإِنْ بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أَفْرَادِهِ كُلَّا أَوْ بَعْضاً فَمَحْصُورَةٌ؛ كُلِّيَةٌ أَوْ جُزِئِيَّةٌ، وَمَا بِهِ البَيَانُ شُوراً.

وَإِلَّا فَمُهُمَلَةً، وَتُلَازِمُ الجُزْنِيَّةَ.

وَلَا بُدَّ فِي المُوجِبَةِ مِنْ وُجُودِ المَوْضُوعِ مُحَقَّقاً وَهِيَ الخَارِجِيَّةُ، أَو مُقَدَّراً فَالحَقِيقِيَّةُ، أَو ذِهناً فَالدِّهنِيَّةُ.

وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءاً مِنْ جُزْءٍ فَتُسَمَّى مَعْدُولَةً ('')، [وَ إِلاَّ فَمُحَصَّلَةُ]. وقَد يُصَرَّحُ بِكَيفِيَّةِ النِّسْبَةِ فَمُوَّجَّهَةٌ، وَمَا بِهِ البَيَانُ جِهَةٌ ('').

فَانِ كَانَ الحُكْمُ بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ مَا دَامَ ذَاتُ المَوْضُوعَ فَضَرُورِاً أَهُمُ مُطُلَقَةً. أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِبَةٌ مُطْلَقةً. أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِبَةٌ مُطْلَقةً. أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِبَةٌ مُطْلَقةً. أَوْ غِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِبَةٌ مُطْلَقةً. أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنتَشِرَةٌ مُطْلَقةً.

أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ فَدَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ. أَوْ مَا دَامَ الوَصْفُ فَعُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ. أَوْ مَا دَامَ الوَصْفُ فَعُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ. أَوْ مِفِعْلِيَّتِهَا فَالمُطْلَقَةُ العَامَّةُ.

أَوْ بِعَدَمِ ضَرُورَةِ خِلَافِهَا فَالمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ. فَهَذِهِ بَسَائِطُ.

وَقَدْ تُقَيَّدُ الْعَامَّتَ انِ، وَالْوَقْتِيَّنَانِ المُطْلَقَتَ انِ؛ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ؛ فَتُسَمَّى المَشْرُوطَةَ الخَاصَّةَ، وَالْوَقْتِيَّةَ، وَالمُنْتَشِرَةَ.

⁽١) هكذا في شرحَي الدوّاني واليزدي، وفي الشرح الخبيصي، (فَيُسَمَّى مَعْدُولًا).

⁽٢) في شرحَي «الدواني»، و «اليزدي» زيادة في المتن هي: (وإلاَّ فَمُطْلَقَةٌ)، وليست في الشرح الخبيصي».





وَقَدْ تُقَيَّدُ المُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّاضَرُ ورَقِ الذَّاتِيَّةِ، فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ اللَّاضَرُ ورِيَّةً. أَوْ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ وَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ اللَّادَائِمَةَ.

وَقَدْ تُقَيَّدُ المُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ بِلَاضَرُورَةِ الجَانِبِ المُوَافِقِ أَيْضاً، وَتُسَمَّى المُمُكِنَة الخَاصَة.

وَهَـذِهِ مُرَكَّبَاتٌ؛ لِأَنَّ الـلَّادَوَامَ إِشَـارَةٌ إِلى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ، وَاللَّاضَـرُورَةَ إِلى مُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ، مُخالِفَتَي الْكَيْفِيَّةِ، مُوَافِقَتَي الْكَمِّيَّةِ لِمَا قُيِّدَ بِهِمَـا.

مس فهنيان سم

[في الشرطية وأقسامها]

الشَّرْطِيَّةُ:

١. مُتَّصِلَةٌ ؛ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتُ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى أَوْ نَفْيِهَا، لُزُومِتٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَلَاقَةٍ، وَإِلَّا فَاتِّفَاقِيَّةٌ.

٢. وَمُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي نِسْبَتَيْنِ، أَوْ لَا تَنَافِيهِمَا، صِدْقاً وَكَذِباً،
 وَهِيَ الحَقِيقِيَّةُ، أَوْ صِدْقاً فَقَطْ فَمَانِعَةُ الجَمْعِ، أَوْ كَذِباً فَقَطْ فَمَانِعَةُ الخُلُوِ.

وَكُلُّ مِنْهَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِذَاتِ الجُزْأَيْنِ، وَإِلَّا فَاتَّفَاقِيَّةً.

ثُمَّ الحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ؛ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لِلْمُقَدَّمِ فَكُلِّبَةً، أَوْ مُعَيَّناً فَشَخْصِيَّةً، وَإِلَّا فَمُهْمَلَةً.





وَطَرَفَ الشَّرُطِيَّةِ فِي الأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَمْلِيَّتَانِ، أَوْ مُتَّصِلَتَانِ، أَوْ مُنْفَصِلت_{ان} أَوْ مُنْفَصِلت_{ان} أَوْ مُنْفَصِلتانِ، إلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الإِتِّصَالِ وَالإِنفِصَالِ عَنِ التَّمَام.

مس ففيل م

[في التناقض]

التَنَاقُضُ: اخْتِلَافُ قَضِيَّتِينِ بِحَيثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقِ كُلِّ كَدِلْ الْأُخْرَى وَبِالْعَكْسِ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الإِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ، وَالْكَمِّ، وَالْجِهَةِ، وَالْإِتَّحَادِ فِيمَا عَدَاهَ.

وَالنَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ: المُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ، وَلِلدَّائِمَةِ: المُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ، وَلِلْمُرُوبِيَّةِ الْعَامَّةِ: الحِينِيَّةُ المُطْلَقَةُ. وَلِلْمُرُفِيَّةِ الْعَامَّةِ: الحِينِيَّةُ المُطْلَقَةُ. وَلِلْمُرُفِيَّةِ الْعَامَّةِ: الحِينِيَّةُ المُطْلَقَةُ. وَلِلْمُرُكِبَةِ الْعَامَّةِ: الحِينِيَّةُ المُطْلَقَةُ. وَلِلْمُرَكِّبَةِ: المَفْهُومُ المُردَدُّ بَيْنَ نَقِيضَيِ الجُزْأَينِ، لَكِنْ فِي الجُزْئِيَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ.

مس فَقِيْلُ سي

[في العكس المستوي]

الْعَكْسُ المُستَوِي: تَبْدِيلُ طَرَفَي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ.

- والمُوجِبَةُ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لِجَوَازِ عُمُومِ المَحْمُولِ أَوِ التَّالِي.
 - وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيّةً، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيءِ عَنْ نَفْسِهِ.
 - وَالْجُزْيْنَةُ لَا تَنْعَكِسُ أَصْلاً؛ لِجَوَاذِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ أَوِ المُقَدِّمِ.





وَأَمَّا بِحَسَبِ الجهَةِ، فَمِنَ المُوجِبَاتِ:

- تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ وَالْعَامَّتَانِ: حِينِيَّةً مُطْلَقَةً.
 - وَالْخَاصَّتَانِ: حِينِيَّةً لا دَائِمَةً.
- وَالْوَقْتِيَّتَانِ وَالْوُجُودِيَّتَانِ وَالْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ: مُطْلَقةً عَامَّةً.
 - وَلَا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَينِ.

وَمِنَ السَّوَالِبِ:

- تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ دَائِمَةً.
 - وَالْعَامَّتَانِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً.
- وَالْخَاصَّتَانِ عُرْفِيَّةً لَا دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ.

وَالْبِيَانُ فِي الْكُلِّ: أَنَّ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ المُحَالَ.

وَلَا عَكُسَ لِلْبُواقِي بِالنَّقْضِ.

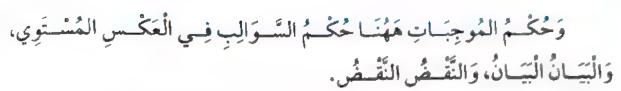
مس فَهَيْ وَلَيْ اللهِ

[في عكس النقيض]

عَكْسُ النَّقِيضِ: تَبْدِيلُ نَقِيضَي الطَّرَفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ. أَوْ: جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلاً مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ.







وَبُيِّنَ انْعِكُاسُ الخَاصَّتِينِ مِنَ المُوجِبَةِ الجُزْئِيَّةِ هَهُنَا، وَالسَّالِبَةِ الجُزْئِيَّةِ ثَمَّة، إلى الْعُرْفِيَّةِ الخَاصَّةِ.

مس فَهَا إِنْ الله

[في القياس]

الْقِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا، يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ.

فَإِنْ كَانَ مَذْكُوراً فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ فِاسْتِثْنَائِيٌّ، وَإِلَّا فَاقْتِرَانِيٌّ: حَمْلِيٌّ أَوْ شَـرْطِيٌّ.

وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ مِنَ الحَمْلِيِّ يُسَمَّى أَصْغَرَ، وَمَحْمُولُهُ أَكْبَرَ، وَالْمُتَكَرِّرُ أَوْسَطَ، وَمَا فِيهَا الْأَصْغَرُ الصُغْرَى، وَالْأَكْبُرُى، وَالْهَبْنَةُ شَكْلاً.

وَالْأَوْسَطُ إِمَّا مَحْمُولُ الصَّغْرَى مَوْضُوعُ الْكُبْرَى، وَهُوَ الشَّكُلُ الْأَوَّلُ، أَوْ مَحْمُولُهُمَا فَالثَّالِثُ، أَوْ مَوْضُوعُهُمَا فَالثَّالِثُ، أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ فَالرَّابِعُ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْأَوَّلِ: إِيجَابُ الصُّغْرَى، وَفِعْلِيَّتُهَا، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى؛ لِيُنْتِجَ المُوجِبَقِن بِالضَّرُورَةِ. المُوجِبَقِن بِالضَّرُورَةِ.

وَفِي النَّافِي: اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَيْفِ، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى؛ إِمَّا مَعَ دَوَامِ الصُّغْرَى أَوِ انْعِكَاسِ سَالِبَةِ الْكُبْرَى، وَكَوْنِ المُمْكِنَةِ مَعَ ضَرُودِيَّةٍ أَوْ كُبْرَى الصُّغْرَى أَوِ انْعِكَاسِ سَالِبَةِ الْكُبْرَى، وَكَوْنِ المُمْكِنَةِ مَعَ ضَرُودِيَّةٍ أَوْ كُبْرَى





مَشْرُوطَةٍ ؛ لِيُنتِجَ الْكُلِّيْنَانِ سَالِبَةً كُلِّيَةً ، وَالمُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضاً سَالِبَةً جُزْئِيَّةً ؛ بِالخُلْفِ، أَوْ عَكْسِ الْكُبْرَى، أَوِ التَّرتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النِيجَةِ.

وَفِي النَّالِثِ: إِيجَابُ الصُّغْرَى، وَفِعْلِيَّتُهَا، وَمَعَ كُلِّيِّةِ إِحْدَاهُمَا؛ لِيُنتِجَ المُوجِبَة المُوجِبَةِ الْكُلِّيَةِ، أَوْ بِالْعَكْسِ: مُوجِبَة جُزْثِيَّة.

أَوْ مَعَ السَّالِيَةِ الْكُلِّيَّةِ، أَو الكُلِّيَّةُ مَعَ الجُزئِيَّةِ: سَالِيَةً جُزْئِيَّةً؛ بِالخُلْفِ، أَو عَكْسِ التَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّتِيجَةِ.

وَفِي الرَّامِع: إِيجَابُهُمَا مَعَ كُلِّيَةِ الصُّغْرَى، أَوِ اخْتِلَافُهُمَا مَعَ كُلِّيَةِ الصُّغْرَى، أَوِ اخْتِلَافُهُمَا مَعَ كُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِيَّةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِّيَةِ الْكُلِيَّةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِيَةَ اللَّهُ اللَّالِيَةِ الْكُلُيِّةِ اللَّيْ اللَّالِيَةِ الْكُلِيَّةِ الْمُعَلِيِّةِ الْكُلِيِّةِ الْكُلِيِّةِ الْكُلِيِّةِ الْمُعَلِيلِيَّةِ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللْهُ الللْهُ اللْهُ الللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللللْمُ اللل

وَضَابِطَةُ شَرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا:

- إِمَّا مِنْ عُمُومٍ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَوْسَطِ مَعَ مُلَاقَاتِهِ لِلْأَصْغَرِ بِالْفِعْلِ، أَوْ حَمْلِهِ عَلَى الْأَكْبَرِ.

- وَإِمَّا مِنْ عُمُومٍ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَكْبَرِ مَعَ الإخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ، مَعَ مُنَافَاةِ نِسْبَةِ وَصْفِ الْأَوْسَطِ إِلَى وَصْفِ الْأَكْبَرِ لِنِسْبَتِهِ إِلَى ذَاتِ الْأَصْغَرِ.





مس فهنون سم

[في القياس الاقترانيِّ الشرطيِّ]

الشَّرْطِيُّ مِنَ الِاقْتِرَانِيُ؛ إِمَّا أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، أَوْ مُنْفَصِلَتِنِ، أَوْ مُنْفَصِلَتِنِ، أَوْ مُنْفَصِلَةِ، وَتَنْعَقِدُ أَوْ مِنْ خَمْلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، وَتَنْعَقِدُ وَقِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ.

مس ففيان سم

[في القياس الاستثنائيً]

الإسْتِثْنَائِيُّ يُنْتِجُ مِنَ المُتَّصِلَةِ وَضْعُ المُقَدِّمِ وَرَفْعُ التَّالِي، وَالحَقِبقِيَّةِ وَضْعُ كُلُّ عُكُمُ التَّالِي، وَالحَقِبقِيَّةِ وَضْعُ كُلُّ عُكُمُ النَّالِي، وَالحَقِبقِيَّةِ وَضْعُ كُلُّ عُكُمُ النَّالِي، وَرَفْعُهُ كَمَانِعَةِ الخُلُوِّ.

[قياس الخلف]

وَقَدْ يُخَصُّ بِاسْمِ "قِيَسَاسِ الحُلْفِ" مَسَا يُفْصَدُ بِهِ إِثْبَسَاتُ المَطْلُوبِ بِإِبْطَسَالِ نَقِيضِهِ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى اسْتِثْنَائِيِّ وَاقْتِرَانِيٍّ.

مس فَهَرُ لُ

[في لواحق القياس]

الاستقراءُ: تَصَفُّحُ الجُزْئِيَّاتِ لِإِثْبَاتِ حُكْمٍ كُلِّيِّ.

وَالتَّمْثِيلُ: بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِآخَرَ فِي عِلَّةِ الحُكْمِ لِيَثْبُتَ فِيهِ. وَالْعُمْدَةُ فِي طَرِيقِهِ: الدَّوَرَانُ وَالتَّرْدِيدُ.







مس فهنول سم

[أقسام القياس باعتبار المادَّة]

الْقِيَاسُ:

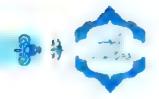
- إِمَّا بُرْهَانِيٌّ: وَهُو مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ. وَأُصُولُهُا: الْأَوَّلِيَّاتُ، وَالْمُشَاهَدَاتُ، وَالْفِطْرِيَّاتُ، وَالْمُشَاهَدَاتُ، وَالْفِطْرِيَّاتُ، وَالْمُشَاهَدَاتُ، وَالْفِطْرِيَّاتُ، وَالْمُشَاهَدَاتُ، وَالْفِطْرِيَّاتُ (''.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَوْسَطُ مَعَ عِلْيَّتِهِ لِلنَّسْبَةِ فِي الذَّهْنِ عِلَّةً لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلِمَّيْ، وَإِلَّا فَإِنِّيِّ.

- وَإِمَّا جَدَلِيٌّ: يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ.
- وَإِمَّا خَطَابِيٌّ: يَتَأَلَّفُ مِنَ المَقْبُولَاتِ وَالمَظْنُونَاتِ.
 - وَإِمَّا شِعْرِيٌّ: يَتَأَلَّفُ مِنَ المُخَيَّلَاتِ.
- وَإِمَّا سَفْسَطِيٌّ: يَتَأَلَّفُ مِنَ الوَهْمِيَّاتِ وَالمُشَبَّهَاتِ.

(١) في اشرح الخبيصي ١: (والنظريات).





خَاتِمَةُ [في أجزاء العلوم]

أَجْزَاءُ الْعُلُومِ ثُلَاثَةً:

١. المَوْضُوعَاتُ: وَهِيَ الَّتِي يُبْحَثُ فِي الْعُلُومِ عَنْ أَعْرَاضِهَا الذَّاتِيَّةِ.

٢. وَالْمَبَادِئُ: وَهِي حُدُودُ الْمَوْضُوعَاتِ وَأَجْزَائِهَا وَأَعْرَاضِهَا"،
 وَمُقَدِّمَاتُ بَيِّنَةٌ، أَوْ مَأْخُودَةٌ، يُبْتَنَى عَلَيْهَا قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ.

٣. وَالْمَسَائِلُ: وَهِيَ قَضَايَا تُطْلَبُ فِي العِلْمِ.

وَمَوْضُوعَاتُهَا: إِمَّا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ، أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ، أَوْ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ، أَوْ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ، أَوْ مُرَكَّبٌ.

وَمَحْمُولَاتُهَا: أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا لَاحِقَةٌ لَهَا لِذَوَاتِهَا.

وَقَدْ تُقَالُ "المَبَادِئُ" لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ المَقْصُودِ.

وَ"المُقدِّمَاتُ" أَيضاً: لِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ بِوَجْهِ الخِبْرَةِ وَفَرْطِ الرَّغْبَةِ؛ كَتَعْرِيفِ الْعِلْم، وَبَيَانِ غَايَتِهِ وَمَوْضُوعِهِ.

وَكَانَ الْقُدَمَاءُ بَذْكُرُونَ مَا يُسَمُّونَهُ الرُّؤُوسَ الثَّمَانِيَةَ:

الْأَوَّلُ: الْغَرَضُ؛ لِتَلَّا يَكُونَ النَّظَرُ فِيهِ عَبَثاً.

⁽١)أي: حدودُ أجزائِها، وحدودُ أعراضِها.







الثَّانِي: المَنْفَعَةُ؛ وَهِيَ مَا يَنَشَوَّقُهُ الْكُلُّ طَبْعاً؛ لِيَنشَطَ لِلطَّلَبِ وَيَتَحَمَّلُ الْمَشَـقَّةُ.

الثالث: التَّسْمِيَةُ؛ وَهِيَ عِنْوَانُ الْعِلْمِ؛ لِيَكُونَ عِنْدَهُ إِجْمَالُ مَا يُفَصِّلُهُ.

الرَّابِعُ: المُوَلِّفُ؛ لِيَسْكُنَ قَلْبُ المُتَعَلِّم.

الخَامِسُ: أَنَّهُ مِنْ أَيِّ عِلْم هُوَ؛ لِيَطْلُبَ فِيهِ مَا يَلِيتُ بِهِ.

السَّادِسُ: أَنَّه فِي أَيِّ مَرْتَبَةٍ هُوَ؛ لِيُقْدِمَ عَلَى مَا يَجِبُ وَيُؤَخِّرَ عَمَّا يَجِبْ.

السَّابِعُ: الْقِسْمَةُ؛ أَيْ: التَّبُويبُ؛ لِيَطْلُبَ فِي كُلِّ بَابِ مَا يَلِيقُ بِهِ.

الثَّامِنُ: الْأَنْحَاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ؛ وَهِيَ: التَّقْسِيمُ؛ أَعْنِي: التَّكْثِيرَ مِنْ فَوْقِ. وَالتَّحْلِيلُ عَكْسُهُ. وَالتَّحْدِيدُ؛ أَيْ: فِعْلُ الحَدّ. وَالْبُرُّهَانُ؛ أَي: الطَّرِيتَ إِلَى الوُقُوفِ عَلَى الحَقِّ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا بِالمَقَاصِدِ أَشْبَهُ.





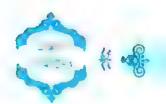


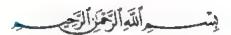
q



لِلْعَالَامَةِ فَخْرِالدِّيْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ فَضْلِ اللَّهِ الْخَبِيْصِيِّ تُوفِي بعد ١٥٨م







[مقدمة الشارح]

إنَّ أحقَّ ما يتزيَّنُ بنَشرِه منطقُ القاصي والحاضر''، وتتوشَّحُ بذِكرِه صدورُ الكتُب والدفاتر'''؛ حمدُ الله -جلَّ جلالُه- على آلائه المُزهِرَةِ الرِّياض'''، وشكرُه

(۱) قوله: (إن أحق ما يتزيسن... إليخ): "ما" موصولة أو نكرة، واقعة على "ألفاظ"، و"المنطق" اسم مكانٍ؛ أي: محلَّ النطق؛ أو مصدرٌ ميميَّ بمعنى النطق. و"القاصي": البعيد، و"الداني": القريب. والمقصود تعميمُ الأفراد. وفي الكلام مكنيّة بنشبيه الألفاظ بشيء ذي ريح. وإثباتُ النشرِ الذي هو الراتحة الطيبة تخييلٌ على أحد المذاهب في المكنيّة والتخييلية. والمعنى: إنَّ أحق الفاظ يتزيسن براتحتها الطيبة محلُّها... إلىخ. ومنه ظهر أنَّ الأولى "يتعطر" بدل "يتزيسن"؛ لأنّه المناسب لنشبيه الألفاظ بذي الريح الطيب، وأنَّ المراد من المنطق الاحتمالُ الأول. فإن أريد الثاني فالمعنى: إنَّ أحق ألفاظ يتزيس براتحتها الطيبة مَنشَوها ومبدؤها الصادرة هي عنه، وهو التلفظ؛ أعني: المعنى المصدري المفسر به المنطق. ولما كان هذا الاحتمالُ خفيّاً سلك أربابُ الحواشي الأول. [عطار].

(۲) "التوشيح": لبس الوشاح، وهو أديم عريضٌ مرصّع بالجواهر، تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها. و"الصدور": جمع صدر وهو محل القلب من الإنسان، وهو أول كلَّ شيء. و"الكتب": جمع كتاب. و"اللفاتر": جمع دفتر، وكسرُ داله لغة، وهو جريدة الحساب، والمراد بها هنا: الرسائل الصغيرة، عبر عنها بالدفاتر لما أن كلَّا يتذكر به ما اشتمل عليه، والداعي للتعبير بها دون الرسائل موافقةُ السجع، وحملُها على المعنى الحقيقيّ -كما قالوا- بعيدٌ في هذا المقام؛ إذ الدفاتر ليست من الأمور ذوات البال التي تصدَّر بالحمد، بل كثيراً ما يذكر فيها ما ينزّه الحمدُ عن أن يُصَدِّر به فيها، كذفاتر المظالم والمعاملات. [عطار].

(٣) سلك هذا الطريق في تأدية الحمد كثيرٌ من الأعاجم؛ كالشارح هذا، وكالقطب في-







«شسرح الشمسية» وغيرهما؛ ميلاً إلى جهة الاستغراب؛ ولأنَّ تصديسَ الكتب بجمد، الحمدكة من الأوَّلِ أمرٌ شائعٌ مألوفٌ، فليس للنفس إليه التضاتُ كما لها عندر هـ و مستحدَثُ لهـا، إذ المستحدَثُ يحصـل للنفـس إليـه التفـاتٌ ونشـاطٌ واسـتلذاذٌ، كب قيل: "لكل جديد لذة". فهنو نظيرٌ منا قيل في نكتة الالتفاتِ فني الكلام، فإذا أُورد الكلامُ على هذه الصورة أقبلَ السامع بكليته لانتظار المحكوم عليه، فيحصل م فضلُ تمكِّن في النفس، وقد نحا هذا المنحى كثير من الأدباء في رسائلهم. وأمّا ما أُورِد على مثله: من أنَّ المقام ليس مقام شكُّ ولا إنكار حتى يؤكَّد الحكم ب"إن"، وأنَّ البداءة بالحمد المطلوبِ ليس حاصلاً للمؤلف؛ لأنَّ هذه الصيغة لبست مؤدِّيةً للحمد؛ إذ المستفاد منها حكمٌ من أحكام الحمد.

فقد أجيب عن الأول: بمنع انحصار مجيء "إن" للتأكيد، بل قد يؤتى بها لغير ذلك، كالتنبيه على أنَّ الخبر بلغ في رفعة الشأن إلى أن لا يُقبَل غيرَ مؤكَّدٍ، أو للتنب على أنَّ المتكلِّمَ بالخبر على صدق رغبة ووفور نشاطٍ فيه، أو للتحسين أو لغير ذلك. وعن الثاني: بأنَّ الثناءَ على الحمد حمدٌ؛ لأنَّه إنَّما استحق هذه الصفات من حيث إضافته إلى الله تعالى، فيقتضى الثناء على الله بأنه ذو الحمد الموصوف بما ذكر، فقد أفادت هذه الصبغةُ الثناءَ بطريق اللزوم، فتكون كنايةً، وهي أبلغُ من الصريح، أو أنَّ الحمد حصل بالبسملة لتضمنها للثناء.

وما قيل من أنَّ الإتيانَ بـ "إن" للتنبيه على تواضع المتكلم واستحقارِ نفسِه من حيث اعتقاده عدم قبول ما يتكلَّم به ولو كان من المسلَّمات، أو للردِّ على من يُنكِر مضمونها بناءً على إنكار الخالق، وأنَّ وجودَ العالم اتفاقي، أو للردِّ على مَن يُنكر ذلك ويقول: الأحقُّ بذلك هو الحسبلة أو التكبير أو التسبيح ونحو ذلك؛ فتكلفات باردة؛ أما الأول: فالأن إنكار المسلمات مكابرةٌ فالا يعتنى بالردعلي منكرها. وأما الثاني: فبلأن القائيل بيأنَّ حيدوث العاليم اتفاقيٌّ خيارجٌ عين طيور العقيلاء فيلا يعتني بمثله، كالسوقسطائية، ولذلك لم يعتن أحدٌ من المتكلميين بذكير عقائدهم وردّها، كغيرهم من بقية الفرق. وأما الثالث: فلأنّه لم يقبل أحدُّ من العلماء بأنَّ المطلوب البداءةُ به شيء غير الحمد. [عطار].





-عمَّ نوالُه- على نَعْمائه المُترَعَةِ الحِياض(١).

الذي شرَّفَ نوعَ الإنسانِ بحِليةِ الإدراكِ وزينةِ الإفهام ('')، وخصَّصَهُ بإدراج دُرَدِ المعاني في جواهرِ الألفاظِ على شرطِ الانتظام.

ثمَّ الصلاةُ على المميَّزِ من بين الرُّسُلِ عليهم الصلاة والسلام، بفَضلِ نَسخِ الشرائعِ والأحكام، وعموم الرسالة إلى كافَّة الأنام، محمَّدِ المبعوثِ لإتمامِ مكارمِ الكِرام، الذي أُوتِي جوامِعَ الكَلِمِ (٣) الظاهرةِ

⁽۱) "المترعة": الممتلئة. و"الحياض": جمع حوض الماء. وكلٌّ من قوله: "جلَّ جلاله"، و"عمَّ نواله"؛ جملةٌ معترضةٌ، قصد بالأولى التنزيه، وبالثانية الثناء، وربطَ الأولى بالحمد والثانية بالشكر تنبيهاً على أنَّ الشكر دائماً في مقابلة النعمة، وأنَّ الحمد تارة وتارة، ففيه إشارة لمتعلَّقهما من حيث إن الشكر لا يكون إلا في مقابلة نعمة، والحمد لا، كما أن في إرجاع قوله: "حمد الله" للفقرة الأولى، و"شكره" للفقرة الثانية تنبيهاً على اختلاف مَوردَي الحمد والشكر، وأن الأول يكون باللسان فقط، والثني بغيره. [عطار].

⁽۲) قوله: "بجِليةِ الإدراكِ..." الباء داخلةٌ على المقصور لا على المقصور عليه كما وهم، و"الحلية": تطلق بمعنى المصدر، وبمعنى المتحلّى به، وكذلك "الزينة"، و"الإدراك": الفهم، يستعمل مصدراً وبمعنى اسم المفعول، و"الإفهام": يقرأ بكسر الهمزة مصدراً، وبفتحها جمعاً لفَهم، وإرادتهما على حدسواء. وفي حلية الإدراك وزينة الإفهام تشبيه بليغٌ، أو مكنية في الإدراك والإفهام، وتخييلية في حلية وزينة؛ هذا على أنَّ كلَّا منهما مصدرٌ، فإن كانا بمعنى اسم المفعول فلااستعارة ؛ للنوم الجمع بين الطرفين. [عطار].

⁽٣) قوله: "جوامع الكلم"؛ أي: الكلم الجوامع، أي: المحيطة بمعانٍ كثيرة، وهذا اقتباس من قوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أو تيت جوامِعَ الكَلِمِ واختُصِرَ لي الكلامُ اختصاراً» [المطالب العالية (٣٨٤٨)، وأصله في الصحيحيين (خ: ٣٢٧٧، م: ٥٢٣)]؛ أي: واختصر لي كلام العرب في جوامع كَلِمي. [دسوقي].



البيان (١)، وأُوحِيَ إليه ببدائع الحِكَم الباهِرَةِ البرهان (١)، صَلَّاللَهُ عَلَيْه وسَلَم، وعلى آلِـه وأصحابِـه المحمودِيـنَ عـلى الاتّباع والتصديـق، المسـعودين فـي مناهبج (٢) الصِّدقِ على التَّحقيق.

وبعدُ؛ فيقولُ الفقيرُ إلى الله الغنيّ، عبيدُ الله بن فَضل الله الخبيصيّ، قدَّر الله له السعادة، ورزقه الحسني وزيادة(٤):

لمَّا رأيتُ المختصرَ المُسمَّى بـ«التهذيب»، المنسوبَ إلى أفضل المحَقِّقينَ وأكملِ المتأخِّرين، جامع البيانِ والمعاني، سعدِ الملَّةِ والدين، مسعودٍ التفتازانيِّ -سقى الله تُراه، وجعلَ الجنَّة مثواه- كتاباً مُشتمِلاً على أكثر مسائل «الرسالة الشمسيَّة في تمهيد القواعد المنطقيَّة»(°)، وكانَ

⁽٥) «الرمالة الشمسية» لنجم الدين، عمر بن على الفزويني، المعروف بـ"الكاتبي"، تلميلة نصير الدين الطوسسي، (ت: ٦٩٣هـ)، ألفها: لخواجه شمس الدين محمله، وسماه بالنسبة إليه، وعليها شروح كثيرة منها: شرح سعد الدين التفتازاني، وشرح قطب الدين التحتاني. ينظر: «كشف الظنون» (٢/ ٦٣ ١٠).



⁽١) في (ز): (أوني بجوامع الكَلِم الطاهرةِ البيانَ).

⁽٢) والمراد من البرهان مطلق الدليل، لا المنطقي بخصوصه. والمعنى: أن النبي صَلَّاتُنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوحِيَ إليه بشرائع غلبت أخصامه فلم يقدروا على الطعن فيها. [عليمي].

⁽٣) قوله: "في مناهج الصدق"؛ جمع منهج، الطريق الواسع، وهو إما من إضافة المشبه به للمشبه، أو في المناهج استعارةٌ مصرِّحة بتشبيه أسباب الصدق بالطرق، أو مكنيّة فى الصدق بتشبيهه بجهة تُقصد، والمناهج تخييلٌ. [عطار].

⁽٤) الحسني: هي الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، أو: المثوبة الحسني، والزيادة ما يزيد عليها تفضلاً منه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضَّلِهِ ﴾[النساء: ١٧٣]. [عطار].





المحصّلونَ (١) عن فَهم مسائِلِه الصَّعبَةِ في الاضطرابِ والاضطرار؛ لغاية إيجازِ ألفاظه ونهايةِ الاختصار؛ شرحتُه شرحاً يُبَيِّنُ مُعضِلاتِه، ويُفسِّر مُشكِلاتِه، خالياً عن التطويل والإكثار؛ لتأديتهما إلى الإملال والإضجار.

موشّحاً بدعاء مَن أيّده الله تعالى بالنفسِ القُدسيَّة والفضائلِ الأُنسِيَّة (الفضائلِ الأُنسِيَّة ('')، وآتاهُ المُلكَ (الماللهُ الأُنسِيَّة ('')، وآتاهُ المُلكَ (الماللهُ والحِكمة وعلَّمَه ممَّا يشاءُ، ووقَّقه لتشييدِ قواعدِ الدِّين، ورَفع مَعالم

⁽٤) قوله: "بحضرته الشماء"؛ حضرة الرجل: موضع حضوره، والشماء: ذات الشمم؛ أي: ارتفاع الأنف، وفي الكلام مجازٌ مرسلٌ علاقته الإطلاق عن التقييد، أو استعارةً مكنيةٌ بتشبيه الحضرة بامرأة شماء، والشماء تخييلٌ. [عطار].

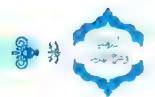


⁽١) أي: المريدون تحصيله، أو المرادبهم: الباحثون. [عطار].

⁽٢) "النفس القدسية": المطهرة من الرذائل، منسوبة إلى القُدُس بضمتين، وإسكان الثاني تخفيف، وهو الطُهر. و"الفضائل": جمع فضيلة، وهي المزيّة القاصرة، وأما الفواضل فإنها جمع فاضلة، وهي المزية المتعدية، فلوعبّر بهاكان أولى. [عليمي]. "الأنسية": بضم الهمزة نسبة للأنس ضد الوحشة، ففيه تنبيه على عدم كِبُسره وجبروته. قيل [قائله ابن سعيد المغربي]: ومن البارد المغسول قراءتُه بكسر الهمزة نسبة إلى الإنس ضد الجن. وأقول: ليس هو من البارد المغسول، بل من التوجيه المقبول؛ لأنَّ اقتناءَ الفضائل واكتسابَها مختصٌ بالنوع الإنساني، ففيه تنبية على أصل الفضائل، وأنّه جَمَعَ منها ما يمكن تحصيله للنوع الإنساني، مما يصحُ أن يتصف به؛ فخرجت الكمالات النبويّة. [عطار].

⁽٣) "الأرائك": جمع أريكة، وهي السرير، وتسمينها بذلك إمّا لكونها في الأصل متخذة من أراك، أو لكونها مكان الإقامة، من قولهم: "أَرَكَ بالمكان أُرُوكاً"، وأصل الأُرُوك: الإقامة على رعي الأراك، ثمّ تجوّز به في غيره من الإقامات. [عليمي].





المعالى " لأهل اليقين، وخصّصه باللطف العميم، والخُلُق العظيم، والخُلُق العظيم، بحيث يُشارُ إليه: ﴿ مَا هَذَا بَثَرًا إِنْ هَذَا إِلّا مَلَكُ كَرِيمٌ ﴾ ايوسف: ٣١]، وهو المحوّل " السلطانُ الأعظم، والخاقانُ " الأعدَلُ الأكرمُ، ناصبُ راياتِ العدلِ والإنصاف، قامعُ آثارِ الظُّلمِ والاعتساف، مُحيي مآثِرِ السنّةِ النبويّة " ، مُنفَّدُ أحكامِ الملّة المصطفويّة، هو الذي يُعِزُ الدينَ بالسيف النبويّة " ، مُنفَّدُ أحكامِ الملّة المصطفويّة المقالمة على صَفَحات الآيّامِ آثارُ [د/ ١٠] والسّنان " ، ويَنصُرُه بالحُجَّةِ والبرهان، تلألات على صَفَحات الآيّامِ آثارُ معدلَتِه " وسلطانه، وتهلّلت على وَجَنَات الأنامِ أنوارُ مَكرُ مَتِه وإحسانه، السُّلطانُ المُطاعُ ، المطيعُ للشرعِ الشريف، غِياتُ الحقّ والسلطنةِ والدنيا والدينِ (عبدُ اللطيف) " ، خَلَّدَ الله مُلكَه وسلطانَه، وأعلى كلمَتَه وشانَه، والدينِ (عبدُ اللطيف) " ، خَلَّدَ الله مُلكَه وسلطانَه، وأعلى كلمَتَه وشانَه،

⁽٧) هـو السلطان عبد اللطيف بن ألوغ بك بن شاه رُخ بن تيمورلنك، وقـد حكـم بعـدَ=



⁽١) "المعالم": جمع مَعلَم، وهو العلامة التي يُهتدى بها، وقوله: "المعالي" جمع مَعْلَم، وهو العلامات كالعلم والكرم والتأليف، والمراد برفع العلامات المذكورة إظهارُها. [دسوقي].

وفي بعض النسخ: (المعاني).

⁽٢) أي: السيد، أو الناصر. [دسوقي].

⁽٣) "الخاقان": لقب كلِ ملكِ من ملوك التُّرك، كما أن كسرى لقبٌ لملك الفرس، والنجاشي لقبٌ لملك العرسة. [دسوقي].

⁽٤) قوله: "محيى مآثر"؛ أي: مكارم. و"السنة": الطريقة. والمرادب"المآثر": الأحكام الشرعية من الشرعية، فهي مستعارٌ لها، ثم شبهت تلك المآثر بمعنى الأحكام الشرعية من حيث خفاؤها قبل وجود الممدوح بـ"موتى" على طريق المكنية. [دسوقي].

⁽٥) السنان: الرماح. [دسوقي].

⁽٦) المعدّلة: العدل. [عطار].





ونصر جيشَهُ وأعوانَه، في دولة دائمة، وسَلطَنَة قائمة، وقدر مَنيع، [٧٠] وشأنِ رفيع.

وسعيَّته بـ «التَّذهِيب في شرح التَّهذيب» راجياً من الله تعالى أن يكتسيّ () من مَيَامِن قَبُولِه يُمْنَة (") الإقبالِ (")، ويرتديّ (") من ملامِح (") نَظَيره بُرُد (") العنزِّ والجمالِ.

إِنَّ الله وليُّ التوفيق، وبتحقيقِ الأُمنية حقيق.

=والده مدَّةَ ستة أشهر، بين أواخر ذي القَعدة ٨٥٣هـ = ١٤٤٩م، ومنتصف ربيع الأوَّل ٨٥٤هـ. وقد سبقت الإشارة إلى ترجمته في قسم الدراسة.



⁽١) في (ل): (يلبسني).

⁽٢) في (ل): (بمنَّة). والمِنَّةُ: النعمة. [عليمي].

⁽٣) قوله: "من ميامن": أي: بركات، جمع يُمن؛ أي: بركة. "قبوله": أي قبول ذلك السلطان. "يُمنَةَ الإقبال": أي: يُمنَةً هي الإقبال. والإقبال على الشيء التوجه إليه، وهذا بعض ثمرات قبوله له. [دسوقي].

واليُمْنَةُ: ضربٌ من بُرُود اليمن. ولعلَّه مرادُ المصنف، والله أعلم. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» (يمن).

⁽٤) ني (ل): (ويرتديني).

⁽٥) "ملامح": جمع ملمح، بمعنى اللَّمح، وهو النظر بطرف خفي. [دسوقي].

⁽٦) في (س): (برداءِ).





- تعريفه.
- بيان الحاجة إليه.
 - موضوعه].





وها أنا (١) أشرعُ في المقصودِ بعَونِ الملكِ المعبود، فأقول:

قد جَرَت عادةُ أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضاً من الكلام، ويسمُّونَه مُقدِّمةَ الشُّروع في العلم؛ كتعريف العلم، وبيانِ الحاجةِ إليه، وموضوعِه.

فمن أجلِ ذلك صَدَّرَ المصنِّفُ المختصرَ بها، فقالَ بعدَ الفراغِ منَ الخُطبَةِ:

(مُقَدِّمَةٌ)

أي: هـذه مُقدِّمةٌ، وهـي بكسرِ الـدالِ، مأخـوذةٌ مـن "قَـدَّم" لازمـاً بمعنـي "تقـدَّم" كمـا يقـال: مُقَدِّمـةُ الجيـشِ للجماعـةِ المُتقدِّمـة منـه.

وقيل: من "قَدَّم" متعدِّياً؛ لأنَّ معرفةَ الأمورِ المشتملةِ عليها المُقَدِّمَةُ [ل/^] تجعلُ الشارعَ ذا بصيرةٍ، فكأنَّها تُقَدِّمُه على أقرانه، وفيه تكلَّفٌ (").

وقيل: هي بفتح الدال، اسم مَفعولِ من المُتعدِّي، فإنَّ هذه المباحثُ جُعِلَت مُقدَّمةً على غيرها، وفيه إيهامُ خلافِ المقصود؛ لتأدِيَةِ

 ⁽٣) قوله: "وفيه تكلف"؛ لأنّ إسناد التقديم إليها مجاز، ولا يُعدَل إلى المجاز إلا لداع،
 وهو منتف ههنا، وأيضاً الصفة المتعدّية إنما تضاف لمفعولها لا إلى ما له نوع تعلُّقٍ؛
 فيقال مثلاً: مقدمة الشارع أو الطالب، لا مقدمة العلم أو الكتاب. [عطار].



⁽١) قوله: "وها أنا"، فيه إدخال "ها" التنبيه على ضمير الرفع مع أن خبره ليس اسم إشارة، وصرح ابن هشام في «حواشي التسهيل» بشذوذه. [عليمي].

⁽٢) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» (مادة: ق دم).



فتح الدالِ إلى أنَّ تقديمَ هذه المباحِثِ بجَعلِ جاعلٍ، لا بالاستحقاقِ الذاتي، وهو خلافُ المقصود.

وبالجملة، المرادُ بالمقدِّمة ههنا: ما يتوقَّفُ الشروعُ في مسائل العلمِ عليه، وهي مُشتمِلةٌ على:

- بيانِ الحاجةِ إلى المنطقِ.
 - وتعريفه.
 - وموضوعِه.

وستعرفُ وجهُ تَوَقُّفِ الشروعِ على كلِّ واحدٍ من هذه الأمورِ في موضِعِه.







[بيان معنى التصور والتصديق]:

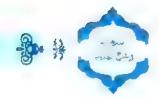
ولمَّا كانَ بيانُ الحاجةِ المنساقُ إلى تعريفِ المنطقِ موقوفاً على [م/٢] تقسيم العلم إلى قِسمَيه؛ شَرَعَ في بيان التَّقسيم، فقالَ: (الْعِلْمُ) وهو: الإدراكُ مطلقاً(١)،

(١) أي: سواء كان على وجه الإذعان أو لا، بناءً على أن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم العلم الحادث الحصولي، لا مطلقُ العلم الشامل للحضوري والقديم؛ وهذا ما اختاره جماعة من المحققين كالمصنّف، والسيّد، والقطب الرازي، والعلامة الشيرازي.

واختار الجلال الدوّاني في «حاشية المتن» [«شرح الدوّاني» (ص: ١٠١)] التعميم فقال: "هو مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك، سواء كان عين ماهيته، وهو التصور بالكنه، أو عيرَها، وهو في غيره، وسواء كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية، وهو في العلم الحصولي، أو عينَها، وهو العلم الحضوري، وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكليات، أو في الاتها كما في علمها بالمحسوسات، وسواء كانت عينَ المدرك كما في علم الباري تعالى شأنه بذاته، أو غيره كما في علمه بسلسلة الممكنات، وقد يخصُّ ههنا بالعلم الحصولي أو الحادث معلًلا بأن الانقسام إلى البديهية والكسبية إنما يجري فيهما، ولا حاجة إليه؛ فإن الانقسام يجري في المطلق وإن لم يجر في كل نوع منه، على أنه تخصيص اللفظ من غير ضرورة إليه، مع أنَّ التعميم أنسب بقواعد الفن". وأشار بقوله: "فإن الانقسام... إلخ" لدفع ما عساه أن يقال: إن التعميم لهذه الأفراد ينافيه التقسيم. وحاصل الجواب: أنه يجوز أن يكون ما عساه أن يقال: إن التعميم لهذه الأفراد ينافيه التقسيم. وحاصل الجواب: أنه يجوز أن يكون المقسم المطلق انقسام أنواعه كلها، وإلا لزم في كل تقسيم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره، والمحق ما ذهب إليه الجماعة من التخصيص. وقول الجلال: "إن التعميم أنسب بقواعد الفن". والمحق ما ذهب إليه الجماعة من التخصيص. وقول الجلال: "إن التعميم أنسب بقواعد الفن". والحق ما ذهب إليه الجماعة من التخصيص. وقول الجلال: "إن التعميم أنسب بقواعد الفن".

هذا والفرق بين العلم الحصولي والحضوري أن يقال: العلم بالأشياء يكون على وجهين: أحدهما: بحصول صورها في نفس العالِم، أو في آلاتها، ويسمى حصولياً، والآخر: بحضورها أنفسها عند العالِم، ويسمى حضورياً؛ كعلمنا بذواتنا، وبالصفات=





(إِنْ كَانَ إِذْعَاناً لِلنَّسْبَةِ) الحُكميَّة ((فَتَصْدِيقٌ).

ومعنى إذعانُ النسبَةِ: إدراكُها على وجهٍ يُطلَقُ عليه اسمُ التسليمِ والقَبولِ (''. والإدراكُ على الوَجه المذكور يُسمَّى "حُكماً".

[د/ ۱۱] فالتصديق على تعريفه: هو الحكم فقط. كما هو مذهب أورات: الحكماء (")؛ فيكونُ بسيطاً، لكن يشترط في وجودِه ثلاثة تصوّرات:

- تصوُّرُ المحكوم عليه.

- وتصُّورُ المحكوم به.

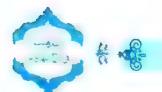
- وتصوُّرُ النِّسبَة الحكميَّة.

=القائمة بها، إذ ليس فيه ارتسامٌ، بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم، وهذا أقوى من الحصولي؛ ضرورة أنّ انكشاف شيء عن آخر لأجل حضوره عنده أقوى من انكشافه عنده لأجل حضور مثاله وصوره. [عطار] ملخصاً.

(١) هي الوقوع أو اللاوقوع. [عليمي].

(٢) قبال العصام: الإذعبان: الاعتقبادُ، سبواءٌ كان راجحاً، وهبو الظنّ، أو جازماً غيرَ مطابق، وهبو الجهل المركّب، أو مطابقاً راسخاً لا يعرضه النزوال بتشكيك المشكّك، وهبو اليقين، أو غير راسخ، وهبو التقليد. [عليمي].

(٣) إنما اختار مذهب الحكماء، لأنَّ مذهب الإمام معتَرَض بما سيأتي، وما اشتهر بين المتأخرين من أن العلم إذا كان إدراكاً ساذجاً فتصورً، وإن كان مع الحكم فتصديق؛ على ظاهره يلزم أن يكونَ كلَّا مِن إدراك المحكوم عليه وبه أو النسبة مع الحكم تصديقاً، وهو إثبات مذهب جديد بلا مستند، وذلك غير معتدَّ به، مع أنَّ الحق مذهب الحكماء؛ لأن التصديق وصف بصفات الحكم من اليقينية والظنية. [عليمي].







وإنَّما قلنا: -الإدراكُ على الوجه المذكور هو الحكم-؛ لأنَّ الحكمَ على ما ذكره القومُ هو: إدراكُ أنَّ النسبةَ واقعةٌ، أو ليست بواقعةٍ.

ولا شكَّ أنَّ مَن أدركَ النسبةَ الإيجابيَّةَ على وجه يُطلَقُ عليه اسمُ التسليم، فقد أدركَ أنَّها واقعةٌ، وكذا مَن أدركَ النسبةَ السلبيَّةَ على الوجه المذكور(١)، فقد أدركَ أنَّها ليست بواقعةٍ.

فلمّاكانَ مُحَصَّلُ ما ذكرَه القومُ راجِعاً إلى الإذعانِ، عبَّر عنهُ الدي المصنَّفُ بالإذعانِ؛ اختصاراً في العبارة؛ وإثباتاً للفرق بين إدراك النسبة الذي هو من قبيل التصوُّرات، وبينَ إذعانِ النسبة الذي هو من قبيل التصديقِ؛ بأوضح وجهٍ وأوجزِه.

فإن إدراك النسبة على وجه يُطلَقُ عليه اسمُ التسليم، وإدراك النسبة فقط لا على هذا الوجه؛ مُتَعَايِرانِ، سيَّما في الجملة الخبريَّة المشكوكة، فإنَّ المعايَرة ههنا بَلَغَت مَبلَغ الوضوح؛ لوجود إدراكِ النِّسبةِ فيها دون إذعانِها، إذ الشاكُ في النسبة متردِّد بين وقوعها ولا وقوعها، فقد حَصَلَ له إدراكُ النسبةِ قطعاً، لكن لم يحصل له إذعائها.

⁽۱) هذا مبنيٌ على أن النسبة الحكمية في السالبة سلبية، بمعنى أنه بلاحظُ عدمَ الربط ويذعنُ به، ومذهب المتأخرين كما صرح به السبد المحققُ في "حواشي التجريدة:
أنّ النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة على نهيج واحد، فيلاحظ الربط والإضافة فيها، لا عدمَ الربط، ثم يُذعِن في الموجبة أنّ الربط ثابت، وفي السالبة أنه غيرُ ثابت، ومّن حمل كلامَ المتأخرين على خلافه فقد أخطأ. [عليمي].





وعند متأخّري المنطقيّين: أنَّ التصديقَ مركَبُ "، والحكم: إمَّا إدراك، أو فعلَّ.

فإن كانَ إدراكاً؛ فالتصديقُ مُركَّبٌ من تصوراتٍ أربعةِ: تصوَّرُ النسبةِ الحكميَّةِ، والتصوَّرُ النسبةِ الحكميَّةِ، والتصوَّرُ

(١) هـذا مع قوله سابقاً: "والإدراك على الوجه المذكور يسمى حكماً، فالتصديق على تعريف هو الحكم فقط، كما هو مذهب الحكماء"؛ حاصله: أن الحكماء ومتأخري المنطقيين اختلفوا؛ فقال الحكماء: التصديق هنو الحكم فقط، وإدراك أن النسبة واقعةٌ أو ليست واقعة. وقال متأخرو المنطقيين: التصديق مركب من التصورات الشلاث والحكم، وهمو إما إدراكٌ أو فعلٌ. فيقتضي أن الاختلاف في كمون الحكم فعلاً أو إدراكاً إنما هو على القول بأنَّ التصديق مركبٌ، وأن قول متأخري المنطقيين يقابل قول الحكماء. والذي في «القطب» [أي: شرح قطب الدين التحتاني «للشمسية»]، و احاشيته اللشريف الجرجاني]، وغيرهما: أنَّ الخلاف في كون الحكم إدراكاً أو فعملاً لا يختم بالتفريع عملي القمول بمأن التصديق مركب، وأن القمول بأنمه فعلٌ لمتأخري المنطقيين، وأن الخلاف في كون التصديق بسيطاً أو مركباً إنصا هو بين الإمام والحكماء؛ فالإمام قائل بالثاني، والحكماء قائلون بالأول، وأن الحق أنه بسيط وأنه إدراك، أما الأول: فإن تقسيم العلم إلى التصور والتصديق لأجل أن يبيَّن أن لكل منهما كاسباً؛ فالإدراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل إليه وهو الحجة المنقسمة إلى أقسامهما، وما عدا هذا الإدراك طريق واحد يوصل إليه وهو القول الشارح؛ فالتصبورات الشلاث التي قبل الحكم تفارق التصورات في الاستحصال بالقول الشارح، فبلا فائدة في ضمها إلى الحكم وجعل المجموع اسماً واحداً من العلم يسمى بالتصديق؛ لأن هذا المجموع ليس له طريق خاص، وأمّا الثاني: فلأنا إذا راجعنا وجداننا علمنا أنَّا بعد إدراكنا النسبة الحكمية أو الاتصالية، أو الانفصالية لم يحصل لنا سوى إدراكنا أن تلك النسبة واقعة؛ أي: مطابقة لما في نفس الأمر، أو أنها ليست بواقعة؛ أي: غير مطابقة لما في نفس الأمر. [عليمي].



اللذي همو الحكم.

وإنَّما وقع التصوُّرُ موصوفاً بالحكم، ومُضافاً إلى سائر الأجزاء؛ لأنَّ تصوُّرَ المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكومُ عليه، وكذا تصوُّر المحكوم به ليس بعينه هو المحكومُ به، وكذا تصوُّر (١١) النسبةِ.

وأمَّا الإدراكُ الذي حَصَلَ لنا بعدَ تصوُّر الطرفَين والنسبةِ؛ فهو عينُ الحكم؛ فلذا جُعِلَ الحكمُ صفةً له، فقيل: التصوُّر الذي هوَ الحكمُ.

ثمَّ إذا حصل هذا الإدراكُ؛ حَصَلَ التصديقُ، ولم يَتَوَقَّف على تَصَوُّر ذلك الإدراك.

وإن كانَ فعلاً (٢) -والفعلُ مُغايِرٌ للإدراكِ، إذ الإدراكُ انفعالُ (٢)، والفعلُ يغايره-؛ فحينت له يكونُ التصديقُ مركَّباً من التصوُّرات الثلاثة والحكم.

وإذا لم يكن الحكمُ إدراكاً؛ لم يكن تصوُّراً؛ لأنَّ التصوُّر قسمٌ من الإدراك، وانتفاءُ المَقسِم يوجِبُ انتفاءَ الأقسام.

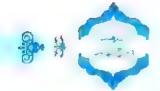
(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن العلمُ إذعاناً للنسبة؛ (فَتَصَوُّرُ)، ويقالُ له: التصوُّر الساذج(1).

⁽١) (ليس بَعينِه هو المحكومُ به، وكذا تصور) في (م، ز، س، د): (وتصور).

⁽٢) عطف على قوله: "فإن كان إدراكاً". [عطار].

 ⁽٣) قال السيّد: هذا إذا فُسّرَ الإدراكُ بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء، وأما إذا فُسّرَ بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف، فلا يكون انفعالا أيضاً. [عليمي].

⁽٤) الساذَّج: أي الخالي عن الحكم؛ يقال: شيء ساذَّج، بفتح الذال المعجمة؛ أي: -



[د/ ۱۲] فإدراك كلِّ واحدٍ من المحكوم عليه وبه فقط ('' تصوُّرٌ، وكذا إدراكهما معاً بلا نسبة ('')، أو مع نسبة إمَّا تقييديَّة: كالحيوان الناطق، وغلام زيدٍ ''، وإمَّا تامَّة '' غير خبريَّة: ك"اضرب" ('')، أو خبريَّة مشكوكة ؛ فإنَّ كلَّ ذلك من التصوُّرات الساذَ جَة ؛ لعدم إذعان النسبة فيه ('').

- (١) قوله: "فقط"، راجع لكلَّ من المحكوم عليه والمحكوم به؛ أي: المحكوم عليه فقط، والمحكوم به فقط. [عطار].
- (٢) أي: إدراك كل واحد من الذاتين من غير اعتبار وصف أنه محكوم عليه أو به؛ لأذ ذلك الوصف إنما يكون مع النسبة التامة الخبرية، فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بأنها تقتضي وجود المحكوم عليه وبه من غير نسبة أو مع نسبة تقييدية. [عليمي].
- (٣) قوله: "كالحيوان الناطق، وغلام زيد"؛ ويقال في الأولى "وصفية"؛ لأن أحد الأمرين وصف له، وفي الثانية "إضافية"؛ لأنه مضاف إليه، ولما كان في كلَّ منهما أحدُ الأمرين قيداً للآخر أطلَق النسبة فيهما أنها "تقييدية". [عليمي].
 - (٤) وهي التي يحسن السكوت عليها. [دسوقي].
- (٥) أي: في "اضرب" نسبة طلب الضرب إلى المخاطب، وهي نسبة يحسن السكوت عليها، ولكنها غيرُ خبرية؛ لأنَّ الخبرية تتحقق بدون اللفظ الدال عليها، وهذه لا تتحقق بدون لفظ "اضرب". [دسوقي]
- (1) يعني: لعدم كونه إذعاناً؛ ليوافق كلامَ المصنف من أن التصديق بسيطٌ، هذا ولو أبقي على ظاهره لاقتضى أن كلا من هذه لو كان معه إذعان يكون تصديقاً، وليس كذلك. [عليمي]. قال العطار: أقول: هذا الاقتضاء مندفعٌ بأن المصنف جارٍ على أن التصديق بسيط.

⁼ عُطْلٌ عُفْلٌ غير مُحَلَّى ؛ فارسي معرّب. قال شارح «سلم العلوم»: التصور الساذَج: إحساسٌ، وتخييلٌ، وتوهّمٌ، وتعقّلٌ ؛ وهذه الأربعة متعلِّقة بالمفرد. ووهم، وتخيُّلُ، وشكُّ ؛ وهذه الثلاثة متعلقة بالخبر والقضية ؛ فالتصوّر نوعٌ إضافي تحته سبعة أنواع، ومَن زعم أن التصور نوعٌ واحد حقيقي، فقد غفل عما عليه الفلاسفة. [عطار].





فإن قلتَ: التصوُّر مُقدَّمٌ على التصديق طبعاً(١١)، فلِمَ أخرَّه وَضعاً؟

قلتُ: إن عَنيتَ بتقديم التصوُّر على التصديق أنَّ ذاته مُقَدَّمةٌ على التصديق؛ فمُسَلَّمٌ، لكنَّه غيرُ مُفيدٍ؛ لأنَّ تقديمَ التصديقِ ههذا في التعريف، والتعريفُ ليس بحسبِ النذاتِ، بل بحسبِ المفهوم.

وإن عَنيتَ به أنَّ مفهومَه مُقدَّمٌ على مفهوم التصديق؛ فمَمنوعٌ؛ لأنَّ القيودَ في مفهوم التصديق وجوديَّةٌ (٢)، وفي مفهوم التصوُّر عَدَمِيَّةٌ، [١٣/١] وتصوُّر الوجود سابقٌ على تصوُّر العدم.

فأَخَّرَ التصوُّرَ في التعريف؛ لأنَّه بحسبِ المفهوم، وقدَّمَ في الأقسام والأحكام؛ لأنَّها بحسبِ الذات.

لا يقال: "إنَّ النسبةَ كما تُطلَقُ على النسبة الحُكميَّةِ، كذلكَ تُطلقُ على النسبةِ الوَصفيَّةِ والإضافيَّةِ (")، فتكونُ منَ الألفاظِ المشتركة، وهي لا تستعملُ

⁽٣) الوصفية ك"حيوان ناطق"، والإضافية ك"غلام زيد"، وكلاهما يسمى نسبة تقييدية، كما عبر به سابقاً عنهما. [عطار].



⁽١) التقدّم الطبيعي: هـ و كـ ون الشيء محتاجاً إلى الشيء ولا يكـ ون مؤثراً فيـ ه؛ كتقـ دم الجزء عـلى الـكل، والشـرط عـلى المشـروط. [عليمي].

⁽٢) هي ثلاثة مأخوذة من مجموع كلام المصنف والشارح، فإن قوله: "العلم إن كان إذعاناً للنسبة الحكمية"؛ يتضمن أن العلم مقيدٌ بكونه إذعاناً، وكون ذلك الإذعان متعلقاً بالنسبة، وكون تلك النسبة حكمية؛ وحينت في فالجمع باقي على معناه، وسَقَطَ ما أطالوابه هنا؛ ومعنى كون تلك القيود وجودية: أنه لم يسلّط عليها حرفُ النفي كما في جانب التصور. [عطار].





في التعريف اتِ»؛ لأنَّا نقول: المشهورُ الكثيرُ الاستعمال هو الأوَّلُ (()؛ على أنَّ الإذعانَ () لا يُتصَوَّرُ إلاّ في النسبة الحُكمِيَّة، فالقَرينَةُ مجوِّزةٌ (").

(وَيَنْفَسِمَانِ) أي: التصوُّرُ والتصديقُ، (بِالضَّرُورَةِ) أي: بحسَب الضرورة (أي): النصرورة (إلى):

- (الضَّرُورَةِ) وهي: التي لم يتوقَّف حصولُها على نَظَرٍ وكَسبٍ؛

⁽۱) أي: فيكون استعمال لفظ "النسبة" حقيقةً في النسبة الحكمية، وهي التامة الخبرية، فلا يكون لفظ "النسبة" من قبيل المشترك، بل هو حقيقةٌ فيها، مجازٌ في غيرها؛ لأنّ التبادر والشهرة أمارةُ الحقيقة، ولئن سلّمنا أنها من المشترك بناءً على أن بعضَ معاني المشترك قد يشتهر؛ نقول: محلٌ منع استعمال المشترك في التعريف ما لم توجد قرينةٌ معينةٌ، وقد وجدت؛ وهي إما الشهرة فتكون القرينةُ حاليّة، أو لفظ "الإذعان" - لأنه لا يتصور إلا في النسبة التامة الخبرية - فتكون لفظيةً. [عطار].

⁽٢) إشارةٌ إلى جوابٍ ثانٍ؛ أي: وإن لم تراع الشهرة السابقة، فالقرينة موجودة، ويحتمل أن مراده: أن القرينة هي المجوّزة مطلقاً، لكنها إما معنوية أو لفظية، فتدبَّر. [عليمي]. (٣) في (س): (تُجَوِّزُه).

⁽٤) أي: على وجه الضرورة، ويرجع حاصل ذلك إلى أن الانقسام ضروريَّ، وفي ذلك إشارة إلى أن الباء ليست للسببية، والمراد بالضرورة هنا: القطع، بدليلِ الاستدلال لذلك فيما يأتي، وقد أفصح بذلك شيخ الإسلام، وبالضرورة في قوله: "إلى الضرورة": البداهة، كما يشير إليه قوله: "وهي... إلى آخره"، وسيصرِّح بذلك فيما بعد، وقد أفصح به هنا شيخ الإسلام، لكن المحقق الدوّاني صرَّح بأنَّ المرادَ بالضرورة في الأول البداهة أيضاً، حيث قال: "بعني انقسام كلَّ من التصور والتصديق إلى الضروري والنظري بديهيُّ، [قسرح الدواني، ص: ١٠٤]. [عليمي ملخصاً].





كتصور الحرارة والبرودة (١١) ، وكالتصديق بأنَّ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان.

- (وَ) إلى (الإِكْتِسَابِ بِالنَّظَرِ) وهو: ما يخالِفُ الضرورةَ؛ كتصوُّرِ [١٤/١] العقل والإنسان، وكالتصديق بأنَّ العالَم حادِثٌ.

وإنَّما كان تقسيمُ التصوُّر والتصديق إلى الضروريِّ والكسبيِّ ضروريّاً ؛ لأنَّهما لو لم ينقسما إليهما؛ لكانَ الجميعُ إمَّا بديهيّاً أو كسبيّاً، والتالي باطلٌ بقِسمَيه (٢)، فكذا المقدَّمُ (٣).

أمّا الملازَمَة فظاهرة ، وأمّا بطلان القسم الأوّل من التالي ؛ فلاختِيَاجِنا في بعض التصوّراتِ والتصديقاتِ إلى كسبِ ونَظَرٍ كما مرّ ، وأمّا بطلان القسم الثاني منه ؛ فلبداهة بعض التصوّراتِ وبعض التصديقاتِ على ما مرّ (١) .

⁽١) قوله: "كتصور الحرارة"؛ أي: بوجه ما، كتصورها بأنّها كيفية تسخُّنِ الجسم، وتصور البرودة بأنها كيفية تبرُّد الجسم؛ لا بالحقيقة والكُنه، فإنّه نظريُّ. [دسوقي].

⁽٢) وهو كون الجميع إما بديهي أو كسبي. [دسوقي].

⁽٣) أي: فالمقدم - وهو عدم انقسام كلِّ من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي-مثلُ التالي في البطلان؛ لأنَّ بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم؛ أي: وإذا بطل المقدم ثبت نقيضه، وهو انقسام كلِّ من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي، وهو المطلوب. [دسوقي].

⁽٤) أي: في قوله: "كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأنّ النفيَ والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان"، وهذا الدليل الذي ذكره الشارح يسمى بـ "دليل الخُلف". [دسوقي].





(وَهُوَ) أي: الاكتسابُ بالنَّظرِ ('': (مُلاَحَظَةُ المَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ المَجْهُولِ).

كملاحظة "الحيوان"، و"الناطق"، المعلومين لتحصيل "الإنسان" [د ١٠] المجهول، وكملاحظة المقدِّمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة. والمحراد بالمعقول ههنا: المعلومُ؛ فإنَّ العلمَ في هذا الفنِّ مُفسَّرٌ [٤/١٥] بِد: "حصول صورة الشيء في العقل"(١٠).

⁽۱) الصواب جعلُ الضمير راحعاً للنظر؛ لأمرين: الأول: أن الاكتساب فيما مر المرادُب المكتسَب، وهو غير الملاحظة، فالإخبار حينتلا لا يصح الأمر الثاني: أن التعريف المذكور تعريفٌ للنظر لا للاكتساب به؛ نعم إن جعلت الباء في قوله: "بالنظر' للتصوير؛ أي الاكتساب المصوَّر بالنظر؛ صحَّ ما قاله الشارح، وعليه فيكون في كلام المصنف استخدامٌ؛ حيث ذكر الاكتساب أولاً بمعنى المكتسب، ثم أعاد الضمير عليه ثانياً بمعنى آخر وهو النظر. [دسوقي].

فالأولى للشارح أن يجعل الضمير عائداً على النظر، ويحذف لفظ الاكتساب؛ فإنه قد عُلِمَ من سابق كلامه أن المراد بالاكتساب العلمُ المكتسَبُ؛ بقرينة أنّه وقع في مقابلة الضرورة بمعنى العلم الفسروري، فيكون العلم الكسبي، وقال: "وهو ما يخالف الضرورة"، وقال: "وإنما كان... إلخ"؛ فبهذا الاعتبار يكون المرادُ بالاكتساب ههنا العلمَ المكتسَب، وارتكاب الاستخدام بأن يرادَبه هنا نفسُ النظر، وفيما تقدَّم العلمُ النظري؛ ممّا لاداعي إليه، على أن معنى الاكتساب التحصيل لا الملاحظة، تأمَّل. [عطار].

⁽٢) والملاحظة: هي توجُّهُ النفسِ نحو المعلوم، كما يظهر لكَ إذا حصل فيك صورة الشيء، الشيء والتفتَّ إليه بها، وربما تختلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء، بأن تُجعلَ تلك الصورة آلةً لملاحظة غير ذلك الشيء، كما في معاني الحروف وغيرها. اشرح الدواني، (ص: ١٠٨).





[بيان الحاجة إلى علم المنطق]:

(وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ) أي: في ذلك الاكتسابِ، (الخَطَأُ)؛ لأنَّ الفكرَ (() ليس بصوابِ دائماً. كيف؟ وقد يناقِضُ العقلاءُ بعضُهم بعضاً، بل الإنسانُ الواحدُ يناقِضُ نفسَه (())؛ فاحتَجْنا إلى قانونٍ عاصِمٍ عن الخطأ، مفيدٍ لطُرُقِ اكتسابِ النظريَّاتِ من الضروريَّات، وذلك القانونُ هو المنطق.

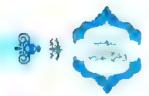
فعُلِمَ من هذا أنَّ النَّاس في أيِّ شيءٍ يحتاجونَ إلى المنطقِ؟ وذلكَ بيانُ الحاجةِ بيانُ الحاجةِ المستلزمُ لتعريفِ العلمِ برَسْمِه، إذ يُعلَمُ من بيانِ الحاجةِ غايةُ العلم، والتعريفُ بالغايةِ رَسمٌ؛ فلذا أدرجَ المصنَّفُ التعريفَ في بيان الحاجة كما سيجيء.

والحاصل: أنَّ العلمَ إمَّا تصوُّرٌ ساذجٌ، أو تصديقٌ؛ وكلُّ واحدٍ منَ التصوُّر والتصديقِ ينقسمُ بحسَبِ الضرورة إلى الضروريِّ، والكسبيِّ، والكسبيُّ يستفاد من الضروريِّ بطريق الاكتساب، وقديقعُ في الاكتساب [ل/١٦] الخطأُ؛ لأنَّ الفكرَ ليس بصوابِ دائماً؛ (فَاحْتِيجَ إِلَى قَانُونٍ يَعْصِمُ عَنْهُ؛ وَهُوَ

⁽١) أي: الذي هو النظر المكتسب به، فيكون الاكتساب كذلك. [عليمي].

⁽٢) لأنّه يفكر في وقت ويعتقد حكماً، ثم يفكر في وقت آخرَ ويعتقد حكماً مناقضاً للحكم الأول، فالوقتان للفكرين، وأما النتيجتان فمشتملتان على اتحاد الزمان المعتبر في التناقض، وهو زمانُ وقوع النسبة أو لا وقوعها. [عليمي].





المَنْطِقُ) هذا تعريفُ المنطقِ(١) المُدرَجُ(١) في بيان الحاجة.

وإنَّما كانَ المنطقُ قانوناً؛ لأنَّ مسائلَه قوانين كلِّيَّةٌ (٣) مُنطَبِقَةٌ على

(۱) المشارُ إليه قولُه: "قانون يعصم عنه"؛ بدليل قول الشارح: "وإنما كان المنطق... إلخ"، وجَعْلُ المشارِ إليه قولَه: "وهو المنطق" كما قيل؛ بديهيُّ الفسادِ، وما تكلِّف به في تأويله كلامٌ تمجُّهُ الأسماعُ. [عطار].

(٢) في (ق،ع): (المندرج).

(٣) أي فتسمية المنطق قانوناً من قِبَل تسمية الكلّ باسم الجزء. ولمّا كانت تلك القوانين مع كثرتها مشترِكة في جهة واحدة تضبطها وتصيّرها كشيء واحده بُعِلَت قانوناً واحداً؛ لأنّ لكلّ علم مسائل كثيرة، لها جهة واحدة مختصّة بها تعدّ علما واحداً. وذلك لأنهم لمّا حاولوا معرفة أحوال الأشياء بقدر الطاقة البشريّة -على ما هو المراد بالحكمة - وضعوا للحقائق أنواعاً وأجناساً وغيرَها، كالإنسانِ والحيوانِ والموجودِ، وبحثوا عن أحوالها المختصّة بها، وأثبتوها لها بالأدلّة؛ فحصلت لهم قضايا كسبيّة، محمولاتُها أعراضٌ ذاتيّة لتلك الحقائق، سمّوها بالمسائلِ، وجعلوا كلّ طائفة منها ترجع إلى واحدٍ من تلك الأشياء، بأن تكونَ موضوعاتُها نفسَه، أو بحراً ذاتياً له، عِلماً خاصّاً يُفرَدُ بالتدوين والتسمية والتعليم؛ نظراً إلى ما لتلك الطائفة -على كثرتِها واختلاف محمولاتها - من الاتّحاد في جهة الموضوع، أي: الاشتراك فيه على الوجه المذكور.

شم قد تتّحدُ من جهاتِ أُخَرَ، كالمنفعة والغاية ونحوِهما، ويُؤخَدُ لها من بعض تلك الجهات ما يفيد تصوُّرها على سبيل الإجمال، ومن حيث إن لها وحدةً، فيكون حدّاً للعلم إن دل على حقيقة مسمّاه؛ أعني: ذلك المُركَّبَ الاعتباريَّ، كما يقال: هو علم يُبحَثُ فيه عن كذا، أو علم بقواعد كذا، وإلا فَرَسُماً، كما يقال: هو علم يُقتَدَرُ به على كذا، أو يُحترزُ به عن كذا، أو يكونُ آلةً لكذا. فظهرَ أنَّ الموضوعَ علم يُقتَدرُ به على كذا، أو يُحترزُ به عن كذا، أو يكونُ آلةً لكذا. فظهرَ أنَّ الموضوعَ هو جهة وحدة مسائلِ العلم الواحد نظراً إلى ذاتِها، وإن عرضت لها جهات أُخَرُ كالتعريف والغاية، وأنَّه لا معنى لكون هذا عِلماً وذاك عِلماً آخر؛ سوى أنَّه يبحث =







الجزئيَّات؛ كما إذا عُلِمَ أنَّ الموجِبَةَ الكليَّةَ تنعكسُ موجِبةً جزئيَّةً؛ عُلِمَ أنَّ "كلّ إنسانٌ"، وكذا نظائِرُه.

فإن قلت: المنطقُ نفسُه ليس عاصماً عن الخطأ، بل العاصِمُ عن الخطأ مراعاتُه، فكيف يُطلَقُ العاصِمُ عليه؟

قلتُ: هذا الإطلاقُ مجازيٌّ، وفيه من التأكيد والمبالغةِ ما لا يخفَى.

وإنَّما كان الشروعُ في مسائل العلم موقوفاً (١٠)..

- على بيانِ الحاجة؛ لأنَّ الشارعَ في العِلم لو لم يكن يَعلَمُ الغَرَضَ منَ العِلم؛ لكان طَلَبُه عَبَثاً.

- وعلى تعريفِ العلم؛ لأنّه لولم يَتَصوَّر ذلك العلمَ أوَّلاً؛ لما كان على بصيرةٍ في طَلَبِه، وإذا تَصَوَّره برسمِه؛ حَصَلَ له العلمُ الإجماليُّ [ل/١٧] بمسائل ذلك العلم، حتَّى إنَّ كلَّ مسألةٍ من هذا العلمِ تَرِدُ عليه عَلِمَ أنَها منه.

⁽١) قوله: "وإنماكان الشروع... إلىخ" هذا إيفاء بما وَعَدَبه سابقاً، بقوله: "وستعرف وجه توقف الشروع... إلىخ". [عطار].



⁼عن أحوال شيء آخر مُغاير له بالذات أو بالاعتبار، فلا يكونُ تمايزُ العلومِ في أنفسها وبالنظر إلى ذواتها إلا بحسبِ الموضوعِ، وإن كانت قد تتمايز عند الطالبِ بما لها من التعريفات والغايات ونحوها. هذا حديث إجمالي في جهة وحدة العلم، تفصيله في الكتب المبسوطة، وقد أفرد بالتدوين. [عطار].





[موضوع علم المنطق]:

ولمَّا فَرَغَ من بيان الحاجةِ المُنساقِ إلى تعريفِ العلمِ برسمِه، شرعَ في بيانِ موضوعِ العلمِ، فقالَ: (وَمَوْضُوعُهُ) أي: موضوعُ المنطقِ"):

- (المَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ) كـ"الحيوانِ الناطق"(٢) مثلًا.
- (وَ) المعلومُ (التَّصْدِيقِيُّ)؛ كقولِنا: "العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ محادِثٌ "(٣) مشلًا.
- [د/ ١٤] أي: موضوعُ المنطقِ هذان المعلومان؛ لا مُطلقاً؛ بل (مِنْ حَيْثُ) إِنَّ ذلك المعلوم التصوُّريَّ (يُوصِلُ إِلَى مَطْلُوبِ تَصَوُّرِيٍّ) كـ"الإنسانِ" مثلاً، (فَيُسَمَّى) ذلك الموصِلُ إلى المطلوب التصوُّريِّ (مُعَرِّفًا (٤))، وقولًا شارحاً (٥).
- (۱) اعلم أنّ موضوع العلم هو ما يُبْحَثُ فيه عن عوارضه الذاتية، وذلك بأن تَجعر موضوع العلم موضوع العسائله، وتحمل عليه عوارضه الذاتية؛ فإذا أخذت موضوع العلم وحملت عليه عارضاً من عوارضه الذاتية؛ حَصَلَتْ مسألة من مسائل ذلك العلم، فالمراد بالبحث في ذلك العلم عن العوارض: إثباتها لموضوعات المسائل؛ مثلاً: علم الفقه، موضوعه فعل المكلف، فكل مسألة من مسائله موضوعها فعل المكلف، فكل مسألة من مسائله موضوعها والوجوب، والحرمة، والندب، والكراهة، والإباحة. [دسوقي].
 - (٢) الموصِل إلى تصور "الإنسان".
 - (٣) الموصل إلى التصديق بقولنا: "العالم حادث".
 - (٤) سمى معرِّفاً؛ لأنه يعرِّف ويبين المجهول التصوري. «شرح اليزدي» (ص: ٢٢١).
- (٥) إنما سمّي قبولًا؛ لأنه في الغالب مركب، فالقبول يرادف، وأما تسميته شبارحاً؛=









(أَوْ) من حيثُ إِنَّ ذلكَ المعلومَ التصديقيَّ يُوصِلُ إِلَى مطلوبٍ (تَصْدِيقِيَّ يُوصِلُ إِلَى مطلوبٍ (تَصْدِيقِيَّ)، كقولنا: "العالمُ حادثٌ" مثلاً؛ (فَيُسَمَّى) ذلك الموصلُ إلى المطلوب التصديقيِّ (حُجَّةً(١))، ودليلًا (١).

فانحصرَ المقصودُ الأصليُّ من هذا الفنِّ في الموصِلِ إلى التصوُّر [١٨٠١] والتصديقِ (٣).

=فلشرحه الماهيةَ بالكُنه أو بالوجه. [دسوقي].

(١) لأنَّ مَن تمسَّك به في الاستدلال على مطلوبه حَجَّ خصمَه؛ أي: غَلَبَهُ. [دسوقي].

(٢) لأنَّه يستدل به على المطلوب. [دسوقي].

(٣) ينبغي أن يُعلَم أولًا: أن أقسام الموصِل إلى التصور أو التصديق المبحوثِ عنها في المنطق خمسة: ١- الموصل القريب إلى التصور وهي المعرِّفات. ٢- والموصل القريب إلى التصديقات وهي الحجج. ٣- والموصل البعيد إلى التصور وهو بعض الكليات الخمس. ٤- والموصل البعيد إلى التصديق وهو القضايا. ٥- والموصل الأبعد إليه، وهو الموضوعات، والمحمولات، والمقدَّمات، والتوالي. ولم يذكروا في الموصِل إلى التصور موصلاً أبعدَ؛ وفيه بحث مذكور في "الحواشي الفتحية" [لمير أبى الفتح السعيدي (ت: ٩٥٩هـ)] مع جوابه.

إذا علمت هذا؛ فقولُ المصنف سابقاً: "من حيث يوصل إلى مطلوبٍ تصوري ... إلى أراد الإيصال القريبَ أشكلَ بالموصل البعيد في التصور، والبعيدِ والأبعدِ في التحجج، فلم يدخلا في كلامه، وإن أراد الأعمَّ أشكلَ قوله: "فيسمّى معرِّفاً"، وقولُه: "فيسمّى حجة"؛ لأن المسمَّى بذلك إنما هو الموصِلُ القريبُ فيهما. والجواب: أنا نختار الشقَّ الأول، وندفع المحذورَ: بأن ما اشتهر من تفصيل أقسام الموضوع بجَعلِ المعلوم التصوري أو التصديقي يوصل إيصالاً بعيداً كما في كذا، وقريباً كما في كذا، وقريباً كما في كذا، والمصنف أن يرجعها إلى الموصلين القريبين لنكتة هي رعاية ضمَّ النشر مع رجحان جانب المعنى على =





وإنَّما كانَ المعلومُ التصوُّريُّ والتصديقيُّ موضوعَ المنطق؛ لأنَّه يبحثُ في المنطق عن أعراضِهما الذاتيَّة، وما يبحثُ في العلم عن أعراضِهما الذاتيَّة، وما يبحثُ في العلم عن أعراضه الذاتيَّة، فهو موضوعُ العلم.

وإِنَّما قلنا: " يُبحَثُ في المنطق عن الأعراض الذاتيَّةِ للمعلومِ التصوُّريِّ

= جانب اللفظ في نظر البلغاء. أو نختار الشق الثاني مع اعتبار الاستخدام في ضميري "يسمى معرِّفاً"، و "يسمى حجة".

[وينبغي أن يعلم]: أن علم المنطق منحصرٌ في قسمين: التصورات، والتصديقات. ولكلّ منهم مبادئ ومقاصد؛ فالأجزاء أربعة، والمقصود منها جزآن هما: مقاصد التصورات والتصديقات، وهما: القول الشارح، والقياس. وأما مباحثُ الألفاظِ فليست من علم المنطق وإن ذُكِرت فيه؛ ولذلك قال السيد: والأولى أن تجعلَ مباحثُ الألفاظ الألفاظ أيضاً من المقدّمة؛ لتوقف استفادة العلم وإفادته على معرفة أحوال الألفاظ. إذا علمت هذا كلّه: فقول الشارح: "فانحصر المقصود الأصليّ... إلخ"؛ هذا الحصر مستفادٌ من تقسيم الموصل إلى القسمين، والاقتصارُ في مقام البيان يفيد الحصرَ عما نبهوا عليه، وهو مِن حصرِ الكلّ في أجزائه؛ أي: الموصلُ القريب منحصرٌ في هذين الجزأين، وهما: القول الشارح، والحجة.

وقوله: "من هذا الفن"؛ "من" تبعيضيّة، فإن ذلك المقصود بعضُ علم المنطق، والبعض الآخر هو مبادئ ذلك المقصود، وليست للبيان؛ لاقتضائه حصرَ علم المنطق في هذين الجزآين وهو باطل.

وقوله: "الأصلي" احترازٌ عن المقصود التبعي، وهما الجزآن اللذان هما مبادئ التصورات ومبادئ التصديقات، وهو قرينة على أنه حَمَلَ الإيصال في كلام المصنف على الإيصال القريب؛ إذ لوحمله على مطلق الإيصال قريباً كان أو بعيداً؛ لما ساغ له دعوى الانحصار في الجزأين، وحين نه يُود الإشكال السابق؛ فيجاب عنه بالأجوبة المتوطة باختيار الشق الأول. وهذا هو تحقيق المقام، لا ما قيل هنا من الأوهام. [عطار].





والتصديقيِّ"؛ لأنَّ المنطقيَّ يبحثُ عنهما من حيثُ الإيصالُ إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيِّ، كما مرَّ، وتلكَ الحيثيَّةُ عارضةٌ للمعلومَين المذكورين. [عن]

ووجه توقُّفِ الشروع على موضوع العلم: أنَّ العلوم لا تتميَّز زيادة تميُّز إلَّا بتمايُز الموضوعات، فإنَّ علم الفقهِ مشلاً، إنَّما امتازَ عن علم أصول الفقه؛ لأنَّ موضوعَيهما متمايزان، فموضوعُ الفقه: أفعالُ المكلَّفين؛ لأنَّ الفقية يبحثُ عنها من حيثُ الحِلُّ والحُرمةُ، والصحَّةُ والفسادُ، وموضوعُ الأصول: الأدلَّةُ السمعيَّةُ؛ لأنَّ الأصوليَّ يبحثُ عنها من حيثُ استنباطُ الأحكام الشرعيَّةِ منها؛ فلو لم يعلم (١٠ الشارعُ تَأَنَّ له ١٩ علم أيُّ شيءٍ هوَ؛ لم يتميَّزِ العِلمُ المطلوبُ عنده زيادةَ تميُّزِ، ولم يكن له في طَلَبِه زيادةُ بصيرةٍ.



⁽٢) أي: يُصدِّق؛ لأن العلمَ المتعلِّقَ بموضعية العلم علمٌ تصديقيٌّ. [عطار].



⁽١) في (م، د): (يعرف).

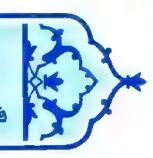






(فھٹر کو کہ)

في تعريف الدلالاتِ الثلاثِ وأحكامِها



وهو حقيقٌ بالتقديم بعد الفراغ من المقدِّمة الانحصار نَظَرِ المنطقيِّ في مفهوم الموصِل، وتوقُّف إفادة المعاني واستفادَتِها على المنطقيِّ في مفهوم الموصِل، وتوقُّف إفادة المعاني واستفادَتِها على الألفاظ منظوراً فيها من حيثُ إنَّها دلائلُ المعاني، فلذا قدَّمَ الكلامَ في الدلالات، فقال:

١. [دلالة المطابقة]:

(دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ) اللفظُ (لَهُ؛ مُطَابَقَةٌ)؛ لتطابُقِ اللفظِ والمعنى؛ كدلالة الإنسانِ على الحيوانِ الناطقِ (().

 ⁽۲) وكدلالة الأسد على الرجل الشجاع، وكدلالة العين على الباصرة مشلًا، وكدلالة النقطة على نهاية الخط. [دسوقي].



⁽۱) أي: إفادتها للغير واستفادتها من الغير. قال السيّد: "من أراد استفادة المنطق من غيره أو إفادته إياه احتاج إلى الألفاظ، وكذا الحال في سائر العلوم؛ فلذلك عُدَّتُ مباحث الألفاظ مقدمة الشروع في العلوم، شم إن المنطقي يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات، فتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية؛ فإنها أصور قانونية متناولة لجميع المفهومات، وربما يورّد -على الندرة- أقوال فإنها أصور قانونية التي دُوِّن بها هذا الفن؛ لزيادة الاعتناء بها". فعلم منه اختلاف مخصوصة باللغة التي دُوِّن بها هذا الفن؛ لزيادة الاعتناء بها". فعلم عنه اختلاف بحثي أهل العربية والمناطقة عن أحوال الألفاظ؛ فإن أهل العربية يبحثون عنها على قاعدة لغة العرب، والمناطقة يبحثون عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات. [عطار].





فالدلالة: كونُ الشيء بحالة يلزمُ منَ العلمِ به (۱) العلمُ بشيء آخر (۱).
والوَضعُ: جَعلُ الشيء بإزاء شيء آخر (۱)، بحيثُ إذا فُهِمَ الأوَّل،
فُهِمَ الثاني.

٢. [دلالةُ التضمُّن]:

(وَ) دلالتُه (عَلَى جُزْئِهِ) أي: جزءِ المعنى الموضوع له؛ (تَضَمُّنٌ)؛ [٢٠/١]

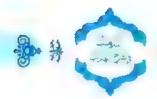
(۱) قال عبد الحكيم: "أي: في الجملة، كما هو المقرَّر من أنَّ الحكمَ إذا أطلق عن الجهة يتبادر منه الإطلاق العام؛ أعني: بعدَ العلم بوجه الدلالة؛ أعني: الوضع، أو اقتضاء الطبع، أو العِلَيَّة، أو المعلوليَّة، أو بالعلم بالقرينة؛ ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي. واللزوم: عبارة عن امتناع الانفكاك بين الشيئين، بأن لا يتخلل بينهما أمرٌ آخرُ، سواءٌ كان في التحقُّق في وقت واحد كالإنسان والضحك، أو في وقتين مُستَعقِباً له كالنظر الصحيح، والعلم بالنتيجة، أو في العلم بأن يُعلَما معاً؛ بأن يكون أحدُهما متعقَّلاً قصداً والثاني تبعاً، وإلّا فإحضار أمرين بالبال محالٌ، كما في المتضايفين، والمدلول المطابقي والتضمني والالتزامي؛ أو يكون العلم بأحدهما مستعقِباً للعلم بالآخر بلا فصل، كما في الدليل والمعرِّف، واللفظ والمعنى. والمراد بالعلم ههنا: مجرد الالتفات والتوجه، كما صرَّح به في "حواشي المطالع»". [عطار].

(٢) والمراد بالعلم في الموضعين ما يشمل غيرَ اليقيني، ومعلومٌ أنَّ غير اليقيني لا يلزم منه إلا غير اليقيني. وإنما عَدَلُوا عن قولهم: "العلم بالمدلول" إلى ما ذَكَرَ؛ لئلا يلزم الدورُ؛ لأنّ المدلول مشتقٌّ من الدلالة، وإن أجبب عنه بأنَّ الدلالة المعرَّفة هي الحاصل بالمصدر، والدلالة المعتبرة في المشتقٌ هي معنى المصدر. [عليمي].

(٣) لم يقل: "جعل اللفظ بإزاء المعنى"؛ ليكون تعريفاً لمطلق الوضع سواء كان الموضوع لفظاً أو غيره. احاشية على هامش (ق)».







لكونِ الجزءِ في ضمنِ المعنى الموضوعِ له؛ كدلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ أو الناطقِ(١).

٣. [دلالةُ الالتزام]:

(وَ) دلالَتُه (عَلَى الخَارِجِ) عن المعنى الموضوعِ له؛ (التِوَافُ)؛ لكونِ الخارج لازِماً للمعنى الموضوع له.

كدلالة الإنسان على قابل العِلم وصَنعَة الكتابة (")، فإنَّ القابليَّة المذكورة خارجةٌ عن المعنى الموضوع له، لكنَّها لازمةٌ له. هكذا وقع في كتب القوم، وفيه بحثُ (")؛ لأنَّ القابليَّة المذكورة لا تصلحُ مشالًا للمدلولِ الالتزاميِّ؛ إذ لا يلزمُ من تصوُّرِ معنى الإنسان تصوُّرها على ما لا يخفى (").

⁽٤) الآنه قد يُتَصَوَّرُ معنى الإنسان - وهو حيوان ناطق - ويُغفَّلُ عن كونه قابلًا للعلم وصنعةِ الكتابة، مع أنه لا بد في دلالة الالتزام من لزوم تصوَّرِ المدلول الالتزامي لتصوُّرِ المدلول المعلبقي، وحين في فلا ملازمة بينهما، فلا يصعُّ التمثيل بما ذُكِرَ. [دسوقي].



⁽١) أي: دلالت على واحدٍ من هذين على انفراده، لا على المجموع، وإلا كان مطابقة، ولذلك عطف بـ"أو". [عطار].

⁽٢) لو مثّل بلزوم البصرِ للعمى؛ لكان جارياً على ما هو المختار؛ من أنّ المعتبر هو اللزوم البيّن بالمعنى الأخص، واستغنى عن البحث الآتي وجوايِه، ولعلّه إنما مثّل بما ذكره تبعاً لما وقع من بعضهم؛ لينبّه على ما فيه من البحث والجواب؛ تنبيها للطلاب، كما يشير إليه قوله: "وهذا البحث وإن كان... إلىخ". [عطار].

⁽٣) أي: في التمثيل المذكور بحثُّ، وذلك البحث هو عدم مطابقته للممثَّل به. [عطار].





ويمكنُ أن يُجابَ عنه ('': بأنَّ اللزومَ بين الإنسان والقابليَّةِ المذكورةِ هو اللزومُ البَيِّنُ بالمعنى الأعمَّ، وهو: ألَّا يكونَ تصوُّر الملزومِ فقط كافياً في جزم العقلِ باللزوم بين اللازم ('') والملزوم ('')، بل لا بُدَّ فيه من تصوُّرِ هما حتَّى يحصلَ جزمُ العقلِ باللزوم بينهما ('').

واللزومُ بهذا المعنى (°) بين المعنى الموضوع له وبين القابليَّةِ الـ ٢١] المذكورةِ ظاهرٌ لا شُترة (°) فيه، فإنَّ العقلَ بعدَ تصوُّرِ الإنسانِ والقابليَّة المذكورةِ لم يتوقَّف في اللزوم بينهما.



⁽١) وحاصل هذا الجواب: أنَّا لا نسلِّم أنَّه لا ملازمة بينهما، بل القابلية المذكورة لازمة لمعنى الإنسان لزوماً بينًا بالمعنى الأعم، وحينت فيصلح أن يكون مشالاً للمدلول الالتزامي بهذا الاعتبار. [دسوقي].

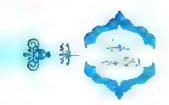
⁽٢) وهو القابلية المذكورة. «حاشية على هامش (ق)».

⁽٣) وهو الحيوان الناطق. «حاشية على هامش (ق)».

⁽٤) في هذا التعريف نظرٌ ؛ إذ عليه لا يكون هذا أعم من الأخص الآتي ؛ بل مباين له ، والمفهوم من كلامهم: أن اللازم البين بالمعنى الأعم هو ما يكون تصور الملزوم وتصور اللازم كافيين في جزم العقل باللزوم ، واللازم البين بالمعنى الأخص ما يكون تصور الملزوم كافياً في جزم العقل باللزوم ، ووجه كون الأول أعم حين في ظاهر ؛ إذ كلما كان تصور الملزوم كافياً في جزم العقل باللزوم ، ووجه كون الأول أعم حين في ظاهر ؛ إذ كلما كان تصور الملزوم واللازم كافيين . والمراد بكونه كافياً عدم الاحتياج إلى وسط وهو المقترن بـ "لأنه" في قولنا مثلاً: "العالم حادثٌ لأنّه متغيرٌ "كما صرحوا بذلك. واعلم أن اللزوم البيّن: هو الذي لا يفتقر إلى وسائط. وغير البيّن: ما يفتقر إليها كما في الكنايات، نحو: "فلان كثير الرماد". [عليمي].

⁽٥) وهو البين بالمعنى الأعم. [دسوقي].

⁽٦) في المطبوع: (مِريّةً).



واعلم أنَّ هذا الجوابَ حَسَنُ، إلَّا أنَّه يوجِبُ اعتبارَ اللزومِ البيِّنِ بالمعنى الأعمِّ في الدلالةِ الالتزاميَّة، لكنَّه مختَلَفٌ فيه، بل المحقِّقونَ على المعنى الأحمِّ معتبَرٍ، والمعتبَرُ هو اللزوم البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ، وهو: الذي يكفي فيه تصوُّرُ الملزوم فقط في جزم العقلِ باللزوم.

فالصوابُ أن يُمَثَّلَ بزوجيَّةِ الاثنينِ.

وهذا البحثُ وإن كان مُناقشةً في المثال -وهي ليست بدَأبِ الطلَّاب؛ إذ يكفي في التمثيلِ الفَرضُ، سواءٌ طابقَ الواقِعَ أم لا - لكن غَرَضُنا من إيرادِهُ التنبيهُ على أنَّ المُعتبَر في الدلالة الالتزاميَّةِ أيُّ لزومٍ؟

ثمّ الدلالةُ الالتزاميَّةُ لمَّاكانت دلالةَ اللفظِ على الخارج''؛ أي: [ل/ ٢٢] عن الموضوع له ذلك اللفظُ '')، واللفظُ لا يدلُّ على كلِّ خارجٍ، وإلاَّ لرحن الموضوع له ذلك اللفظ موضوع لمعنى دالًّا على معانٍ غيرِ متناهيةٍ؛ وهو لوَ أن يكونَ كلُّ لفظٍ موضوعٍ لمعنى دالًّا على معانٍ غيرِ متناهيةٍ؛ وهو باطلٌ (")، فلا بُدَّ للدلالةِ على الخارج من شرطٍ، أشارَ إليه بقوله:

⁽١) أي: المعنى الخارج عن المعنى المطابقيّ؛ أي: الذي لم يُعتَبَر وضعُ اللفظِ له، وليس المراد بالخارج ما هو خارج الذهن كما قد يُتَوَهَّم. [عطار].

⁽٢) (أي: عن الموضوع له ذلك اللفظ) سقطت من (م، د).

⁽٣) أي: هذا اللازم باطلٌ، وهو دلالةُ اللفظ على معانٍ غيرِ متناهية. وإذا بطل اللازمُ بطل المقدَّمُ، وهو دلالة اللفظ على كلُّ خارجٍ، وإذا بطل هذا ثبت نقيضُه، وهو أنّه لا يدلُّ على كلُّ خارجٍ، بل لا بدّ من شرطٍ؛ فقوله: "فلا بد..." تفريعٌ على بطلان اللازم ليرتَّب عليه بطلانَ المقدَّم، المترتَّب عليه ثبوتُ نقيض المقدَّم. [دسوقي].





(وَلَا بُدَّ) في الدلالة الالتزاميَّة (مِنَ اللُّزُومِ) بين مسمَّى اللفظ والخارج (١٠٠ إِمَّا (عَقْلًا (١٠) كاللزوم بين الاثنين والزوجيَّة، فإنَّه بحسب العقل.

ولا يشترطُ اللزومُ الخارجيُّ (")؛ لأنَّه لو كان شرطاً، لم يتحقَّق الالتزامُ بدونِه، وليس كذلك، فإنَّ العمى يدلُّ على البَصَرِ التزاماً؛ لأنَّه عدمُ البَصَرِ عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً، فيكون البصرُ لازماً للعمى في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج (٤).

(١) وإنما اشتُرطَ هذا الشرطُ في دلالة الالتزام؛ لأنّه لو لم يوجد هذا الشرط لامتنع فهمُ الأمر الخارجيُّ من اللفظ، فلم يكن اللفظ دالًا عليه؛ إذ لو كان دالًا عليه لفُهِم، والفَرْضُ امتناعُ الفهم. [دسوقي].

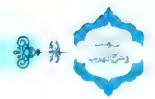
(٢) أي: في العقل؛ بأن يكون المعنى المطابقيُّ متى تُصُورَ قصداً حصل المعنى الخارجيُّ السلازم، ولا ينفكُ عنه. [عطّار].

(٣) وهـو كـون الأمـر الخارجيّ بحيث يلـزم مـن تحقُّـقِ المسـمى فـي الخـارج تحقَّقُـه فـي
 الخـارج. [عطـار].

(٤) لا يقال: العمى عدم البصر؛ فيكون البصرُ جزءَ المفهوم، فتكون الدلالة تضمُّنية. وحاصل الجواب ما حقَّفه السيّدُ: أنَّ المضاف إذا أُخِذَ من حيث هو مضافٌ؛ كانت الإضافة داخلة فيه، والمضاف إليه خارجاً عنه، وإذا أُخِذَ من حيث ذاتُه؛ كانت الإضافة أيضاً خارجة عنه، ومفهوم العمى هو العدمُ المضافُ إلى البصر من حيث هو مضافٌ، فتكون الإضافة إلى البصر داخلة في مفهوم العمى، ويكون البصرُ خارجاً عنه. [عطار].







(أَوْ عُرْفاً '') كاللزوم بين الغَيث والنبت، فإنَّه '' بحسَب العرفِ لا بالعقلِ؛ لتحقَّقِ التخلُّف.

واعلم أنَّ اعتبارَ اللزومِ العُرفيِّ خروجٌ عن الفنَّ، فإنَّ اللزومَ المعتبرَ النومُ المعتبرَ عند المحقِّقينَ هو اللزومُ البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ كما ذكرنا، وليسَ اللزومُ البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ كما ذكرنا، وليسَ اللزومُ العرفيِّ المعنى الأعمِّ معتبراً، فضلاً عن اللزوم العرفيِّ؛ نعم اعتبارُ اللزوم العرفيِّ عندَ علماءِ المعاني (")، فكأنَّ المصنَّفَ تَبِعَهم (١٠).

⁽٤) وذلك لأنّه لو اعتبر اللزوم العقلي فقط لخرج المجازاتُ والكنايات المعتبرة في المحاورات والمخاطبات، ولا شك أنّ نظر المنطقيّ في الألفاظ ليس إلا باعتبار الإفادة والاستفادة، فلا وجه لتجديد اصطلاح بلا ضرورة، مع إفضائه إلى ضيق في الإفادة والاستفادة، فلا وجه لتجديد السابقة في الاعتبار عن الاعتبار. لا يقال: "الدال أمر الدلالة لإخراج تلك الدلالات السابقة في الاعتبار عن الاعتبار. لا يقال: "الدال عندهم مجموع اللفظ والقرينة، فاللزوم عقليٌّ مطلقاً"؛ لأنّا نقول: ليس للمجموع معنى ملزومٌ لذلك اللازم، بل ليس له وضعٌ حقيقيٌّ أصلاً، تأمّل. كذا في «شرح شيخ الإسلام». [عليمي].



⁽١) بِأَن يمتنع في مجرى العادة تصوُّرُ الملزومِ بدون تصوُّرِ اللازم، كما بين حاتم والجود. [دسوقي، وعطار].

⁽٢) أي: اللازم بين الغيث والنبات. [دسوقي].

⁽٣) قبال الجلال [الدوّاني]: "اختيار المصنّفُ مذهبَ أهل العربية؛ لأنّه لا ريبةً في فهم هذا المعنى، فإسقاطه من درجة الاعتبار غيرُ مستحسن، والعذر بالاختيلاف بحسب العادة غيرُ مسموع؛ فإن الوضعية أيضاً تختلف باختيلاف الأوضاع" [«شرح الدواني، (ص: ١٢٢)]؛ يعني: لو كان الاختيلاف بحسب العادة موجباً لإسقاط اللزوم العادي عن درجة الاعتبار؛ لكان اختيلاف الأوضاع موجباً لإسقاط الدلالة الوضعية عن درجة الاعتبار. [عطار].



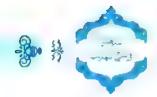


[النسبة بين أقسام الدلالة]:

وإذ قد فَرَغَ من تحديدِ الدلالاتِ الشلاث، شرعَ في بيان التلازمِ بينها وعَدَمِه، فقال: (وَتَلْزَمُهُمَا) أي: التضمُّنُ والالتزامُ؛ (المُطَابَقَةُ، وَلَوْ يَنْدِيراً") فإنَّه متى تحقَّقَا تحقَّقَت؛ لأنَّهما تابعان لها، والتابع من حيث

(١) أي: تلزمهما ولو تقديراً؛ أي: حيث لم يستعمل اللفظ في معناه المطابقي بالفعل، وإنما استعمله في جزئه أو لازمِه، فإنه دالُّ عليه بالمطابقة بتقدير إرادته منه، وهذا مبنيٌّ على أنّ الدلالة الوضعية تتوقّف على الإرادة، وهذا مرجوحٌ عند أهل الفنّ، والمعتبرُ عندهم أنّ اللفظ يدلّ على معناه الموضوع له سواء حصلت إرادة له أم لا. فقوله: «ولو تقديراً» القصد بهذا الاشارة لبيان استلزام التضمّنيَة والالتزامية للمطابقة على مذهب مَن بشترط الإرادةَ في الدلالة الوضعية. وحاصل ما في المقام: أنَّه اختُلف في الدلالة الوضعيّة هل تشترط فيها الإرادة فلا يدلّ اللفظ على المعنى إلّا إذا أريد ذلك المعنى منه؟ والحقُّ عدمُ الاشتراط، وحينت لدفيد ل اللفظ على ما وضع له، وإن له يُرَدمنه. ثم إنّ كلًّا من القائل بالاشتراط والقائب بعدمه يقول باستلزام كلُّ من التضمنيّة والالتزامية للمطابقيّة، لكنَّ الاستلزامَ ظاهرٌ على القول بعدم الاشتراط؛ إذ لا يوجد التضمّن والالترام في صورةٍ إلّا وتوجد فيها المطابقة، وغيرُ ظاهر على القول بالاشتراط؛ لأنه إذا أريد من اللفظ جزءُ المعنى أو لازمه كما في: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَيْعَكُمْ فِي ءَاذَانِهِم ﴾[البقرة: ١٩] أي: بعضَها، بقرينة استحالة دخول كلِّها، ونَطَقَت الحيالُ -أي: دلّــــ -؛ فقد وجد التضمّـن والالتـزام، ولــم توجد المطابقـة؛ لعــدم إرادة الموضوع له، فتنفكَ المطابقةُ عنهما، ووجَّه المصنفُ الاستلزامَ على هذا القول بأنَّ الاستلزامَ تقديريٌّ؛ بمعنى: أن كل لفظ له دلالة تضمنية والتزامية، فهو على تقدير: لو أريد منه الموضوع له كان له دلالة مطابقة. إذا علمت هذا فاعلم أن قول المصنف: "وتلزمهما المطابقة" أي: تحقيقاً على القول بعدم الاشتراط، "ولو تقديراً" أي: تقدير إرادة الموضوع له على القول بالاشتراط؛ فيكون المصنف بيَّنَ استلزامَهما للمطابقة=





إنَّه تابعٌ لا يتحقَّق بدون المتبوع.

(وَلَا عَكْسَ) أي: لا يلزمان المطابقة ؛ لتحقَّقها فيما إذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط () بدون التضمُّن، وفيما إذا لم يكن لمعنى اللفظ لازمٌ، بحيث يلزمُ من تصوُّرِ المعنى تصوُّرُه بدونِ الالتزام.

واعلم أنَّ التضمُّنَ لا يستلزمُ الالتزامَ (٢)، وبالعكس؛ أمَّا الأوَّلُ فلجوازِ أن يكونَ من المعاني المركَّبةِ ما لا يكونُ له لازمٌ ذهنيٌّ، فهناكَ تضمُّنُ

=على القولين؛ وحينفذ فلا يلزم من قوله: "ولو تقديراً" اختيارُ مذهب القائل بالاشتراط مع أنه أبطله في بعض كتبه. وبهذا التقرير اندفع ما اعترض به على الغاية من أنّ الدلالة لا تنفتٌ عن الوضع، وحينتذ فلا حاجة للغاية إذ لا توجد صورة يتحقق فيها التضمن والالتزام دون المطابقة حتى تقدّر. [دسوقي].

قوله: "ولو تقديراً" إشارة إلى أحد أجوبة ثلاثة ذكرها المصنف في «شرح الأصل؟ [أي: «شرح الشمسية» (ص: ١٣٩)] عن سوالي هو: أنه إذا أطلق اللفظ على جزء المعنى أو لازمه مجازاً مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له المطابقي كما هو مبنى استعمالات البيانيين؛ ففي هذه الحالة وُجِدَ التضمّن أو الالتزام بدون المطابقة، فأين الاستلزام؟ وحاصل الجواب: أن المراد باستلزامهما المطابقة هو أن كل لفظ له دلالة تضمّنية أو التزامية فله دلالة مطابقيّة في الجملة، وإن لم توجد في تلك الحالة. [عطار].

(١) كالنقطة، والوحدة، والمجردات. [عطار].

(٢) أي: في العقل، وأمّا في الواقع: فلا بدَّ لكل شيء من لازم؛ لأنه إما أن يكون واجبَ الوجود، ويلزمه صفاتُه من قدرة.. إلخ. أو مخلوقاً؛ وهو إما عرضٌ ويلزمه القيام بالغبر، وإما جوهرٌ ويلزمه التحيَّز. أو أمراً اعتبارياً، ويلزمه أنّه مغايرٌ لغيره من الأشياء. وهذا بناءً على أن اللزوم الأعم معتبرٌ، وإلا فقد لا يكون لشيء لازم أخص. [دسموقي].









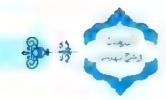
بدون الالتنزام. وأمَّا الثاني؛ فلجواز أن يكون للمعنى البسيطِ لازمٌ ذهنيٌ، [ل/٢٤] فهناكَ الترامٌ بدونِ التضمُّن.













(فَهُرِّكُ) [في المضرد والمرحّب]



(وَ) اللفظُ (المَوْضُوعُ) للمعنى بالمطابقةِ، إمَّا مركَّبٌ، أو مُفردٌ.

١. [اللفظُ المركَّب وأقسامه]:

لأنَّه (إِنْ قُصِدَ^(۱) بِجُرْءِ مِنْهُ) أي: من اللفظ (الدَّلاَّلةُ عَسلَ خَرْءِ المَعْنَى) المقصود؛ (فَمُرَكَّببٌ) وهو:

(إِمَّا تَامُّ) إِنَّ صحَّ السكوتُ عليه، بألًا يكونَ مستدعياً للفظِ آخر،
 كاستدعاء (٢) المحكوم عليه المحكومَ به، وبالعكس.

والتامُّ: إمَّا (خَبَرٌ) إن احتملَ الصدقَ والكذبَ من حيث هو"، وهو العمدةُ في بابِ التصديقاتِ(،) (أَوْ إِنْشَاءٌ) إن لم يحتمل ذلك.

(١) أي: قصداً جارياً على قانون الوضع؛ فخرج ما إذا قصد بالزاي من زيد الدلالة على عضو من أعضائه كرأسه، فلا يكون مركباً بهذا القصد لأنّه مخالف لقانون الوضع. [دسوقي] (٢) صفةُ مصدر محذوفٍ؛ أي: مستدعياً استدعاءً كاستدعاءِ. [عطار].

 (٣) الحيثية للإطلاق، أي: احتمالُه الصدق والكذب من حيث ذاتُه، لا لخصوصية فيه ولا في قائله، فخرج ما هـو مقطوع بصدق أو بكذبه لأمر خارج عن ماهية الخبر. [عطار].

(٤) أي: ما يعتمد عليه في باب الموصل للتصديقات؛ لأنّ المفيد للتصديقات إنّما هو الخبرُ، كما أن الموصلَ للتصورات المركبُ التقيدي. [عليمي، ودسوقي].







• (وَإِمَّا نَاقِصٌ) عطفٌ على قوله: -إمَّا تامٌّ -.

والمركّبُ الناقبُ -أي: الدذي لم يصبح السكوتُ عليه - إمّا (تَقْبِيدِيُّ) إِن كَانَ الثاني قيداً للأوَّل (١٠)؛ كرامي الحجارة، والحيوان الناطق، وهو العمدةُ في بابِ التصوُّراتِ.

(أَوْ غَيْـرُهُ) إن لم يكنِ الثاني قيداً للأوَّل؛ كالمركَّبِ من اسمِ وأداةٍ، أو كلمةٍ وأداةٍ اللهُ وأداةٍ اللهُ وأداةٍ اللهُ وأداةٍ اللهُ وأداةٍ اللهُ وأداةٍ اللهُ اللهُ وأداةٍ اللهُ اللهُ وأداةٍ اللهُ ا

٢٠ [اللفظُ المفردُ وأقسامُه]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يُقصَد بجزءٍ منَ اللفظِ الدلالةُ على جزءِ المعنى [١٥٥]

⁽٣) الأداة: الحرف. والكلمة: الفعل. على ما اصطلحوا عليه؛ فالأوّل تحو: "في التدار"، والثاني نحو: "قد قام" من قولك: "قد قام زيد"؛ بأن يلاحظ الفعلُ بلا فاعلِ وإلاً كان مركّباً تامّاً. [عطار].



⁽۱) أي: مخرجاً له عن الشيوع والإطلاق بوجه من الوجوه؛ فالتقييد يقابل الشيوع والإطلاق، بخلاف التخصيص، فإنه يقابل العموم. فيدخل فيه مثل قولنا: "الإنسان نوع"، فإن الإنسان وإن كان شائعاً بين المسمى والأفراد فقد أُخرِج من هذا الشيوع، وقيّد بما يختص بالمسمى، و"رقبة مؤمنة" فإنها وإن كانت شائعة بين الرقاب المؤمنة وغيرها، فقد أُخرِجت من الشيوع بوجه ما، ويدخل فيه أيضاً مثل: "جَرْدُ قطيفة" و"أخلاقُ ثياب" و"عمراً ضربتُ"، و"راكباً جاء بكرٌ" وغيرها ممّا قُدم فيه القيد على المقيد؛ لأن المراد بالأول وبالثاني في قولهم: "إن كان الثاني قيداً للأول" الأولُ والثاني رتبة، وتلك القيود متقدمة لفظاً متأخرة رتبة، كذا في «الخلخالي على الدوّاني». قال أبو الفتح: "ومن ههنا تعلم أن ما اشتهر من حصر المركب التقييدي في الإضافي والتوصيفي منقوض بأمثال هذه المركبات". [عطار].





المقصود؛ (فَمُفْرَدُ)؛ كهمزةِ الاستفهام، وزيد، وعبد الله، والحيوان الناطق، عَلَمَينِ (١)، فالمفردُ أربعةُ أقسام (١).

فإن قلت: ما الفرقُ بين القسمين الأخيرين؟

[د/ ١٧] قلتُ: الفرق أنَّ -عبد الله - العَلَمُ لا يدلُّ جزء لفظِه على جزء الله المعنى المقصودِ؛ إذ ليس شيءٌ من الجزأين دالًّا على شيءٍ من الذاتِ المشخَصةِ.

وأمَّا "الحيوانُ الناطقُ" عَلَماً، في دلُّ جزءُ لفظِه على جزءِ المعنى المقصودةِ. الكن تلك الدلالة ليست بمقصودةٍ.

بيانُه (٣): أنَّ الحيوانَ الذي هو جزءُ اللفظِ دالُّ على مفهومِه، ومفهومُه جزءُ الماهيَّةِ الإنسانيَّةِ، والماهيَّةُ الإنسانيَّةُ جزءُ المعنى المقصودِ، الذي هو الشخصُ الإنسانيُّ؛ فمفهوم الحيوانِ دالُّ على جزءِ المعنى المقصودِ؛ لأنَّ جزءَ الجزءِ جزءٌ، فيكونُ الحيوانُ دالًّا على جزءِ المعنى المقصودِ،

⁽٤) أي: في الفرق المذكور، وتأملناه فوجدناه غيرَ ضحيح؛ إذ الحق أنَّه لا فرقَ بينهما ؛=



⁽١) إذ لو لم يكونا علمين كانا من المركب. [عليمي].

 ⁽۲) ۱- ما لا جزء له أصلًا. ۲- وما له جزء لا دلالة له. ٣- وما له جزء يدل على غير جزء المعنى، لكن دلالته عليه غير مقصودة. [دسوقي، وعطار].

⁽٣) أي: بيانُ كونِ "الحيوان الناطق" عَلَماً يدلُّ جزؤُه على جزءِ المعنى المقصود دلالة غير مقصودة. [دسوقي].





١ - (وَهُو) أي: المفردُ (إِنِ اسْتَقَلَّ) بالإخبارِ به وحده (١٠)؛ (فَمَعَ الدَّلاَلَةِ (١٠) بهَيْئَتِهِ) وصيغته (٣) (عَلَى أَحَدِ الأَزْمِنَةِ) الثَّلاَثَةِ: (كَلِمَةٌ)، وعندَ النحاة : فعلٌ.

= لأنّ الجزء من كلّ منهما حال كونهما علمين بمنزلة زاي زيدٍ في عدم الدلالة على شيء، ودلالة الجزء من كلّ منهما إنّما هي قبل جعلهما علمين، ولا كلام فيه؛ فالحق أنّ المفرد قسمان فقط. [دسوقي].

(۱) الاستقلال حقيقة هو استقلال المعنى بالمفهوميّة؛ والإخبارُ به لازمٌ لذلك؛ فالأظهر أن يقال في شرح الكلام: "إن استقلَّ في الدلالة"؛ لكون معناه مستقلاً في الملاحظة غيرَ ملحوظ بتبعيّة الغير حتى لا يمكن ملاحظته بدونه. [عليمي].

وقيد "به" لأنّ الأداة يُخبَرُ بها مع غيرها ك"زيد هو لا حجر"، فإن "لا" جزءٌ من المخبَر به، قال الرازي: ولعلك تقول: الأفعال الناقصة لا تصلح لأن يُخبَر بها، فيلزم أن تكون أدوات. فنقول: لا بُعد في ذلك، حتى إنهم قسموا الأدوات إلى غير زمانية، وزمانية وهي الأفعال الناقصة؛ غاية ما في الباب أنّ اصطلاحهم لا يوافق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم. [عطار].

(٢) المرادُ: الدلالة في أصل الوضع؛ لئلا يخرج الإنشاءاتُ المنسلخة عن الزمان كابعتُ". قال المصنف: دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة إن صحَّ إنّما يصحّ في لغة العرب دون لغة العجم، فإنّ قولَك "آمد" و"آبد" متحدان في الصيغة ويختلفان بالزمان، مع أن نظرَ الفنّ في الألفاظ على وجه كلّي غيرِ مخصوص بلغة دون لغة أخرى. وأجاب السيّدُ: بأنّ الاهتمام باللغة العربية -التي دوّن بها الفنّ غالباً في زماننا- أكثر، ولا بُعدَ في اختصاص بعض الأحوال بهذه اللغة. [عليمي].

(٣) قوله: "وصيغته" عطفُ تفسيرٍ، والمراد بها: الهيئة الحاصلة بالحروف الأصول باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها، لا عبى الآخر، وُجِدَ جميعُ تلك الأمور أو بعضُها، وإنما قلنا: "لا على الآخر"؛ لأنّه لا اعتداد بما يعرض للآخر، حتى إنّه يجعل "تعلّم وتعلّم" أمراً وماضياً على هيئة واحدةٍ. صرّح به الرضيُّ، وتلك الهيئة صورة للكلمة، والحروف مادتها وجوهرها. [عليمي، ودسوقي].





وقولمه: "فمع الدلالة" الفاءُ في جوابِ الشرطِ، و-مع الدلالة-حالٌ من الضميرِ في «استقل».

وقولُه: "كلمةٌ" خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: فهو حالَ كونِه معَ الدلالةِ على أحدِها كلمةٌ.

فبقَيدِ "الاستقلالِ" تخرجُ الأداة.

وبقيدِ "الدلالةِ على أحدِ الأزمنةِ" يخرجُ الاسمُ الذي لا يدلُّ على الزمانِ أصلاً.

وبقيد "الهيئة، والصيغة" يخرجُ الاسم الذي يدلُّ على الزمان، لكن لا بهيئتِه وصيغتِه، بل بحسبِ جوهَرِه وماذَّتِه؛ كالزمان، والأمس، والصَّبوح، والغَبوقِ(١)، فإنَّ دلالتها على الزمان بموادِّها وجواهِرِها، بخلاف الكلمة فإنَّ دلالتها على الزمان بحسبِ الهيئة؛ ولذا اختلف الزمان عند اختلافِ فإنَّ دلالتها على الزمان بحسبِ الهيئة؛ ولذا اختلف الزمان عند اتَّحاد الهيئة للرحان عند اتَّحاد الهيئة كَ فَرَبَ يَضْرِبُ "مع اتَّحاد ماذَّتِهما، واتَّحدَ الزمان عند اتَّحاد الهيئة كَ دُهَبَ وضَرَبَ "مع اختلاف مادَّتهما.

٢- (وَبِدُونِهَا) عطفٌ على قوله: "فمع الدلالة"؛ أي: المفردُ إن الستقلَّ، فإن كانَ مع الدلالة بهيئتِه على أحد الأزمنة فهو كلمةٌ كما مرَّ، وإن كانَ بدونِ تلكَ الدلالةِ (١ فهو (اسْمٌ)).

⁽٢) بأن كان لا دلالة له على الزمان أصلًا كزيد، أو يدلّ عليه من حيث اللزوم لا من حيث اللزوم الامن حيث الوضع كاسم الفاعل، أو كان يدلّ على أحد الأزمنة لا بهيئته بل بمادت، ا



⁽١) اسمانِ للشُّربِ عشيَّةً وصباحاً. «القاموس».





٣- (وَإِلَّا) أي: وإن لم يستقلَّ بالإخبار به وحدد، (فَادَاةٌ)، وعند النحاةِ حرفٌ.

[أقسام المفرد بالنسبة إلى معناه]:

(وَ) المفردُ ينقسمُ (أَيْضاً) إلى أقسام:

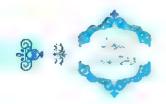
- العَلَمُ.
- والمتواطِئ.
- والمشكِّكُ.
- والمشترك.
- والمنقولُ.
- والحقيقة، والمجازُ.

١. [العَلَّمُ]:

لْآنَه: (إِنِ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ تَشَخُّصِهِ)، أي: تشخُّصِ ذلك المعنى (وَضْعاً) لا عارضاً(١)؛ (عَلَمٌ(٢)) كزيد، وعمرو، وأمثالهما.

- = كالأمس، والغيد، واليوم، أو كان يدل بمادته وهيئته على مطلق الزمان لا على أحد الأزمنة الثلاثة؛ كزمان، وصبوح، وغَبوق. [دسوقي].
- (١) أي: لا عارضاً بواسطة الاستعمال كما في المضمرات وأسماء الإشارة ونظائرهما؛ بناء على مختيار المصنف فيها أنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. [عليمي+عطار].
- (٢) أي: شخصيٌّ، وأما العَلَم الجنسيُّ فليس علَماً في عرف المنطق؛ لأنَّ نظرهم إلى المعنى=

-



٢. [المتواطِئ]:

(وَبِدُونِهِ) عطف على قوله: "فمعَ تشخُّصِه".

أي: المفردُ إن اتّحدَ معناه، فإن كان مع تشخُص ذلك المعنى فهو إمّا (مُتَوَاطِئٌ إِنْ تَسَاوَتُ أَفْرَادُهُ) [د/ ١٨] عَلَمٌ، وإن كان بدون تشخُص (١٠)؛ فهو إمّا (مُتَوَاطِئٌ إِنْ تَسَاوَتُ أَفْرَادُهُ) الذهنيَّةُ والخارجيَّةُ في حصولِه (٣) وصِدقِه عليها، كالإنسان، والشمس ، ولـ (٢٨/١) الذهنيَّةُ والخارجيَّةِ بالسَّوِيَّةِ، وليسَ بعضُ فإنَّ صِدقَهُما على أفرادهما الذهنيَّةِ والخارجيَّةِ بالسَّوِيَّةِ، وليسَ بعضُ الأفراد أولى من بعض.

[م/ ٦] وسُمِّي متواطئاً؛ لتوافقِ الأفرادِ في معناهُ (°)، منَ التواطُّؤِ؛ وهو التوافقُ.

=بالقصد الأول، ومعناه كليٌّ، وإنما أدخله أهل العربية في العَلَم نظراً إلى الأحكام اللفظية، وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين. [عطار].

(١) أي: بأن كان معنى ذلك المفرد كلياً. [دسوقي].

(٢) أي: في صدق هذا المعنى عليها، بمعنى أنه لا يكون بينها تفاوتٌ بأوَّلية أو أولُوِية، وإن كان بينها تفاوت بوجه آخر؛ كالإنسان فإنَّ أفرادَه المندرجة تحته ليست متفاوتة بأحد الوجهين الآتين في كونها إنساناً، وإن كانت متفاوتة في العوارض، ككون بعضها عالماً وبعضها جاهلاً... إلى آخره. [عطار].

(٣) "الذهنية": أي الفَرْضِيّة التي لا وجود لها خارجاً. و"الخارجية": أي الموجودة في الخارج. وقوله: "في حصوله" أي: في حصول ذلك المعنى في تلك الأفراد. [دسوقي].

(٤) "الإنسان" مثالٌ للمتواطئ الذي أفراده خارجية. و"الشمس" مثال لما أفراده ذهنية. [دسوقي].

(٥) أي: في معنى ذلك اللفظ المفرد. ومعناه هو الأمر الكليُّ؛ فحظٌ زيدٍ من الإنسانية كحظ عمرٍ و منها، والقدرُ الحاصل منها في العالِم كالحاصل منها في الجاهل، والحاصل منها في الأنبياء كالحاصل منها في غيرهم، والاختلاف إنّما هو بعوارض خارجة عن -





٣. [المشكُّكُ]:

(وَ) إِمَّا (مُشَكِّكُ إِنْ تَفَاوَتَتِ) الأفراد('' في حصولِه وصِدقِه عليها، بأن كان حصولُه في بعض الأفرادِ أولى من بعض.

وذلك التفاوتُ إمَّا (بِأَوَّلِيَّةٍ) كالوجود، فإنَّه في الواجب قبلَ حصولِه في الممكنِ.

(أَوْ أَوْلَوِيَةٍ ('') بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "أوليَّة"، أي: التفاوتُ إمَّا بالأوَّليَّة كما مرَّ، وإمَّا بالأولوِيَّة كالوجود أيضاً، فإنَّه في الواجبِ أتمُّ وأُولى. وتسميتُه بالمشكِّكِ؛ لأنَّ النظرَ ('') فيه مشكِّكُ ('')، هل هو متواطِئُ

=الإنسانية كالعلم والجهل والنبوّة والصلاح، وغير ذلك. [دسوقي].

(١) أي: أفراد ذلك المعنى الغير المشخّص. [دسوقي].

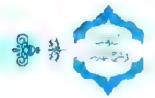
(۲) قال الدوّاني: "لا يقال الثانية تشتمل على الأولى أيضاً؛ فإنّ اتصاف العلّة بالوجود أولى من اتصاف المعلول به؛ إذ لا يخفى أنّ اعتبار الأولية غيرُ اعتبار الأولوية، وإن كان الأقدمُ أولى، لكن ينقدح من ذلك أن الأشدّية أيضاً كذلك، فلتجعل قسماً آخر" [«شرح الدواني» (ص: ١٣٠)]، وقد يقال: الأشدّية أن يكون أثرُ المفهوم في فردٍ أكثر منه في آخر، وهذا المعنى يجعل الفردَ أوْق بهذا المفهوم في نظر العقل من غيره، فرجوع الأشدّية إلى الأولوية ظاهرٌ، وأمّا الأولية بمعنى كون الشيء أوّلاً -أي سابقاً في المفهوم - فلا يظهر رجوعُها للأولوية؛ لأنّ اتصاف العلة ربما يكون أضعف من اتصاف المعلول، فلا يحكم العقل بأولوية العلة، بل الأمر بالعكس. [عليمي].

(٣) في (س): (الناظر).

(٤) بكسر الكاف اسم فاعل؛ أي: لأن النظر فيه يوقع الناظر في الشك؛ هل هو متواطئ أو مشترك؟ [دسوقي].=







من حيثُ اتَّفاقُ أفرادِه في أصل المعنى؟ أو مشتَركٌ من حيثُ اختلافُ أفرادِه بالأوليَّة وغيرها؟

٤. [المشترك]:

(وَإِنْ كَثُرَ) عطفٌ على قوله: "إن اتَّحد"؛ أي: إن كَثُرَ معنى المفردِ، فلا [٤/ ٢٩] يخلومن أن يكونَ المفردُ موضوعاً لكلًّ من المعاني الكثيرة، أو لا؛ (فَإِنَّ وَضِعَ (١)) المفردُ (لِكُلُّ) منَ المعاني الكثيرةِ؛ (فَمُشْتَرَكٌ)؛ كالعَين.

٥. [المنقول]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يوضَعُ لكلِّ من المعاني، بل وضع لمعنى، ثمَّ استُعمِلَ في معنى آخر لمناسبة؛ فلا يخلو من أن يكونَ استعمالُه مُشتَهِراً في المعنى الثاني دون الأوَّل، أو لا.

(فَإِنِ اشْتَهَرَ فِي) المعنى (الثَّانِي)، وتُرك استعمالُه في الأوَّل؛

⁼ وعلى النسخة الثانية وهي نسخة العطار: قوله: "لأن الناظر فيه مشكَّكُ" بصيغة اسم المفعول، وما في المتن بصيغة اسم الفاعل، والإسناد فيه مجازيُّ؛ إذ هو محلّ التشكيك. [عطار].

⁽۱) أي: بوضع شخصي، لجعله المجاز داخلًا في مقابله، والمرادُ: وُضِعَ ابتداءً، كما قيده المجلال، ومعناه كما قال: "أن لا يكون وضعُه لبعضها مسبوقاً بوضعه لبعض آخر منها تابعاً له، فيدخل فيه المرتجل، ويخرج عنه المنقول"، وبقي أنّه يدخل في المشترك الموضوعُ بالوضع العام للخاص كأسماء الإشارة والموصولات وأخواتهما؛ لأنها موضوعة لمعان كثيرة، والجواب: أن التقسيم جارٍ على اصطلاح المصنف كما نبهنا عليه سابقاً، وهو يقول: إنها موضوعةٌ للكليات، فليست ممّا تعدد معناه وضعاً، وأما على ما هو المختار فيزاد قيدُ تعددُ والوضع فيه لتخرجَ. [عطار].





(فَمَنْقُــولٌ، يُنْسَــبُ إِلَى النَّاقِــلِ).

فإن كان الناقلُ شرعاً؛ فمنقولٌ شرعيٌّ، كالصلاة والصوم. وإن كان اصطلاحاً؛ فمنقولٌ اصطلاحيٌّ، كالفاعلِ والمفعولِ. وإن كان عرفاً؛ فعرفيٌّ، كـ"الدَّابَّة" لذات القوائم الأربع.

٦. [الحقيقة]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يَشتَهِر في المعنى الثاني، ولم يُترَكِ استعمالُه في الأوَّل؛ (فَحَقِيقَةٌ) إن استعمل في المعنى الأوَّل، كـ"الأسد" للحيوان المعلوم.

٧. [المجاز]:

(وَمَجَازٌ (١)) إن استُعمِلَ في المعنى الثاني، كـ"الأسد" للرجل الشجاع. [١٠٠/١]

⁽۱) ههنا بحثان: الأول: أنّ عد الحقيقة والمجاز من أقسام اللفظ الذي تعدّد معناه يُشعر بأن الحقيقة مما يتعدد معناه، وأن لكل حقيقة مجازاً، وليس كذلك، وأما أن كل مجاز له حقيقة فنعم، فالإشكال بالنسبة للحقيقة. الثاني: أن كلا أمن الحقيقة والمجاز مشروط بالاستعمال، فاللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازاً، فيبقى واسطة بين الأقسام. وأجاب عبد الحكيم عن الأول: بأن معنى قولهم "فحقيقة ومجز" أي: يسمي اللفظ المنقول باسمي الحقيقة والمجاز باعتبارين، فلا يَرِد أن الحقيقة لا يلزم أن يكون معناها كثيراً. وعن الثاني: بأنّ اللفظ المذكورَ لما كان ساقطاً عن درجة الاعتباد حلن المقصود من وضع الألفاظ الإفادة والاستفادة - أسقِطَ من التقسيم. وأجاب أبو الفتح: بجواز أن تكون الحقيقة والمجاز عند المنطقيين غير مشروطين بالاستعمال، من باب تخالف الاصطلاحين. [عطار].





مبادئها: الكليات الخمس.

■ مقاصدها: المعرِّف، والقول الشارح].



£

443







(فَهَرُّکُلُّ) [في الكلّيِّ والجزئيِّ]



(المَفْهُومُ) وهو الحاصل في العقل؛ إمَّا جُزئيٌّ، وإمَّا كُلِّيٌّ.

الأنَّه بمجرَّد حصولِه في العقلِ:

 ١. (إِنِ امْتَنَعَ) للعقل ('' (فَرْضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ ('')؛ فَجُزْئِتِيِّ)
 حقيقيٌّ، كذات زيدٍ، فإنَّه (") إذا حصلَ عندَ العقلِ استحالَ فرضُ صدقِه على كثيرين (١٤).

٢. (وَإِلَّا) أي: وإن له يمتنع بمجرَّدِ الحصولِ فرضُ صدقِه على
 كثيرين؛ (فَكُلِّيُّ).

⁽٤) ويُعرَف ذلك بأن يُغمِض العقلُ عن الخصوصيّات المقارنة له، ويجرِّدَ النظرَ إلى الصورة الحاصلة، فإن امتنع عن الحكم بجواز صدقه على كثيرين فهو جزئي. السرح الدوانسي، (ص: ١٣٢).



⁽١) (للعقل) في (د): (عند العقل).

 ⁽٢) الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل، لا التقدير؛ فإنه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين. «شرح اليزدي» (ص: ٢٣٠).

⁽٣) ذكّر الضمير إما باعتبار أنها شيء، أو باعتبار أنها مفهوم. [عطار].





فالكليَّةُ: إمكانُ فرضِ الاشتراكِ. والجزئيَّة: استحالَتُه (١٠).

فإن قلتَ: الجزئيُّ لا يمتنعُ بمجرَّد حصولِه في العقلِ فرضُ صِدقِه على كثيرين، وكلُّ ما كانَ كذلك فهو كلِّيُّ، فالجزئيُّ كلِّيُّ، وهو محالٌ.

[د/ ١٩] قلتُ: المرادُ من الجزئيّ؛ إن كانَ ما صَدَقَ عليه لفظُ الجزئيّ من نحو "زيدٍ" أو غيرِه؛ فلا نسلّمُ الصُّغرى، وإن كانَ المرادُ مفهوم ('' لفظِ الجزئيّ، فلا نسلّمُ استحالةَ النتيجةِ (").

(٢) سقطت من (د،ع، ز،ق)، والمثبت من (م،س).

(٣) لأنّ لفظ "جزئي" كلّيٌ من حيث مفهومه؛ لأنّ تصور مفهومه لا يمنع من وقوع الشركة فيه، والحاصل: أن الجزئيّ إذا لوحظ من حيث مفهومه كان كلّيّاً، وإن لوحظ من حيث ماصدقه كان جزئيّاً. فإن قلت: إنه إذا لوحظ مفهومه وكان كلياً، يلزم عليه من حيث ماصدقه كان جزئيّاً. فإن قلت: إنه إذا لوحظ مفهومه وكان كلياً، يلزم عليه حملُ الشيء على ضده في قولنا: "الجزئي كلي"، وهو لا يصحّ قلت: لا مانع من حمل الشيء على أفراد نقيضِه، والممنوع إنما هو حمل الشيء على أفراد نقيضِه، فلا نقول: "زيد كلّيّ"، وأما "الجزئي كلّيّ" فلا مانع منه. تأمّل [دمسوقي].



⁽۱) وأُورِه عليه: أن كل جزئي إذا تصوّره طائفة؛ فالصورة الحاصلة في ذهن زيد مشلاً مطابقة للصورة الحاصلة في ذهن الآخرين، فيجب أن يكون كليّاً. والجواب: أن معنى شركة الكثير: أن يكون الكثيرون أفراده، ويُعتبر هو مطابقاً لها وصادقاً عليها، والصورتان في ذهن زيدٍ وعمرو إن أُخذتا مع قطع النظر عن الإضافة إلى المحلّين فهما متحدان بالذات والمفهوم، ولا اثنينية -أي: لا تعدد- بينهما حتى تتحقق المطابقة، وإن أُخذتا مع اعتبار الإضافة إلى المحلين فلا تتم المطابقة والتصادق بينهما؛ لما بين تلك الصور من التباين. [دسوقي].





[أقسامُ الكلِّيِّ بالنظرِ إلى الوجودِ الخارجيِّ]:

ثمَّ الكليُّ بالنظرِ إلى الوجودِ الخارجيِّ ينقسمُ إلى ستَّة أقسامٍ؛ لأنَّه: [١/ ٣١]

١. إمَّا^(۱) (امْتَنَعَتْ أَفْرَادُهُ) في الخارج، وهو القسم الأول؛ كشريك الباري سبحانه وتعالى، فإنَّه كلِّيٌّ ممتنعُ الأفرادِ في الخارج.

٢. (أَوْ أَمْكَنَتُ) أفرادُه، (وَ) لكن (لَمْ تُوجَدُ) في الخارج، وهو القسم الثاني، كالعنقاء (١)، فإنه كلِّيُّ ممكنُ الأفرادِ، لكنَّها لم تُوجَد في الخارج.

٣. (أَوْ وُجِدَ) من أفرادِه الفردُ (الْوَاحِدُ فَقَطْ) في الخراجِ،
(مَعَ إِمْكَانِ) وجودِ (الْغَيْرِ) أي: غيرِ ذلك الفردِ، وهو القسم الثالث؛
كالشمس، فإنّه كلّيٌ ممكن الأفراد في الخراج، ولكن لم يوجد من
أفراده إلّا فردٌ واحدٌ.

فإن كان الأوَّل؛ فهو القسم الثالث كما مرَّ.

⁽١) في (د، ز، س): (إن).

⁽٢) وبحرِ من زئبتي، وجبلِ من ياقوت.



اد/ ٢٢ وإن كان الثاني فهو القسمُ الرابعُ؛ كمفهوم واجب الوجود، فإنَّ كلُّي لم يوجَد من أفراده إلّا فردٌ واحدٌ، وهو الحقُّ سبحانَه وتعالى، مع امتناع غيرِ ذلك الفرد.

واعلم أنَّ مفهومَ الواجبِ إنَّما يكون كلِّياً بمجرَّد النظرِ إلى حصول في العقلِ، أمَّا إذا لوحظ مع حصوله في العقل برهانُ التوحيد فلا يكون كلِّيَاً (١)؛ لأنَّه حينت للإيمكنُ فرضُ اشتراكِه.

٥. (أَوْ) وُجِدَ (الْكَثِيرُ) في الخارج؛ إمّا (مَعَ التَّنَاهِي) أي: تناهي الأفراد الأفراد وهو القسمُ الخامسُ؛ كالكوكب السيَّار، فإنَّه كلِّيُّ كثير الأفراد في الخارج، لكنَّها متناهيةٌ منحصرةٌ في عددٍ، [وهي سبعةٌ] ".

٦. (أُو) معَ (عَدَمِهِ) أي: عدمِ تناهي الأفرادِ (")، وهو القسم السادس؛ كالنفس الناطقة (٤) عند مَن قالَ بقِدَمِ العالَم (٥)، فإنَّ النفوسَ المجرَّدةَ

⁽٥) وقد مثَّل الجلالُ لهذا القسم بمعلوم الله تعالى ومقدورِه، قبال مير زاهد: عدل عن.



⁽١) أي: ولا جزئياً أيضاً؛ لأن الجزئية كالكلية لا تكون إلا بالنظر لمجرد الحصول في العقل، من غير نظر للخارج ولا للدليل العقلي. [عطار].

⁽٢) زيادة من المطبوع، وفي (هـ): (وذلك سبعة).

⁽٣) قبال المصنف في «شرح الرسالة [الشمسية]» [ص: ١٦٢]: المراد بعدم تناهي الأفراد: أن لا تنتهي أفراده إلى حد لا يوجد بعده فرد، لا أن يكون الموجود منها غير متناو"، وهيو مبني على أصل المتكلميين أن كل منا أحباط به الوجود فهيو متناه، وأمنا عند الحكماء فلم يقم دليل على امتناع وجود غير المتناهي، إذ الممتنع وجود ألأمور الغير المتناهية المجتمعة المترتبة. [عليمي]،

⁽٤) في (د) زيادة: (المجردة).







عن الأبدان غير متناهية العدد عنده.

[النسبة بين الكلِّين]

ولمَّا فرغَ من تعريف الكلّيِّ وتقسيمِه، شرع في بيانِ النسبة بين [ل/٣٣] الكلِّين، فقال:

(وَالْكُلِّبَانِ) إذا نُسِبَ أحدُهما إلى الآخرِ، فإمَّا أن يكونا مُتبايِنَينِ، أو متساويين، أو أعمَّ وأخصَّ مطلقاً، أو أعمَّ وأخصَّ من وجهٍ؛ لأنَّهما (إِنْ تَفَارَقًا) تَفَارُقاً (كُلِّبًا) أي: في جميع الصور (١)؛ (فَمُتبَايِنَانِ) كالإنسان والفرس، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما متفارقٌ عن الآخر تفارُقاً كلِّبًا.

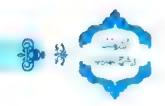
وتقييدُ التفارقِ بالكلِّيِّ للاحتراز عمَّا بينهما عمومٌّ وخصوصٌ من وجهٍ، [٢٠/٥] فإنَّهما يتفارقان في بعض الصور، ويتصادقان في بعضها، كما سيجيء. [م/٧]

(وَإِلّا) أي: وإن لم يتفارَقَا تفارُقاً كلّيّاً؛ فلا يخلو من أن يتصادقًا في الجملة -أي: في بعض الصور.

⁼التمثيل بالنفوس الناطقة الإنسانية -كما هو المشهور- ليوافق مذهب الفلاسفة والمتكلمين؛ فإن معلومات الله تعالى ومقدوراته غيرٌ متناهيةٍ عندهما، بخلاف النفوس فإنّ عدم تناهيها مختصٌ بمذهب الفلاسفة. [عطار].

⁽١) أي: لم يصدق واحدٌ منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر؛ كالإنسان والحمار. ومن لطائف الدوّاني قوله: "وإن كان في زماننا يكاد أن يكونا متصادقين". [عطار].





فإن تصادقاً في بعض الصور؛ فهما أعمُّ وأخصُّ من وجهٍ كما سيجيء.

[1/ ٣٤] وإن تصادف في جميع الصور؛ فإمَّا أن يتصادَفَا تصادُفاً كلِّا من الجانبين، أو من جانب واحد.

(فَإِنْ تَصَادَقَا) تصادُقاً (كُلِّياً مِنَ الجَانِبَيْنِ؛ فَمُتَسَاوِيَانِ('') كالإنسانِ والناطقِ، فإنَّه يصدقُ كلُّ واحدٍ منهما على جميعِ أفرادِ الآخرِ، فالتصادقُ الكلِّيُ هنا من الجانبين.

وتقييدُ التصادقِ بالكلِّيِّ للاحترازِ عمَّا بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فإنَّ تصادُقَهُما في بعض الصور.

وقولُه "من الجانبين" احترازٌ عمَّا بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ. فإنَّ التصادقَ الكلِّيَّ هناكَ من جانبٍ واحدٍ، أي: جانب الأعمِّ.

(وَنَقِيضًاهُمَا) أي: نَقِيضًا المتساويين "كاللاإنسان (٢)، واللاناطق "؛

⁽۱) اعلم أن المتساويين: ما اتفقا مفهوماً واختلفا ماصدقاً؛ كالإنسان والناطق؛ فإن مفهوم الأول: "حيوانٌ متفكر بالقوة"، ومفهوم الثاني: "ذاتٌ ثبت لها النطقُ"، وماصدقُهُما واحدٌ، فما صدق عليه أحدهما من الأفراد يصدق عليه الآخر. وأن المترادفين: ما اتحدا مفهوما وماصدقاً؛ كالإنسان والبشر، فإن كلًّا منهما معناه "الحيوان الناطق"، وما صدقُهما واحدٌ. ومرجع المتساويين لقضيتين موجبتين كليتين مطلقتين عامتين، فالإنسان والناطق في قوة "كل إنسان ناطق بالفعل"، و"كل ناطق إنسان بالفعل". [دسوقي].

⁽٢) فيه مسامحة ؛ حيث أدخل حرف التعريف على حرف السلب -وهو "لا" النافية - مع كونه خاصًا بالدخول على الأسماء، وهذا كثيراً ما يقع لأهل هذا الفن، ولعلهم ينظرون إلى أن حرف السلب صار كجزء من الكلمة التي دخل عليها حرف التعريف،=





(كَذَلِكَ) متساويان، فيصدقُ كلٌّ من نقيضَي المتساويَين على كلِّ ما يصدقُ عليه على على كلِّ ما يصدقُ عليه نقيض [٥/ ٣٥] عليه نقيضُ الآخر، وإلَّا لصَدَقَ عينُ أحدِ المتساويَينِ على بعض نقيض [٥/ ٣٥] الآخرِ، وهو محالٌ؛ لأنَّه صَدَقَ أحدُ المتساويَينِ بدون الآخرِ.

(أَوْ مِنْ جَانِبٍ) عطفٌ على قوله: "من الجانبين"، أي: إن تصادقًا تصادقًا تصادقًا من الجانبين؛ فهما متساويان كما مرّ، وإن تصادَقًا تصادُقًا كليًّا من جانب واحد؛ (فَأَعَمُّ وَأَخَصُّ مُطْلَقًا) كالحيوان والإنسان، فإنَّ الحيوان يصدقُ على جميع أفراد الإنسان، بدون العكس اللغويّ (۱) فالصادِقُ على كلّ أفراد الآخر (۱) أعمُّ مطلقاً، والآخرُ أخصُ مطلقاً.

(وَنَقِيضَاهُمَا) أي: نَقِيضَا الأعمر والأخص مطلقاً "كاللاحيوان واللإإنسان"؛ (بِالْعَكْسِ) أي: بعكس العينين"؛ فنقيض الأعمر أخص، واللاإنسان"؛ (بِالْعَكْسِ) أي: بعكس العينين "؛ فنقيض الأعمر أخص، يصدق ونقيض الأحمر، يصدق عليه نقيض الأعمر، يصدق عليه نقيض الأحمر، عمن غير عكس كلّي ".)

⁽٤) بأن يقال: "كل ما يصدق عليه نقيض الأخمس يصدق عليه نقيض الأعم"، بل يتعكس اصطلاحاً إلى: "بعض ما يصدق عليه نقيض الأخمس يصدق عليه نقيض الأحمم"؛ إذ الموجية الكلية تنعكس جزئيةً. [عطار].



⁼كما يأتي في المعدولة. [دسوقي].

⁽١) أي: صدقُ الإنسانِ على جميع أفراد الحيوان، وإلا لزم أن يكون مساوياً، أما العكس المنطقي فمتحقّقٌ، وهو صدق الإنسان على بعض أفراد الحيوان. [عطار].

⁽٢) (أفراد الأخر): في (ق): (الأفراد).

⁽٣) أي: عين الحيوان وعين الإنسان. «حاشية على هامش (ق)». وفي (د): (المعنيين).





أمّا الأوّل فلأنّه لولم يصدق: "كلُّ ما يصدقُ عليه نقيضُ الأعمَّ، يصدق عليه نقيضُ الأحمَّ، يصدق عليه نقيضُ الأخصِّ"؛ لَصَدَقَ: "بعضُ ما يصدقُ عليه نقيضُ الأخصِّ"؛ وهو مُحالٌ؛ لأنّه يلزمُ" صدقُ الأخصِّ "؛ وهو مُحالٌ؛ لأنّه يلزمُ" صدقُ الأخصِّ بدونِ الأعمَّ.

[د/ ٢١] وأمّا الثانبي فلأنّه لولم يصدق: "كلُّ ما يصدق عليه نقيضً الأحمّ"؛ لَصَدَقَ: "كلُّ ما يصدُقُ عليه نقيضُ الأعمّ"؛ لَصَدَقَ: "كلُّ ما يصدُقُ عليه نقيضُ الأعمّ".

نقيضُ الأخصّ، يصدُقُ عليه نقيضُ الأعمّ".

وينعكسُ بعكس النقيضِ إلى: "كلُّ ما يصدُقُ عليه الأعمَّ، يصدُقُ عليه الأحمُّ، يصدُقُ عليه الأخصُّ" وهو مُحالُ، لأنَّه صَدَقَ الأخصُّ على كلَّ أفرادِ الأعمَّ.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يتصادَقَا كلِّبًا، بل يتصادقَانِ في الجملة؛ (فمِس وَجْهِ) أي: فهما أعمَّ وأخصُّ من وجهٍ، كالحيوانِ والأبيضِ؛ لتصادُقِهما [٧/٣] في الحيوانِ الأبيض، وتفارُقِهما في الزِّنجيُّ والثلج.

(وَبَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنَ جُزْئِيٌّ (٢) أي: نقيضًا أمرين بينهما عمومٌ من وجه متباينان تبايُناً جزئياً.

⁽٢) التباين الجزئي: هو صدق كلَّ من الكليين بدون الآخر في الجملة؛ فإن صدف أيضاً معاً كان بينهما عمومٌ من وجه، وإن لم يصدف معاً أصلاً كان بينهما تبايئ كليُّ؛ فالتباين الجزئي يتحقق ضمن العموم من وجه، وفي ضمن التباين الكليُّ أيضاً.

«شرح اليزدي» (ص: ٢٣٢).



⁽١) (بلزم) سقطت (ل، م، ق، ز،ع).



فإن قيل: بينَ اللاحيوان واللاأبيض عمومٌ من وجه (١٠ كما يُعرَفُ بأدنى تأمُّل، فلِمَ لم يقل: "ونقيضاهما كذلك" كما قال في المتساويين؟

قلتُ: لأنَّ العمومَ من وجه متحقِّقٌ بينَ الحيوانِ واللاإنسانِ مع التباينِ الكلِّي بينَ نقيضَيْهما، فإنَّ اللاحيوانَ لا يصدقُ على الإنسانِ، وبالعكسِ؛ فلو قال: "ونقيضَاهُما كذلك" لانتقض بذلك؛ بلِ النسبةُ بينهما (٢) التباينُ الجزئيُّ، فإنَّهما إن تفارَقَا في جميعِ الصورِ كاللاحيوانِ والإنسان؛ فالتباينُ الكلِّي ثابت، وهو مستلزِمٌ للتباينِ الجزئيُ، وإلَّا فالعمومُ والخصوص (٢) من وجه؛ فالتباينُ الجزئيُّ ثابتٌ بينَ نقيضَيهما فالعمومُ والخصوص (٢) من وجه؛ فالتباينُ الجزئيُّ ثابتٌ بينَ نقيضَيهما على التقديرين، (كَالمُتبَايِنَيْنِ (٢٠)) فإنَّ بينَ نقيضَيْهما أيضاً تبايناً جزئيًّا، [ل/ ٢٨] لأنَّهما إن تفارَقًا تَفَارُقاً كُلِّياً كاللاوجودِ واللاعدم (٥)، فالتباينُ كلِّيًّا ويلزمُه التباينُ واللافرسِ،

⁽٥) قبال شبيخنا الغنيمي رحمه الله في بعيض رسائله: وهو محمول عبل أن المراد فيهما: اللاموجود واللامعدوم؛ فإن اللاوجود واللاعدم قد يصدقان عبل بعيض أفراد الحيوان مثلاً. [عليمي]،



 ⁽١) يجتمعان في الحجر الأسود مثلًا، وينفرد اللاحيوان في الحجر الأبيض، واللاأبيض
 في الإنسان الأسود. [عطار].

⁽٢) أي: بين نقيضيهما. تعليق على هامش (م).

⁽٣) (والخصوص) زيادة من (م) ليست في باقي النسخ.

 ⁽٤) يحتمل أن يريد "كنقيض المتباينين"، فيكون المقصد تشبيه النقيض كما هو مقتضى
 السَّوق، وعليه مشى الشارح، ويحتمل أن يريد تشبية الأعمَّ والأخصُّ من وجهِ
 بالمتباينين باعتبار النقيض. [عليمي].





وعلى التقديرين يتحقَّقُ التباينُ الجزئيُّ (١).

(وَقَدْ يُقَالُ "الجُزْئِيُّ "") أي: كما يقالُ "الجزئيُّ" للجزئيًّ الحقيقيِّ المذكور، وهو الذي يمنعُ نفسُ تصوُّرِه من وقوعِ الشركةِ فيه، كذلك يقال: الجزئيُّ (لِلْأَخَصِّ) من شيءٍ؛ كالإنسان الأخصِّ من الحيوان، والحيوان الأخصِّ من الجسم النامي، ويسمَّى "جزئيًّ إضافيًّ إلى أَفَقه لا بالحقيقة.

 ⁽٢) هـ ذا بيان معنى آخر للفظ الجزئي، وحتَّ البيان ألا يفصل بينه وبين المعنى الأول، إلا
 أنَّه آخر عـن تحقيق النسب لإرادة بيان النسبة بينه وبين المعنى الأول، وهي متوقفة على تحقيق النسب. [عليمي]



⁽۱) حاصله: أن الوجود والعدم متباينان، ونقيضاهما: اللاوجود واللاعدم، وبينهما تباين كلّيّ؛ إذ لا يصدق واحدٌ منهما على شيء مما صدق عليه الآخر؛ لأنّ "لاوجود" بمعنى العدم، فلا يصدق عليه اللاعدم لأنه نقيضه، و"لاعدم" بمعنى الوجود، فلا يصدق عليه اللاوجود؛ لأنه نقيضه، وكالفرس والإنسان، فإنهما متباينان، ونقيضاهما: لافرس ولاإنسان، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، يجتمعان في الفيل والثوب، فإنه ليس إنساناً ولا فرساً، وينفرد لاإنسان في فرس، و ينفرد لافرس في إنسان؛ وعلى التقديرين يتحقق التباين الجزئيّ؛ أمّا في الصورة الثانية فلأنّ التباين إنّما هو في بعض الصور فهو جزئيّ، وأما في الأولى فلأن التباين الكلّيّ مستلزمٌ للجزئيّ، وأما في الأولى فلأن التباين الكلّيّ مستلزمٌ للجزئيّ، وذلك لأن التباين الجزئيّ، وأما في الأولى فلان التباين الكليّ راجع لسالبتين وذلك لأن التباين الجزئيّ؛ فقولنا: "كل إنسان ليس بجماد". [دسوقي].





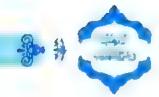
(وَهُو) أي: الجزئيُّ بالمعنى الثاني؛ (أَعَمُّ) من الجزئيِّ بالمعنى الأوَّل [م/ ١] مطلقاً؛ لأنَّ كلَّ جزئيٌّ حقيقيٌّ أخصُّ من شيءٍ (١)، ولا عكسَ (١).



⁽١) أي: مندرج تحت كليات كثيرة، وأقلُّها: الشيء، والممكن العام؛ فيكون جزئياً إضافياً بهدا، وليس كلّ جزئياً جزئياً حقيقيّاً؛ لجواز أن يكون كليّاً مندرجاً تحت كلّي آخر، كالحيوان بالنسبة إلى الجسم. «شرح الدوّاني» (ص: ١٤٤).

⁽٢) إن قضية ذكر أنّ للجزئيّ معنيين، والسكوتِ على الكلّيّ؛ يبدلٌ على أن للكلّيّ معنى واحداً، وهو الكلّيُّ الحقيقي، وللجزئيّ معنيين أحدهما حقيقي والآخر إضافي، كما يستفاد من ظاهر كلام المحقق الرازي في «شرح المطالع». [عطار].





[الكلياتُ الخَمْسُ]

(وَالْكُلِّبَاتُ) بحسب الاستقراءِ (خَمْسٌ)؛ لأنَّ الكلِّبَ بالنسبةِ إلى ما تحتّ من الأفرادِ:

[د/ ٢٢] - إمَّا جزءٌ من ماهيَّةِ الأفرادِ؛ وهو الجنسُ، والفصل.

- أو تمامُها؛ وهو النوعُ.

- أو خارجٌ عنها، وهو الخاصَّة، والعَرَضُ العامُّ.

فالكلُّيَّاتُ خمسٌ:

١. [الجنس]:

(الْأَوَّلُ: الحِنْسُ(''، وَهُوَ: الْمَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ المُخْتَلِفَةِ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ "مَا هُو؟").

قدَّمَ الجنسَ على الخاصَّة والعَرَضِ العامِّ؛ لأنَّهما خارجان عن الماهيَّة، والجنسُ جُرْءُ لها.

وعلى الفصل؛ لاحتياجِنا في معرفة الفصلِ القريبِ والبعيدِ إلى الجنس. وعلى النوع؛ لتوقَّفِ معرفةِ قسمٍ من النوع -وهو النوعُ الإضافيُ - على الجنس.

⁽١) هنو لفظ عربي بمعنى "الضرب"، وهو أعمم من النوع، على ما في «الصحاح»، وما أوهمه كلام شارح «المطالع» من أنه يوناني؛ غير مطابق للواقع، ولذا أوَّلَه السيِّدُ. [عليمي].





وتَرَكَ في تعريف الجنسِ وسائرِ الكليَّاتِ لفظَ «الكلِّيَّا»؛ لأنَّ "المقولَ على الكثرة" مُغنِ عنه، فالمقولُ على الكثرةِ جنسٌ يشمَلُ الكليَّات.

وبقوله: "المختلفةِ الحقيقةِ" يَخرُجُ النوعُ.

وبقوله: "في جواب ما هو؟" يَخرُجُ الكلِّيَّاتُ الباقيةُ(١).

[أقسام الجنس]:

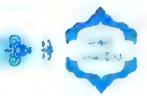
ثمَّ الجنسُ إمَّا قريبٌ، أو بعيدٌ؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكونَ الجوابُ عن الماهيَّة وعن بعضِ المشارِكاتِ، هو الجوابُ عنها وعن كلِّ المشارِكاتِ، هو الجوابُ عنها وعن كلِّ المشارِكاتِ، أو لا.

أ. [الجنس القريب]

(فَإِنْ كَانَ الجَوَابُ عَنِ المَاهِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِ المُشَارِكَاتِ) أي: مشارِكاتِ الماهيَّة (هُو الجَوَابُ عَنْهَا) أي: عن الماهيَّة، (وَعَنِ الْكُلِّ) مشارِكاتِ الماهيَّة، (وَعَنِ الْكُلِّ) أي: كلِّ المشارِكاتِ؛ (فَقَرِيبُ؛ كَالحَيَوَانِ)، فإنَّه جوابٌ عن الإنسان وعن بعض مشارِكاتِه في الحيوانيَّة كالفرس مثلاً، وكذلك جوابٌ عنه وعن جميع مشارِكاتِه في الحيوانيَّة كالفرس مثلاً، وكذلك جوابٌ عنه وعن جميع مشارِكاتِه في الحيوانيَّة.

⁽١) أما العرض العام فيخرج بقوله: "في جواب"؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلًا، والبواقي تخرج بقوله: "ما هو؟"؛ لأنّ "ما هو" سؤالٌ عن الحقيقة، فلا يجاب بما ليس بماهية. [عطار].





[-/ ٤١] فإذا قيل: "ما الإنسانُ والفرس؟"؛ كان الجواب: الحيوانُ.

وإذا قيل: "ما الإنسانُ والفرسُ والحمارُ والجملُ... إلى غير ذلك؟"؛ كان الجواب: الحيوانُ.

ب. [الجنس البعيد]:

(وَإِلّا) أي: وإن لم يكن الجوابُ عن الماهيَّة وعن بعض ما يُشارِكُها، هو الجوابُ عنها وعن الحلِّ؛ (فَبَعِيدٌ، كَالْجِسْمِ النَّامِي'') فإنَّه يقع جواباً عن الإنسانِ وعمَّا يشارِكُه في الجسم النامي فقط، لاعمَّا يشارِكُه في الجسم النامي فقط، لاعمَّا يشارِكُه في الجسم النامي فقط، لاعمَّا يشارِكُه في الحيوانيَّة.

فإذا قيل: "ما الإنسانُ والشجر؟"؛ يقع الجسم النامي في الجواب.

وأمَّا إذا قيل: "ما الإنسانُ والفَرَسُ؟"؛ فلا يقعُ -مع كونهما متشاركَين في الجسم النامي - الأنَّ الفرسَ لم يشارِك الإنسانَ في الجسم النامي في الجسم النامي الحساس فقط، بل يشارِكُه في الحيوانيَّة التي هي عبارةٌ عن الجسم النامي الحسَّاسِ [٤٢/٤] المتحرِّكِ بالإرادةِ، فلا يقعُ الجسمُ النامي في الجواب.

⁽١) استُشكِلَ التمثيل بالجسم النامي: بأنّ الكلام في الكليات المفردة. وأجيب: بادعاء آنه جُعِلَ عَلَماً على مسمّاه كعبدالله. [عطار].









٧. [النوعُ]:

(الثَّانِي) من الكليَّاتِ (النَّوْعُ(۱): وَهُوَ الْمَقُولُ عَلَىَ الْكَثْرَةِ المُتَّفِقَةِ المُتَّفِقَةِ المُتَّفِقَةِ المُتَّفِقَةِ المُتَّفِقَةِ المُتَّفِقَةِ فِي جَوَاب: "مَا هُو؟").

فالمَقولُ على الكثرةِ جنسٌ كما ذكرنا.

وبقيد "المتَّفقةِ الحقيقةِ" يَخرُجُ الجنسُ.

[د/ ۲۳]

وبقوله: "في جواب: ما هو؟" يَخرُجُ البواقي منَ الكليَّات.

ولمَّا كان النوعُ تمامَ ماهيَّةِ الأفرادِ، تكونُ أفرادُه متَّفقةَ الحقيقةِ، فإذا سُئِلَ عن أحدها أو عن جميعِها، صلحَ النوعُ في الجوابِ، كما إذا قيل: ما زيدٌ؟ كان الجواب: الإنسانُ. وكذلك إذا قيل: ما زيدٌ وعمرٌ و وبكرٌ؟

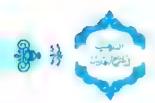
فإن قيل: كلُّ واحدٍ من أفرادِ النوعِ مشتملٌ على النوع وعلى التسخُّص، فلا يكونُ النوعُ تمامَ ماهيَّة الأفرادِ، بل يكونُ جزءاً لها.

قلتُ: التشخُّصُ عارضٌ غيرُ معتبرٍ في ماهيَّة تلكَ الأفرادِ، فالنوعُ [١/ ٤٣] تمامُ الماهيِّة (١).

⁽١) إنّما قدَّم الجنسَ وأخر الفصلَ عنه مع أنهما جزآن له؛ لأن بيان المعنى الثاني للنوع يتوقّف على الجنس، وبيان أحكام الفصل من التقويم والتقسيم يتوقّف على النوع أيضاً. أو لأنَّ أعمَّيَّة الجنس تقتضي تقديمه، وأعمَّيَّة النوع تقتضي تقديمه، كما هو المشهور. [عطار].

⁽٢) وحاصل الجواب: أن التشخّص وإن كان غيرَ معتبرٍ في ماهية الأفراد، إلا أنه جزءً منها، ولا ضررَ في أنه جزءً من الأفراد، وغيرُ معتبرٍ جزءاً في ماهيتها. [دسوقي].





(وَقَدْ يُقَالُ'') أي: كما يقالُ النوعُ على المعنى المذكودِ، كذلك يقالُ النوعُ على المعنى المذكودِ، كذلك يقالُ النوعُ (عَلَى المَاهِيَّةِ" المَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا: الجِنْسُ، فِي جَوَابِ: مَا هُو؟ (") كالحيوان، فإنَّه نوعٌ بهذا التفسيرِ؛ لأنَّ الجنسَ وهو

- (١) أشار بكلمة "قد" إلى أن استعمال النوع في المعنى الأول أكثر. [عليمي].
 - (٢) في المطبوع زيادة: (الكلية)، وليست في النسخ المخطوطة.
- (٣) إن لفظ "الماهية" يستلزم الكلية؛ أي: الماهية الكلية، فيخرج بذلك التشخص، وخرج بذلك المحنس العالمي لعدم مقولية شيء عليه، وخرج الفصل، والخاصّة، والعرض العامم بالنسبة إلى جنس الماهيّة، فإنّ الجنس كالحيوان مثلاً، وإن كان مقولاً على الفصل كالناطق، وعلى الخاصّة كالضاحك، وعلى العرض العامم كالماشي؛ لكن لا في جواب "ما هو؟"، وأمّا هذه الثلاثة بالنسبة إلى أجناسها الداخلة فيها، فإنّها أنواعٌ إضافيّةٌ كما قاله المصنف في "شرح الأصل» ["شرح الشمسية» (ص: ١٦٠)]، وذلك لِمَا تقرّرَ أنَّ الكُليَّات الخمس تقال على حصصها أيضاً، وتلك الحصص أنواعٌ إضافيّةٌ.

وأمّا الصّنف الذي هو عبارةٌ عن النوع المقيّد بقيدٍ عرَضيّ كُلِّي كالتركيّ؛ فإنّه داخلٌ تحت التعريف؛ لآنه يقال عليه وعلى الفرس مشلاً الجنسُ الذي هو "الحيوان"، في جواب: "ما هو؟". فلا بدّ من إخراجه بزيادة قيدٍ، وهو "قولاً أوّليّا"، فإنّه وإن قبل عليه وعلى غيره: الجنسُ، لكن ليس قولاً أوّليّا، بل بواسطة مقوليّته على الإنسان المقولِ على «التركيّ»، فإنّ العالي إنّما يُحمَل على الشيء بواسطة حمل السافل عليه، وقد تقرر أنه إذا ثبت أمرٌ للعام والخاصّ، كان ثبوته للعام أوّليّا، وللخاصّ ثانويّا، لكنّ هذا القيد وإن أخرج الصّنف عن الحدّ أخرج النوع عنه أيضاً بالقياس لل الأجناس البعيدة، فيلزم ألّا يكون الإنسان نوعاً للجسم النامي، ولا للجسم أو الجوهر، مع أنّه إنّما سُمّي نوع الأنواع؛ لكونه نوعاً لكلّ واحدٍ من الأنواع التي فوقه، وأيضاً النوع لما كان مضايف للجنس، فإذا اعتبر في النوع القول الأوليّ، فلا بدّ من اعتباره في الجنس أيضاً، وإلّا لم يكن مضايفاً له، فيلزمُ ألّا تكون الأجناس البعيدة أجناساً للعاهيّة التي هي بعيدةً بالقياس إليها، فالأولى تركُ قيد الأوّلية، البعيدة أجناساً للعاهيّة التي هي بعيدةً بالقياس إليها، فالأولى تركُ قيد الأوّلية،





الجسمُ النامي، يقالُ عليه وعلى غيره من النباتات، وكذلكَ الجسمُ النامي نوعٌ؛ لأنَّ الجسمَ يقال عليه وعلى غيره.

(وَيُخَصُّ هَذَا النَّوْعُ بِاسْمِ "الْإِضَافِيِّ")؛ لأنَّ نوعِيَّتَه بالإضافة إلى ما فوقه، (كَالْأُوَّلِ) أي: كالنوع الأوَّل، فإنَّه يُخَصُّ (بِـ"الحَقِيقِيِّ")؛ لأذَّ نوعيَّتَه بالنظر إلى الحقيقة الواحدة "في أفراده.

(وَبَيْنَهُمَا) أي: بين النوعَينِ (عُمُومٌ) وخصوصٌ (مِنْ وَجْهِ؛ لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الْإِنْسَانِ)، فإنَّه يصدُقُ عليه النوعُ الحقيقيُّ والإضافَيُّ، للإلاانه يصدُقُ عليه النوعُ الحقيقيُّ والإضافَيُّ، للإلاانه مجلاً كما يظهر بأدنى تأمُّلِ.

(وَتَفَارُقِهِمَا) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: «لِتَصَادُقِهما»، أي: لِتفارُقِ الهُ ١٤٤] النوعين (فِي الحَيوانِ وَالنَّقُطَةِ)، فإنَّ الحيوانَ نوعٌ إضافيٌّ لا حقيقيٌ، [٩/٤] والنقطة بالعكسِ؛ لأنها لوكانت إضافيَّة؛ لاندرجت تحت جنسٍ، فلا تكون بسيطة، هذا خُلفٌ.

واعلم أنَّ النقطة في اصطلاح الحكماءِ عبارةٌ عن نهاية الخطَّ الذي هو نهاية السطح، والسطحُ ينقسمُ إلى جهتَين: الطولُ والعرضُ، والخطُّ ينقسمُ إلى جهةٍ واحدةٍ وهي الطول، والنقطةُ لا تنقسمُ إلى جهةٍ

⁼وإخراجُ الصِّنفِ بقيدٍ آخرَ، كأن يُقالَ: النوع الإضافيُّ: كلُّ مقولٍ في جواب: "ما هو؟"، يقال عليه وعلى غيره: "الجنس"، في جوابِ: "ما هو؟". [عطار]. (١) في النسخ الأخرى: (حقيقته الواحدة)، والمثبت من (ق).







ما، والكلُّ أعراضٌ غيرُ مستقلَّةِ الوجود؛ لأنَّها نهاياتٌ وأطرافٌ للمقادير على ما بُيِّنَ في كتب الحِكمَة (١)، وعند المتكلِّمين أنَّ هذه الثلاثة ن أشياء مستقلَّة الوجود، ويتألَّفُ الجسمُ من السطوحِ المتألِّفةِ في العُمقِ، والسطوحُ من الخطوطِ المتألفِّةِ في العَرضِ، والخطوطُ من النقيطِ المتألفة في الطول؛ فعلى هذا لا تكونُ أعراضاً، بل تكون جواهرَ.

(١) حاصله: أن الحكماء يقولون: إن ما قَبِلَ القسمةَ طولًا يقال له: خط طبيعي، وهو مركب من الهيولي والصورة لا من الجواهر الفردة؛ لاستحالة وجودها عندهم، والامتدادُ القائم بذات الخط الطبيعي القابل للقسمة في جهة الطول يقال له: خط تعليمي، ونهايت النقطة؛ فكلُّ من الخط التعليمي والنقطة عندهم عَرَضٌ، واذا وضع خط طبيعي بجانب آخر بحيث صارا قابلين للقسمة طولاً وعرضاً؛ كان الحاصل منهما سطحاً طبيعياً، والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً يقال له: سطح تعليمي، ونهايته خط تعليمي، و إذا وضع سطح طبيعيي فـوق آخـر كان الحاصل جسم طبيعياً، والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً وعمفاً يقال له: جسم تعليمي، ونهايته السطح؛ فتحصَّل من قولنا أنَّ الخطوطَ والسطوح والأجسام الطبيعية جواهر وقائمة بنفسها مركبة من الهيولي والصورة عندهم، وأن النقطة والخطوط والسطوح التعليمية أعراضٌ عندهم، لا قيام لها بنفسها؛ لأنها نهايات وأطراف للمقادير التي هي الامتدادات القائمة بالجسم الطبيعي؛ أعني: الخط والسطح والجسم. إذا علمت هذا؛ فقول الشارح: "نهاية الخط" أي: التعليمي، وقوله: "الذي هـ و نهايـة السطح" أي: التعليمـي الـذي هـ و نهايـة الجسـم التعليمـي، فهـ و عرضٌ يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً، فهو سطح فوق سطح، والسطح التعليمي عـرضٌ يقبـل القسـمة طـولاً وعرضـاً فقـط، والخـط التعليمـي عـرضٌ يقبـل القسـمة طـولاً فقط، والنفطة عرض، لا يقبل القسمة أصلاً. [دسوقي].

(٢) أي: الخط، والنقطة، والسطح.







ثمَّ التمثيلُ بالنقطة إنَّما يصحُّ إذا كانت النقطةُ تمامَ ماهيَّةِ الأفرادِ ولم تندرج تحت جنسِ أصلاً.

(ثُمَّ الْأَجْنَ سُ) قد (تَتَرَتَ بُ() مُتَصَاعِدةً) بأن يكونَ جنسٌ فوقَ [د/٢٤] جنسٌ، وهكذا (إلى) الجنسس (الْعَالِي، وَيُسَمَّى) ذلك العالي (جِنْسَ الْأَجْنَاسِ) كالحيوان مشلاً، فإنَّه جنسٌ فوقه جنسٌ هو الجسمُ النامي، وفوقه الجسمُ، وفوقه الجوهرُ، فالجوهرُ جنسُ الأجناسِ.

(وَ) كما أنَّ الأجناسَ قد تترتَّبُ متصاعدةً، كذلك (الأَنْواعُ) الإضافيَّةُ (أ) قد تترتَّبُ (مُتَنَازِلَةً) بأن يكونَ نوعٌ تحتَه نوعٌ، وهكذا (إلى) النوع (السَّافِل، وَيُسَمَّى) ذلك السافلُ (نَوْعَ الْأَنْوَاعِ) كالجسم مشلاً، فإنَّه نوعٌ إضافيٌّ تحتَه نوعٌ وهو الجسمُ النامي، وتحتَه الحيوانُ، وتحتَه [ل/٤١] الإنسانُ، فالإنسان نوعُ الأنواع.

وإنَّما اعتُبِرَت الأنواعُ بحسَبِ التنازُلِ؛ لأنَّا إذا فرضنا شيئاً وفرضنا

 ⁽۲) احتراز عن الحقيقية؛ فإنه يستحيل أن تترتب حتى يكون نبوعٌ حقيقيٌ تحت نبوع آخر
 حقيقي، وإلا لكانَ النبوعُ الحقيقيُّ جنساً، وإنه محال. [عليمي].



⁽۱) أشار بلفظ "قد" إلى أن الترتيب في الأجناس مما لا يجب، كما لا يجب في الأنواع أيضاً، فكما يكون نوع إضافي لا نوع فوقه ولا تحته، فيكون مفرداً غير واقع في سلسلة الترتيب؛ كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته، فيكون مفرداً غير واقع في سلسلة الترتيب، ويمثّلون لكلِّ منهما بالعقل؛ بناءً على أن الجوهر ليس جنساً له، وأنَّ العقولَ العشرة مختلفة الحقيقة، أو بناءً على أنّ الجوهر جنس له، وأنَّ العقولَ العشرة متفقة بالحقيقة. [عطار].



نوعَه، يكونُ ذلك النوعُ تحتَه، شمَّ إذا فرضنا لذلك النوعِ نوعاً آخرَ، يكون تحتَ ذلك النوعِ، فلهذا كان ترتُّبُ الأنواعِ على سبيل التنازلِ، ويسمَّى السافلُ منها نوعَ الأنواعِ، أمَّا إذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً؛ يكونُ فوقَ ذلكَ الجنسِ، يكون جنسُه فوقَهُ، ثممَّ إذا فرضنا له جنساً؛ يكونُ فوقَ ذلكَ الجنسِ، وهَلُمَّ جررًا؛ فلهذا كانَ ترتُّبُ الأجناسِ على سبيل التصاعُدِ، ويسمَّى العالى منها جنسَ الأجناسِ.

(وَمَا بَيْنَهُمَا) أي: ما بينَ السافلِ والعالي من الأجناسِ والأنواعِ (مُتَوسًطاتٌ)؛ لأنَّها ليست عاليةً ولا سافلةً، بل متوسًطةً بينهما.

[٤/٧٤] فالمتوسّط في مراتب الأجناس هو الجسمُ النامي، والجسمُ المطلق، وفي مراتب الأنواعِ هو الجسمُ النامي، والحيوانُ. ٣. [الفصلُ]:

(الثَّالِثُ) من الكلِّبات (الفَصْلُ)، وهو وإن كان جزءاً من ماهيَّة الأفراد كالجنس، إلَّا أنَّه ليس تمام المشتركِ بين الماهيَّة وبين نوع الخر، بخلاف الجنس كالحيوان مثلاً، فإنَّه تمامُ المشتركِ بين الإنسانِ والفرس؛ إذ لا جزء يشتركُ بينهما إلَّا وهو نفسُ الحيوانِ أو جزؤه.

وإنَّما كان الجزءُ الذي ليس تمامَ المشتركِ فصلاً؛ لأنَّه إذا لم يكن تمامَ المشتركِ بينَ الماهيَّة ونوع آخرَ:





- فإمَّا ألَّا يكونَ مشتركاً أصلاً بينَ الماهيَّة ونوعٍ ما؛ وحينت في يميِّز الماهيَّة عن جميع ما عداها، فيكونُ فصلاً مطلقاً.

- أو كانَ مشتركاً بين الماهيَّة ونوع آخرَ، لكن لا يكونُ تمامَ المشتركِ، الهُ الهُ فهذا الجزءُ لا يمكنُ أن يكونَ مشتركاً بين الماهيَّةِ وجميعِ ما عداها من الماهيات؛ إذ من الماهيَّاتِ ما تكونُ بسيطة لا جزءَ لها؛ فحيننذٍ يكونُ ذلك الجزءُ مميِّزاً للماهيَّة عن الماهيَّات البسيطةِ، فيكونُ هذا الجزءُ فصلاً للماهيَّة؛ لأنَّا لا نعني بالفصلِ إلَّا ما يُميِّز الماهيَّة في الجملة (١٠٥٠).

(وَ) عرَّفوا الفصلَ بأنَّه: (هُوَ المَقُولُ عَلَى الشَّيءِ فِي جَوَابِ: "أَيُّ شَيءٍ هُوَ فِي جَوَابِ: "أَيُّ شَيءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟").

فالمقولُ على الشيء جنسٌ يشملُ الكُلِّيَّات.

وبقوله: "في جوابِ: أيُّ شيء هو؟" يَخرُجُ النوعُ، والجنس، والعَرَضُ العامُّ؛ لأنَّ النوعُ والجنسَ لا يُقالان في جواب: "أيُّ شيء هو؟"، بل في جواب: "ما هو؟" كما سبق، والعَرَضُ العامُّ لا يقالُ في الجواب أصلاً.

⁽۱) أي: ما يميزها عن بعض الماهيات لا عن كلّها، وهذا هو المصل البعيد، والأولى أن يقول: "لأنّا لا نعني بالفصل إلا ما يميّز الماهية، ولو في الجملة"؛ ليشمل الفصل القريب كالبعيد. [دسوقي]،





[٤٩/١] وبقوله: "في ذاته" يَخرُجُ الخاصَّةُ؛ لآنَها وإن كانت مقولةً على الشيءِ في جواب "أيُّ شيءٍ هو؟"، لكن لا في جوهرِه وذاتِه، بل في عَرَضِه.

[الفصل القريب، والفصل البعيد]:

ثمَّ الفصلُ إمَّا قريبٌ أو بعيدٌ؛ لأنَّه لا يخلو من أن يميِّزَ النوعَ عن مشارِكِه في الجنسِ العيد.

[م/ ١٠] (فَإِنْ مَيَّزَ) الفصلُ النوعَ (عَنِ المُشَارِكِ) أي: عن مشارِكِ النوعِ (مَن المُشَارِكِ) أي: فهو فصلٌ قريبٌ، كـ"الناطقِ" المميَّز لفي الجِنْسِ القَرِيبِ؛ فَقَرِيبٌ) أي: فهو فصلٌ قريبٌ، كـ"الناطقِ" المميَّز للإنسانِ عن مشارِكِه في الحيوانيَّة.

(أَوْ) ميَّزَ النوعَ عن مشارِكِه في الجنسِ (الْبَعِيدِ (۱)؛ فَبَعِيدٌ)، ك"الحسَّاس" المميِّزِ للإنسانِ عن مشاركِه في الجسم النامي.

[الفصل المقوِّم، والفصل المقسِّم]:

والفصلُ أيضاً إمَّا مُقَوِّمٌ أو مقسِّمٌ كما قال:

(وَإِذَا نُسِبَ) الفصلُ (إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ)، أي: إلى شيءٍ (") يميِّزُ الفصلُ

- (١) أي: فقط، وإلا بصدق التعريفُ على القريب؛ إذ ما من فصلٍ قريبٍ إلا وهو يميَّز عن كل مشاركِ في الجنس البعيد. [عطار].
- (٢) أي: نوع؛ فالصنف والشخص وإن ميزهما الفصل، لكنه ليس مقوّماً بالنسبة إليهما، بل للنوع الصادق عليهما، [عطار].







(وَ) إذا نُسِبَ (إِلَى مَا يُمَيِّزُ عَنْهُ(۱) على صيغةِ المضارعِ المعروفِ، فضميرُ الفاعلِ يعودُ إلى الفصلِ، وضميرُ "عنه" يعود إلى "ما"؛ أي: إذا نُسِبَ الفصلُ إلى شيء يميِّزُ الفصلُ النوعَ(۱) عن ذلك الشيء؛ (فَمُقَسِمٌ)، أي: فهو فصلٌ مقسِّمٌ لذلك الشيء؛ بمعنى أنَّه مُحَصِّلُ قسم له؛ أي: فهو فصلٌ مقسِّمٌ لذلك الشيءِ، بمعنى أنَّه مُحَصِّلُ قسم له؛ ف"الناطقُ" إذا نُسِبَ إلى ما يُمَيِّزُه كالإنسان، يكون مقوِّماً له، وإذا نُسِبَ إلى ما يُمَيِّزُه كالإنسان، يكون مقوِّماً له، وإذا نُسِبَ إلى الحيوان وانضمَّ إليه صارَ حيواناً ناطقاً، وهو قِسمٌ من الحيوانِ.

وكذلك "النامي" إذا نُسِبَ إلى ما يميِّزه -أي: الجسمُ النامي- يكونُ مقوِّماً له، وإذا نُسِبَ إلى ما يميَّز عنه -أي الجسم- يكون مقسِّماً له.

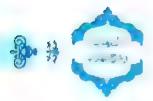
(وَ) الفصلُ (المُقَوِّمُ لِلْعَالِيِ") أي: للفوقاني من الجنس والنوع، [١/١٥]

⁽١) أي: إلى جنس يميز ذلك الفصلُ النوعَ عن بقية أنواع ذلك الجنس، فمفعولُ "يميِّز" محذوفٌ. [دسوقي].

⁽٢) (النوع) سقطت من (م، ل).

⁽٣) قبال المصنف في «شرح الرسالة [الشمسيّة]» [ص: ١٥٢]: الجنس العالى جباز أن يكون يكون له فصلٌ يقوّمه؛ بناءً على جواز تركِّبِهِ من أمرين متساويين، ويجب أن يكون له فصلٌ يقسمه؛ ضرورة أن تحته أنواعاً متمايزة بالفصول، والنوعُ السافل يجب أن يكون له فصلٌ يقوّمه؛ ضرورة أن فوقه جنساً، فيلابيد من فصلٍ يميزه عمّا شاركه فيه، ويمتنع أن يكون له فصلٌ يقسمه؛ لامتناع أن يكون تحته نوع، والمتوسطات=





(مُقَـوَّمٌ لِلسَّافِلِ) أي: للتحتاني منهما.

فالفصلُ المقوِّمُ للجسمِ مقوِّمٌ للجسمِ النامي، والمقوِّم للجسمِ النامي، والمقوِّم للجسمِ النامي مقوِّمٌ للحيوانِ، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ العالي "كالجسم مشلاً" داخلُ في قِوامِ السافل "أي: الجسمِ النامي" وجزءٌ له، فيكون العالي مقوِّماً للسافل، كان مقوِّمه أيضاً مقوِّماً للسافل، كان مقوِّمه أيضاً مقوِّماً للسافل؛ لأنَّ مُقَوِّماً المقوِّم مُقَوِّماً.

[د/ ٢٦] وإذا تقرَّرَ هذا فنقولُ: كلُّ فصلٍ يُقَوِّمُ العاليَ فهو يقوِّمُ السافلَ، (وَلَا عَكُسَ) بالمعنى اللغويِّ (١)، فليسَ كلُّ فصلٍ يُقَوِّمُ السافلَ فهو يقوِّمُ السافلَ فهو يقوِّمُ العاليَ؛ إذ الموجِبةُ الكليِّةُ لا تنعكسُ كليَّةً، نعم تنعكس جزئيَّةً، فبعضُ ما يقوِّمُ السافلَ يقوِّمُ العاليَ.

ر / ٥٠) الفصلُ (المُقَسِّمُ بِالْعَكْسِ) أي: بعكسِ الفصلِ المقوِّم، فكلُّ فصلٍ يقسِّمُ السافلَ يقسِّم العالي؛ لأنَّ معنى تقسيمِ السافل تحصيلُه في نوع، وإذا حصلَ السافلُ حصلَ العالي لا محالةً؛ لكونِ السافلُ أخصَّ، واستلزام وجودِ الأخصِّ وجودَ الأعمِّ، فتثبت هذه الموجبةُ الكليَّةُ، وهي: "كلُّ فصلٍ يُقسِّمُ السافلَ يقسِّم العاليَ"، وقد عرفتَ أنَّها لا تنعكسُ

⁽١) والتقييد بالمعنى اللغوي للاحتراز عن المعنى المنطقي فإنه لازم للقضية، لا يصح نفيه. [عطار].



⁼ من الأجناس والأنواع يجب أن يكون لها فصولٌ مقوِّمةٌ؛ ضرورة أن فوقها أجناساً، وفصولٌ مقسمةٌ؛ ضرورة أن تحتها أنواعاً. [عطار].



كلِّيَّة، فليس كلُّ فصلٍ يقسِّم العاليَ يقسِّم السافلَ، بل تنعكسُ جزئيّة، فبعضُ ما يقسِّم العاليَ يقسِّم السافلَ.

٤. [الخاصّة]:

(الرَّابِعُ) من الكلِّيَّات (الخَاصَّةُ، وَهُوَانَ: الخَارِجُ) عن الماهيَّة، (المَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرَضِيَّاً).

وفي العبارة بحثٌ؛ لأنَّ قولَه: "الخارج" يُخرِجُ غيرَ العَرَضِ العامِّ؛ من الجنس، والفصل، والنوع؛ لأنَّها ليست خارجةً عن الماهيَّةِ.

وبقوله: "فقط" يَخرُجُ العرضُ العامُّ؛ لأنَّه مَقولُ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ وعلى غيرِها كما سيجيءُ، فما عدا الخاصَّة من الكليَّاتِ يخرجُ عن التعريف، وانطبقَ التعريفُ عليها؛ فيكونُ قيدُ "قولاً عرضيًا" مُستَدركاً، إلَّا أن يُحمَلَ على أنَّه ذُكِرَ بعدَ تمام التعريفِ لبيانِ الواقع توضيحاً وتَبَعاً للقوم، لا للاحتراز، والصوابُ حذفُه؛ لأنَّ قولَهُ: «الخارجُ» مُغنِ عنه، ولعلَّ إثباتَهُ سهوٌ وقعَ من الناسخ؛ ولهذا حُذِفَ من العَرَضِ العامِّ، كما قال في تعريفِه:

⁽١) أي: الخاصة، والتذكيرُ باعتبارِ الخبر، وهو قوله: "الخارج". [عطار].





٥. [العرضُ العامُّ]:

(الخَامِسُ) من الكليَّات (العَرَضُ العَامُّ: وَهُو الخَارِجُ المَقُولُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا(١)).

فقولُه: "الخارجُ" يُخرِجُ غيرَ الخاصَّةِ.

وقولُه: "وعلى غيرِها" يُخرِجُ الخاصَّة؛ لأنَّها مقولةٌ على أفرادِ حقيقة واحدة فقط.

[٤/٤٥] ويحتملُ أن يُسنَد إخراجُ النوعِ والفصلِ إلى القيد الأخير، لكنَّ إسنادَ إخراجِهِما إلى الأوَّل أوفتُ؛ لخروج الأنواعِ والأجناسِ والفصولِ مطلقاً به.

[أقسام الخاصّة والعرض العامم]:

(وَكُلُّ مِنْهُمَا) أي: من الخاصَّة والعرض العامِّ، ينقسمُ إلى السَّارَم، والعرضيِّ المفارِقِ، وكلُّ واحدٍ منَ السَّارَم والعرضيِّ المفارقِ ينقسمُ إلى أقسام، فنقول في التقسيم:

١. [اللازم]:

(إِنِ امْتَنَعَ انْفِكَكُهُ) أي: انفكاكُ كلِّ واحدٍ من الخاصَّة والعَرَض العامِّ

⁽١) الضميران راجعان إلى "ما" في قول ه في تعريف الخاصة: "ما تحت حقيقة" باعتبار معناها؛ إذ معنى "ما تحت حقيقة": الجزئياتُ التي تحت حقيقةٍ. [عليمي].





(عَنِ الشَّيءِ؛ فَلَازِمٌ) إمَّا (بِالنَّظَرِ إِلَى المَاهِيَةِ ('')، كالزوجيَّةِ للأربعة (''، [م/١١] فإنَّها لازمةٌ لماهيَّة الأربعة. (أَوْ) بالنظرِ إلى (الْوُجُودِ) كالسوادِ للحبشيّ، [د/٢٧] فإنَّه لازمٌ لوجودِ الحبشيِّ وشخصِه، لا لماهيَّتِه، إذ ماهيَّتهُ الإنسانُ، والسوادُ لا يلزمُه.

أ. [اللازم البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ]:

ثمَّ اللَّارْمُ سواءٌ كان لازمَ الماهيَّة، أو لازمَ الوجود:

﴿ إِمَّا (بَيِّنُ)، وهو: الذي (يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوِّرِ المَلْزُوْمِ) فقط؛ ككون الاثنينِ فقط تصوُّرُه؛ [ل/٥٥] ككون الاثنينِ فقط تصوُّرُه؛ [ل/٥٥] لأنَّ مَن أدركَ الاثنينِ أدركَ أنَّه ضعفُ الواحدِ، وهذا هو اللَّزوم البيِّن بالمعنى الأحصِّ المعتبرُ في الدلالة الالتزاميَّة عند المحققين.

ب. [اللازم البيِّنُ بالمعنى الأعم]:

(أَوْ) يلزمُ (مِنْ تَصَوُّرِهِمَا) أي: تصورِ السلازم والملزوم، (الجَزْمُ) فاعلُ "يلزمُ" المقدَّرِ.

⁽١) أي: يمتنع انفكاك عن الماهية مطلقاً؛ أي: بحسب كِلا وجودَبها، بمعنى أنها حبث وجدت كانت متصفة به، وهو لازم الماهية. [عطار].

⁽٢) هذا وقول بعد: "كالسواد للحبشي" من المسامحات المشهورة في عباراتهم، كما قال السيد: "والأمثلة المطابقية هي الزوج والأسود؛ لأن الكلام في الكلي الخارج عن ماهية أفراده، فلا بدّ أن يكون محمولاً على تلك الماهية وأفرادها، لكنهم تسامحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتماداً على فهم المتعلّم من سياق الكلام ما هو المقصود". [عليمي]،



أي: الكّزمُ البيّنُ يُطلَقُ بالاشتراك على ما يلزمُ تصورُّرُه من تصورُّ الملزومِ فقط، وهو اللزومُ البيّن بالمعنى الأخص، وعلى ما يلزمُ من تصورُّ العقلِ (بِاللَّزُومِ) بينهما؛ كالانقسام بمتساويَن للأربعة، فإنّه لا يلزمُ من تصورُّ الأربعة فقط تصورُّ الانقسام، لكن يلزمُ من تصورُ الأربعة فقط تصورُ الانقسام، لكن يلزمُ من تصورُ الأربعة وتصورُ الانقسام الجزمُ باللزوم بينهما، وهذا هو من تصورُ الأربعة وتصورُ الانقسام الجزمُ باللزوم بينهما، وهذا هو اللنُّرومُ البيِّن بالمعنى الأعمِّ، وفي كفايته ليكونَ الالتزامُ مقبولاً اختلاف، والمعتبرُ هو اللزومُ البيِّنُ بالمعنى الأخصَّ والمعتبرُ هو اللزومُ البيِّنُ بالمعنى الأخصَّ كما ذكرنا.

ج. [اللازمُ غيرُ البيِّنِ]:

﴿ وَغَيْرُ بَيِّنِ) بالرفعِ، عطفٌ على قوله: "بيِّنَ"؛ أي: اللَّازِم إمَّا بيَّنٌ - وهو ما ذكرنا - وإمَّا غيرُ بيِّنٍ، وهو (بِخِلَافِهِ) أي: بخلاف البيِّن.

٢. [العَرَضيَّ المفارِقُ]:

(وَإِلّا) عطفٌ على قوله: "إنِ امتنعَ انفكاكُه"؛ أي: وإن لم يمتنع انفكاكُه عن الشيء بأن كان جائز الانفكاكِ عنه؛ (فَعَرَضِيٌ " مُفَارِقٌ).



⁽١) في (ل، ق): (فعرضٌ).





والعرضيُّ (المفارِقُ إمَّا أن (السَّرِعَةِ) للمعروض، كالفَقرِ الدائم، (أَوْ بَطْءِ) للمعروض، كالفَقرِ الدائم، (أَوْ بُطْءٍ) (أَوْ بُطْءٍ) كَحُمروةِ الخجلِ، وصُفرةِ الوَجَلِ، (أَوْ بُطْءٍ) كالشباب، والشيب.

فإن قيل: العَرَضي (٣) المفارِقُ كيفَ يدومُ، فإنَّه لو كان دائماً لم يكن مفارقاً(٤)؟

قلتُ: المرادُ بالمفارِقِ المفارِقُ بحَسَبِ الإمكانِ، سواءٌ وقعَتِ المفارقةُ بالفعلِ، أو لم تقع أصلاً، فالدوامُ بحسَبِ الواقعِ لا ينافسي المفارقة بحسبِ الإمكانِ.



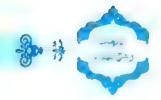
⁽١) في (ل، ق): (والعرض).

⁽٢) (أن) زيادة من (د) ليست في النسخ.

⁽٣) في (ل، م، ق): (العرض).

⁽٤) (يكن مفارقاً) في (م): (يفارق أصلًا).





(خَاتِمَتٌ)

أي: هذه خاتمةً لمباحث الكُلِّيِّ

اعلم أنَّ للكُلِّيِّ ثلاثة اعتباراتٍ:

أحدها: المفهوم؛ وهو: ما لا يمنعُ نفسُ تصوُّرِه عن وقوع الشركة فيه. وثانيها: المعروضُ؛ أي: ما تعرضُ له الكليَّةُ.

والفرقُ بين المفهوم والمعروضِ ظاهرٌ؛ فإنَّ المفهوم: هو ما لا يمنعُ نفسُ تصوَّرِه عن وقوع الشركة فيه. والمعروض: هو ما تَعرُضُ له الكليَّةُ؛ [د/٢٨] كالحيوان والإنسان مثلاً، ومن المعلوم أنَّ مفهوم الكُلِّيَّ ليس بعينِه مفهوم الحيوانِ، ولا جزءاً له، بل خارجٌ عنه، صالحٌ لأنَّ يُحمَلَ على الحيوان وعلى [٤/٨٥] غيرِه، كالإنسانِ والناطقِ ممَّا تعرُضُ له الكليَّةُ في العقل.

وثالثُها: المجموعُ المركَّبُ من المفهوم والمعروضِ. وإذا تقرَّر هذا فنقولُ:

(مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ يُسَمَّى "كُلِّيًا مَنْطِقِيًا")؛ لأنَّ المنطقيِّ إنَّما يبحثُ عنه. (وَمَعْرُوضُهُ) يسمَّى "كُلِّيًا (طَبِيعِيًا")؛ لأنَّه طبيعةٌ من الطبائع (''.

⁽١) أي: حقيقة من الحقائق. [عطار].





[04 J]



(وَالمَجْمُوعُ) المركَّبُ منهما" يسمَّى "كُلِّياً (عَقْلِيّاً")؛ لعدم تحقُّقِه إلَّا في العقل.

(وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الخَمْسَةُ) من الجنس، والنوع، والفصل، والخاصَّة، والعَرَضِ العامِّ، يعتبر فيها الأمورُ الثلاثة المذكورة.

فمفهوم الجنسِ -وهو المقولُ على الكثرة المختلفةِ الحقيقةِ في جواب: "ما هو؟"- يسمَّى "جنساً منطقيًا".

ومعروضُ الجنسِ -أي: ما تعرُضُ له الجنسيَّة؛ كالحيوان والجسمِ النامي مثلاً- يسمَّى "جنساً طبيعيًّا".

والمجموعُ المركَّبُ منهما يسمَّى "جنساً عقليّاً".

وكذا النوعُ وسائرُ الكليَّات الخمس.

واعلم أنَّ الألِفَ واللهم في "الأنواع" عِوضٌ عن المضاف إليه، وهو الضميرُ العائدُ إلى الكُلِّيُ الذي وكذا أنواعُه الخمسةُ. فالكُلِّيُ جنسٌ تحته أنواعٌ، وهي الكُلِّيَّات الخمسُ.

فإن قيلَ: إذا كانت الكُلِّيَّات أنواعاً، يلزم أن يكونَ الجنسُ نوعاً (١).

⁽١) أي: من ذات الطبيعي والمنطقي. [عطار].

⁽٢) لا وجه لتخصيص الجنس، بسل مثلُه سبائر الكليبات مناعدا النوع الحقيقي، فكان الظاهرُ أن يقول: "يلزم أن يكون مناعدا النوع نوعناً"، ويقول في الجواب: "فإنها نوع باعتبار، جنسٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعرضٌ عنام باعتبارٍ"؛ مشلاً: الحيوان باعتبار=





قلتُ: لا محذورَ في ذلك، فإنَّه نوعٌ باعتبارٍ، جنسٌ باعتبارٍ .

[177] (وَالحَقُّ وُجُودُ) الكُلِّيِّ (الطَّبِيعِيِّ) في الخارج لا بمعنى الاستقلال، بل (بِمَعْنَى وُجُودِ أَشْخَاصِهِ) وأفرادِه، فإنَّ أفرادَه إذا كانت موجودةً في الخارج، وهو جزءٌ من الأفرادِ، فيكونُ موجوداً في الخارج تَبَعاً وضمناً. وأمَّا الكلِّيُّ المنطقيُّ والعقليُّ، فلم يثبُت وجودُهما في الخارج، والنظرُ [177] فيه خارجٌ عن الصناعةِ، فلذا تَرَكَ البحثَ عن وجودِهما".

⁼اندراجه تحت مفهوم الكليِّ نوعٌ منه، وباعتبار مقوليَّته على الكثرة المختلفة الحقيقة جنسٌ، ويقال مثلُه في البقيّة. وقد يجاب: بأنَّ الشارح ترك التنصيصَ على البقية اتكالاً على معرفته بالمقايسة. [عطار].

⁽۱) لا ينبغي أن يُشَاتُ في أن الكليَّ المنطقي غير موجود في الخارج، فإن الكلية إنما تعرض للمفهومات في العقل، ولذا كانت من المعقولات الثانية، وكذا في أنّ العقليَّ غير موجودٍ فيه، فإن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل؛ وإنما النزاع في أن الطبيعيَّ -كالإنسان من حيث هو إنسان، الذي تعرضه الكلية في العقل - هل هو موجود في الخارج في ضمن أفراده، أم لا بل ليس الموجود فيه إلا الأفراد؟ والأول مذهب جمهور الحكماء، والثاني مذهب بعض المتأخرين، ومنهم المصنف، ولذا قال: الحق هو الثاني؛ وذلك لأنه لو وجد في الخارج في ضمن أفراده لزم اتماف الشيء الواحد المنفء المتفادة؛ كالكلية والجزئية، ووجودُ الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة، وحيث في فمعنى وجود الطبيعي هو أن أفراده موجودة. وفيه تأمل، «شرح الميزدي» (ص: ٢٤٦).

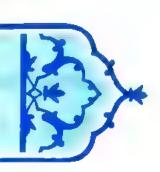






(فِهَنِهِ لِي

في المعرِّف وأقسامِه



اعلم أنَّ الغَرَضَ من المنطق: معرفةُ صحَّةِ الفكرِ وفسادِه.

والفكرُ إمَّا لتحصيل المجهولاتِ التَّصَوُّريَّةِ أو التصديقيَّة، فيكونُ للمنطق طرفان:

١. تصوُّراتٌ.

٢. وتصديقاتٌ.

ولكلَّ منهما مبادئ ومقاصد؛ فمبادئ التصوُّرات: الكليَّاتُ الخمس، ومقاصدُها: المعرِّفُ، والقولُ الشارِخ.

والمصنّف لمّا فرغَ من مباحث مبادئ التصوّرات، شَرَعَ في المقاصد، فقال:

(مُعَرِّفُ الشَّيءِ: مَا يُقَالُ عَلَيْهِ) أي: على الشيء، (لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ).

فقولُه: "ما يقالُ عليه" جنسٌ شاملٌ للمعرِّف وغيرِه. [ل/ ٦١]

وقول، "لإفادة تصوَّره" يُخرِجُ ما عداه، ولا ينتقضُ بالجنس والعَرَضِ العامِّ، مع أنَّهما يقالانَ على الشيء لإفادةِ تصوَّرِه؛ لأنَّه لا يرادُ





بالتصورُ تصورُ و بوجه ما، وإلّا لجازَ أن يكون الأعم والأخص معرّفاً، لكنّه لم يجز - كما سبجيء - ، بل المرادُ تصورُ و بالكُنه ، كما في الحدّ التّامّ، أو بوجه يميّزُه عن جميع ما عداه، كما في غير الحدّ التامّ ؛ والجنس، والعَرَضُ العامُّ، وإن أفادًا تصورُ الشيء بوجه ما، لكن لم يُفيداً تصورُ رَه بالكُنه أو بوجه يميّزُه عن جميع ما عداه.

[شروطُ المعرِّفِ]:

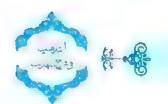
١. (وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ) المعرِّفُ (مُسَاوِياً) للمعرَّفِ، بحيثُ يصدُقُ كلُّ منهما على جميع أفرادِ الآخرِ.

٢. وكذا يُشترَطُ أن يكونَ (أَجْلَى) وأوضحَ من المعرَّف.

وإنّما اشتُرِطَ أن يكون مُساوِياً؛ لأنّه لا يخلو من أن يكون نفس المعرّف، المعرّف معلومٌ قبل المعرّف، المعرّف معلومٌ قبل المعرّف، والشيءُ لا يُعلَمُ قبل نفسه، فتعيّن أن يكونَ غيرَ المعرّف، ثمّ ذلكَ الغيرُ للم يجُز أن يكونَ أعمّ، ولا أخصّ؛ لما سنذكره، فتعيّن أن يكونَ مُساوِياً. وإذا اشتُرِطَ أن يكونَ مساوياً أجلى (فَلا يَصِحُ) التعريفُ (بِالْأَعْمَ، وَالْأَخْفَى).

 ⁽١) وهو الحد الناقص، والرسمُ بقسميه. [دسوقي].







وإنَّما لم يجُز بالأعمِّ؛ لأنَّ المقصودَ من التعريف، إمَّا تصوُّرُ المعرَّفِ بالكُنهِ، أو بوجهٍ يميِّزُه عن جميع ما عداه، والأعمُّ لا يفيدُ شيئاً منهما.

وإنَّما لم يجُز بالأخصِّ؛ لأنَّه أقلُّ وجوداً في العقل، وما هو أقلُّ وجوداً في العقل، وما هو أقلُّ وجوداً في العقل يكون أخفى.

وإنّما لم يجُز بالمساوي معرفة ؛ لأنّ المعرّف يجبُ أن يكون أقدمَ معرفة من المعرّف، وما يساوي الشيء في المعرفة والجهالة لا يكون أقدمَ معرفة ، فلا تُعرّفُ الحركة بـ"ما ليس بسكونٍ"؛ لتساوي الحركة [ال/ ١٣] والسكونِ معرفة وجهالة ، فإنّ مَن عَرَفَ أحدَهما عَرَفَ الآخرَ، ومن جَهِلَ أحدَهما جهلَ الآخرَ.

وإنَّما لم يجز بالأخفى؛ لأنَّ المساوي لمَّا لم يصحَّ؛ فالأخفى بطريقِ الأَولى. (وَالتَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ حَدُّ، وَبِالخَاصَّةِ رَسْمٌ).

(فَإِنْ كَانَ) الفصلُ القريبُ أو الخاصَّة (مَعَ الجِنْسِ القَرِيبِ؛ فَتَامُّ)، إمَّا حيدُ إِن كان بالخاصَة إمَّا رَسمٌ إِن كان بالخاصَة والجنس القريبَين، وإمَّا رَسمٌ إِن كان بالخاصَة والجنس القريبِ.

(وَإِلّا) أي: وإن لم يكن كلُّ واحدٍ من الفصلِ والخاصَّةِ معَ الجنسِ القريبِ، بل يكونُ وحدَه أو معَ الجنس البعيد؛ (فَنَاقِصُّ)، إمَّا حدُّ إن كان بالفصل القريب وحدَه، أو به وبالجنسِ البعيدِ، وإمَّا رسمٌ إن كان بالخاصَة وحدَه، أو بها وبالجنس البعيدِ، وإمَّا رسمٌ إن كان بالخاصَة وحدَها، أو بها وبالجنس البعيد.







[١٤/٤] فالمعرِّفُ أربعةُ أتسام (١):

الأوَّل: الحدُّ التامُّ؛ وهو بالفصلِ والجنس القريبَين.

الثاني: الحدُّ الناقصُ؛ وهو بالفصلِ القريب وحدَه، أو به وبالجنس البعيد.

الثالث: الرَّسمُ التامُّ، وهو بالخاصَّة والجنس القريب.

الرابع: الرَّسمُ الناقصُ، وهو بالخاصَّة وحدَها، أو بها وبالجنس البعيد.

(وَلَهُ يَعْتَبِرُوا) التَّعريف (بِالْعَرَضِ الْعَامِّ)، فه لا يصلحُ مُعَرِّفاً؛ لقصورِه عن إفادةِ التعريفِ، ولا جزءَ معرِّفٍ؛ لأنَّه لو كان جزءاً، لكان [م/١٣] إمَّا مع الخاصَّةِ أو الفصلِ، ولا فائدة في ضمَّه مع أحدهما؛ فلهذا سَقَطَ العَرَضُ العامُّ من الاعتبارِ في التعريفات، وإنَّما ذُكِرَ في باب الكليَّات؛ العَرَفُ العامُ الكليَّات؛

واعلم أنَّ المتأخِّرينَ اعتبروا في التعريف أن يفيد تصوُّر المعرَّف، إمّا بالكُنهِ، أو بوجهٍ يميِّزُه عن جميعٍ ما عداه، فلهذا شرطوا المساواة بين التعريف والمعرَّفِ، وأخرجوا الأعمَّ والأخصَّ عن صلاحيَّة بين التعريف أصلاً، فالتعريفُ سواءً كان تامَّاً أو ناقصاً، لم يجُز بالأعمَّ والأخصَّ عندهم.

⁽١) قبال الجلال [الدوّاني]: مدار الحديّة على كنون المميّز ذاتيّاً، والرسمية على كونه عرضياً، ومدار التمام فيهما الاشتمالُ عبل الجنس القريب، «شرح الدوّاني» (ص: ١٦٨) [عطار].





وأمّا المتقدّمون فاعتبروا التصوّر بالكُنهِ أو بوجهِ ما، سواء كان مع التصوُّر بالوجهِ يميِّزُه عن جميع ما عداه، أو عن بعض ما عداه، والامتيازُ عن جميع ما عداه ليس بواجب عندهم، فلهذا جوّزوا التعريف بالأعمّ والأخصّ، لكن خصّصوا هذا الجوازَ بالتعريف الناقص دونَ التامّ، كما قال:

(وَقَـدْ أَجِينَ فِي) التعريف (النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعَـمَ) من المعرَّف، وهـذا إشـارةٌ إلى مذهـب المتقدِّمين، وهـو الصـواب عنـد المحقِّقين ('').

فإن قيل: كما أجيز في التعريف الناقص كونُ المعرّف أعمّ، كذلك أجيز أن يكون أخصّ، فلِم تركه المصنّف؟

قلتُ: لأنَّ قُربَ الأخصِّ إلى المعرَّفِ أكثرُ من قُربِ الأعمَّ، فإذا جُوزَ التعريفُ بالأعمَّ، فتجويزُ الأخصِّ بطريقِ الأَولى؛ ولهذا لم يذكره؛ [ل ٢٦] اعتماداً على فهم المتعلَّم، واختصاراً في العبارة، وهذا كما قال في تعداد ما لا يقع معرِّفاً: "فلا يصحُّ بالأعمَّ، والأخصَّ، والمساوي معرفةً، والأخفى"، فتركَ المباينَ مع أنَّه لا يقع معرِّفاً أيضاً، وإنَّما تركَه بناءً على أنَّ التعريفَ لمَّا لم يجُز بالأعمَّ، فالمباين بطريقِ الأَولى؛ لأنَّه في على أنَّ التعريف لمَّا لم يجُز بالأعمَّ، فالمباين بطريقِ الأَولى؛ لأنَّه في غاية البعد عن المعرَّف.

⁽١) قال الجلال [الدوّاني]: واشتراط المساواة في مطلق المعرّف ليس مذهب المحققين؛ فإنهم قالوا: المقصود من التعريف التصورُ، سواء كان بوجه مساوٍ أو أعم أو أخص، وللصناعة في جميعها مدخلٌ، فلا وجه لعدم اعتبارهما. «شرح الدواني» (ص: ١٦٥) [عطار].







والحاصلُ: أنَّ التعريفَ بالأعمِّ والأخصِّ لم يجز عندَ المتأخِّرين مطلقاً؛ أي في التعريفِ التَّامِّ والناقص، وعندَ المتقدِّمينَ لم يجز في التعريفِ التَّامِّ أيضاً، وأمَّا في الناقيصِ فجائزٌ، (كَاللَّفْظِيِّ) أي: كالتعريفِ اللفظيِّ، فإنَّه يجوزُ أيضاً بالأعمِّ والأخصِّ.

(وَهُوَ) أي: التعريفُ اللفظيُّ: (مَا يُقْصَدُبِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ)، بأن لا يكونَ اللفظُ واضحَ الدلالةِ على معني، فيفسَّرُ بلفظٍ أوضحَ دلالةً على ذلك المعنى، كقولنا: "الغضنفرُ: الأسدُ"، و"العُقارُ: الخمرُ"، وليس هذا تعريفاً حقيقيّاً يُرادُبه إفادةُ تصوُّرِ غيرِ حاصل، إنَّما المرادُ تعيينُ ما وُضِعَ له اللَّفظُ من سائرِ المعاني؛ ليُلتفَتَ إليه، ويُعلَمَ أنَّه موضوعٌ بإزائِه.

وحاصلُه: أن يُقصَـدَ بــه تفسيرُ صــورةٍ حاصلـةٍ مــن بيــن ســائرِ الصــورِ بأنَّها المرادَّةُ بلفظِ كذا.



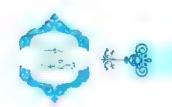


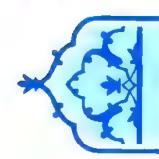


مبادئها: القضايا، وأحكامها، وأقسامها.

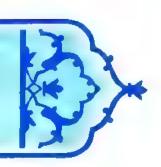
■ مقاصدها: القياس، والحجة].







(فُهُرِ کُلُّ (۱) في التَّصْدِيقَاتِ)



الكليات الخيسة الغول لمشاح

ولمَّا وقعَ الفراغُ عن مباحث التصوُّراتِ مبادئِها ومقاصِدِها، شَرعَ في التصديقاتِ، ولها أيضاً مبادئُ ومقاصدُ.

- فمبادئها: القضايا، وأقسامها، وأحكامها.
 - ومقاصِدُها: القياسُ، والحجَّةُ.

ولا بُدَّ من تقديم المبادئ؛ لتوقَّفِ المقاصد عليها، فلهذا قدَّم القضايا، وقال في تعريفها:

[تعريف القضية]:

[L/Ar]

(الْقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَحتِمُلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ).

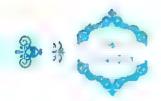
فَالقُولُ "وهو اللفظُ المركَّبُ، أو المفهومُ العقليُّ المركَّبُ" جنسٌ يشملُ القضيَّة وغيرَها من المركَّبات التقييديَّة، والإنشائيَّة، والخبريَّة المشكوكَةِ.

وبقوله: "يحتملُ الصدقَ والكذبَ " يَخرُجُ ما عدا القضيَّة، وانطبق التعريفُ عليها.



⁽١) في (هـ): (المقصد الثاني)،





فإن قيل: الخبريَّةُ المشكوكةُ محتملةٌ للصدقِ والكذبِ، فتكونُ داخلةً في التعريف.

قلتُ: المحتمِلُ للصدقِ والكذب هو الحكمُ، والمشكوكةُ عاريةٌ عنه كما عرفتَ في صَدر الكتابِ(')، فتكونُ خارجةً.

واعلم أنَّ إطلاقَ الخبرِ على المشكوك ليس بالحقيقة؛ لأنَّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ والكذب، والمشكوك ليس كذلك بل بالمجازُ، إمَّا باعتبارِ أنَّ صورتَه صورةُ الخبر، أو باعتبار اشتماله على أكثر أجزاءِ الخبر.

[أقسام القضية باعتبار النسبة]:

ثمَّ القضيَّة إمَّا حمليَّةٌ، أو شرطيَّةٌ كما قال:

١ - [القضيَّة الحمليَّة]:

[ل/ ٦٩] (فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِثُبُوتِ شَيءٍ لِشَيءٍ لِشَيءٍ) كقولنا: "الإنسانُ [د/ ٣٢] كاتبٌ"، و"الحيوانُ الناطقٌ منتقلٌ بنقلِ قدمَيه"، و"زيدٌ عالمٌ؛ يناقِضُه: زيدٌ ليسَ بعالِمٍ".

[م/ ١٤] (أَوْ نَفْيِهِ (٢)) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "بشوتِ"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بشوتِ شيءٍ لشيءٍ كما مرَّ، أو بنفي شيءٍ (عَنْهُ)، أي: عن شيءٍ؛ كقولنا: "لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ"؛ (فَحَمْلِيَّةٌ) أي: فالقضيَّة حمليَّةٌ، وهي:

⁽١) انظر: (ص: ٩١).

⁽٢) المرادبه اللاوقوع، كما أنّ المرادّ بالثبوت الإيقاع، ومن النفي الانتزاع. [عطار].





- إمَّا (مُوجِبَةٌ) إن حُكِمَ فيها بالثبوتِ المذكورِ.
- (وَ) إِمَّا (سَالِبَةٌ) إِن حُكِمَ فيها بالنفي المذكور.

ثمَّ الحمليَّة لا بُدَّ لها من ثلاثة أمور (١٠):

الأوَّل: المحكومُ عليه، (وَيُسَمَّى المَحْكُومُ عَلَيْهِ "مَوْضُوعاً")؛ لأنَّه وُضِعَ ليُحمَلَ عليه.

الثاني: المحكومُ به، (وَ) يسمَّى (المَحْكُومُ بِهِ "مَحْمُولاً")؛ لحمله على الأوَّل.

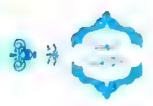
الثالث: النسبة الحكميّة بينهما، وبها يرتبط الثاني بالأوّال.

وكما أنَّ من حقِّ المحكوم عليه وبه أن يعبَّر عنهما بلفظين، كذلك [٧٠/٥] من حقِّ النسبةِ الحكميَّة أن يعبَّر عنها بلفظٍ دالً عليها، (وَ) ذلكَ اللفظُ (السدَّالُ عَلَى النسبةِ الرابطة؛ (السدَّالُ عَلَى النسبة الرابطة؛ تسميةً للدال باسم المدلول.

⁽۱) هذا على مذهب القدماء إذ عندهم إدراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم، وليس مسبوقاً عندهم بتصور نسبة هي مورد الحكم، فإن إثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين، حيث رأوا أن في صورة الشكّ ينضم إلى الإدراكات الحاصلة إدراكٌ آخر كما يشهد به الوجدان، لا أنه يزول إدراكٌ ويحصل إدراكٌ آخر بدله. قال الجلال: وكأن الشارح اختار مذهب المتقدمين هنا مع أنه في بحث التصديق مر على أن الأجزاء أربعة؛ للاحتياج على رأي المتأخرين إلى أن يقال: الرابطة دلّت على الجزء الثالث والرابع معاً، إحداهما دلالة مطابقة، والثانية دلالة التزام. [عطار].







ثمَّ الرابطةُ أداةٌ؛ لأنَّها تدلُّ على النسبةِ التي هي غير مستقلَّة؛ لتوقَّفها على المحكوم عليه وبه، والدالُّ على المعنى الغيرِ (١) المستقلِّ يكونُ أداةً، فالرابطةُ أداةً، لكنَّها قد تكون في قالب الاسم، ك"هو" في: "زيدٌ هو عالم"، وقد تكون في قالب الكلمةِ، كـ"كان" في: "زيدٌ كان قائماً".

ومن هنا يُعلَمُ أنَّ لفظة "هو" و"كان" ليست رابطة حقيقة ، بل استُعيرت للرابطة ؛ ولهذا قال: (وَقَدِ اسْتُعِيرَ لَهَا) أي: للرابطة ("هُو") مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعِلُه لقوله: "استُعيرَ"؛ أي: قد استُعيرَ للرابطة لفظة شهو"، كما في المثال المذكور.

[١/١٧] واعلم أنَّ الرابطة لا تنحصرُ في لفظةِ "هو" و"كان"، بل كلُّ ما يدلُّ على الربط فهو رابطةٌ، كحركة الكسرِ في نحو: "زيدٌ دِبيرِ (١)"، و "أست """ في نحو: "زيدٌ دِبيرِ (١)"، و "أست " وغيرهما ممَّا يدلُّ على الربط.

٢- [القضيَّة الشرطيَّة]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن الحكم في القضيَّة بالثبوت والنفي المذكورَين؛ (فَشَرْطِيَّةٌ) أي: فالقضيَّة شرطيَّةٌ.

فالحمليَّة: هي التي حُكِمَ فيها بشوتِ شيءٍ لشيءٍ، أو بنفيِ شيءٍ عن شيءٍ.

⁽٣) بفتح الهمزة بمعنى "هو" في لغة الفرس، ومثله "أستين" في لغة اليونان. [عطار].



⁽١) كذا في النسخ، والصواب: (غير).

⁽٢) بكسر الراء، بمعنى كاتب، فحركة الراء رابطة. [عطار].





والشرطيَّةُ: هي التي حُكِمَ فيها بغيرِ ذلك، كما سيجيءُ من أنَّ الشرطيَّةَ هي التي حُكِمَ فيها بثبوت نسبةٍ أو بنفيها على تقدير نسبةٍ أنحرى إن كانت متصلةً، وبتنافي نسبتين أو لا تنافيهما إن كانت منفصلةً.

(وَيُسَمَّى الجُزْءُ الْأَوَّلُ) من الشرطيَّة ("مُقَدَّماً")؛ لتقدُّمِه في الذِّكر، (وَ) الجزءُ (الثَّانِي) منها يُسمَّى ("تَالِياً")؛ لكونه تابعاً للأوَّل، من التَّلوِ بمعنى التَّبع.

﴿ [أقسام القضية باعتبار الأطراف]:

(وَالمَوْضُوعُ) في الحمليَّةِ (إِنْ كَانَ مُشَخَّصاً) بأن يكونَ جُزئيًا حقيقيًا؛ نحو: "زيدٌ عالِمٌ"، "زيدٌ ليسَ بحَجَرٍ"؛ (سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ [د/٣٣] مَخْصُوصَةً وَشَخْصِيَّةً(١)).

(وَإِنْ كَانَ) الموضوعُ (نَفْسَ الحَقِيقَةِ) بأن لا يرادَ منه الأفرادُ، نحو: "الحيوان جنس"، و"الإنسانُ نوعٌ"؛ (فَطَبِيعِيَّةٌ) أي: فالقضيَّة طبيعيَّةٌ؛ لأنَّ الحكم بالجنسيَّة والنوعيَّة ليس على أفراد الإنسان والحيوان، بل على نفس حقيقَتِهما وطبيعَتِهما.

ثمَّ القضايا الطبيعيَّة غيرُ معتبَرةٍ في العلوم، ولهذا تركها الشيخُ الرئيسُ(١) في

⁽١) مخصوصة لكمال خصوص موضوعها، أو لكمال خصوص الحكم، أو عدمِ اشتراكه بين موضوعات، وشخصيةٌ لتشخص موضوعها. [عليمي].

⁽٢) هو الحسين بن عبد الله بن سينا، الفيلسوف المعروف، أصله من بلخ، ومولده في إحدى قرى بخارى، ونشأ وتعلمه وتقلد=





«الشفاءِ»، حيث ثلَّثَ القسمة وحصرَها في: الشخصيَّة، والمحصورَةِ، والمهمَلة.
الدا إلا حكوره طلمعية
(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن الموضوعُ جزئيًّا حقيقيًّا، ولا نفسُ الحقيقة، بل يكونُ الموضوعُ أفرادَ الحقيقة؛ فلا يخلو من أن يُبيَّنَ في هذه القضيَّة كمِّيَّةُ أفراد الموضوعِ -أي: كُلِّيَّتُها وجُزئيَّتُها-، أو لا يُبيَّنَ

[٤/ ٣٧] (فَإِنْ بُيِّنَ فِيهَا كَمِّيَّةُ أَفْرَادِهِ، كُلَّا أَوْ بَعْضَاً؛ فَمَحْصُورَةٌ)، أي: فالقضيَّة محصورةٌ؛ لحصرِ أفرادِ الموضوع، وهي:

- إمّا (كُلِّنَةٌ)، إن بُيِّنَ كميَّةُ الأفرادِ كُلَّا؛ نحو: "كلُّ إنسانٍ حيوانُ"، و"لا شيءَ من الإنسان بحجرِ".

- (أَوْ جُزْئِيَّةٌ) إِن بُيِّنَ كميَّةُ الأَفرادِ بعضاً؛ نحو: "بعضُ الحيوان إنسانٌ"، و"ليس بعضُ الحيوان بإنسانٍ".

وكلَّ واحدٍ من الكُلِّيَة والجزئيَّة، إمَّا موجِبةٌ أو سالبةٌ، فالمحصورات أربع.

(وَمَا) أي: اللفظُ الذي يحصُلُ (بِهِ الْبَيَانُ) أي: بيانُ كميَّةِ الأفراد، كلفظ "الحلِّ"، و"البعض" في الموجبةِ الكليَّة والجزئيَّة، ولفظ "لا شيء"، و"ليس بعضُ" في السالبة الكليَّة والجزئيَّة؛ يسمَّى ("سُوْراً")؛ لأنَّ اللفظَ الذي يُبَيَّنُ به كميَّةُ الأفراد يحصُرُ الأفراد ويحيطُ بها، كما أنَّ

⁼ الوزارة في همذان، صنَّف الكثير من الكتب منها: «القانون» في الطب، و «الشفاء» في الحكمة، و «أسرار الحكمة المشرقية»، و «الإشارات»، (ت: ٢٨٨هـ) بهمذان. ينظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ١٥٧)، و «الأعلام» (٢/ ٢٤١).







سُورَ البلد يحصُرُ البلدَ ويحيطُ بها.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يُبَيَّنُ فيها كميَّةُ الأفراد، لا كُلَّا ولا بعضاً؛ نحو: "الإنسان كاتبٌ"، "الإنسانُ ليس بكاتبٍ"؛ (فَمُهْمَلَةٌ) أي: فالقضيَّة مهمَلةٌ؛ لإهمال بيانِ كميَّةِ الأفرادِ فيها.

(وَ) المهمَلةُ (تُلزِمُ الجُزْئِيَّةَ)، فإنَّه إذا صَدَقَ: "الإنسانُ كاتب"، صَدِقَ: "بعضُ الإنسانِ كاتب" لا محالة، وبالعكس، فهما متلازمتان.

₩ [تقسيم القضية باعتبار نوعية وجود الموضوع]:

واعلم أنَّ الموجِبةَ الحمليَّةَ (١) تستدَّعي وجودَ الموضوع. [م/ ١٥]

ثم الحكم إمّا أن يكونَ على (٢) أفرادِ الموضوعِ المحقّقةِ في الخارج الموجودة فيه، وهي القضيّة الخارجيّة؛ كقولنا: "كلُّ ج ب "(٣)، على معنى:

⁽٣) قبال القطب [الرازي في «شرح الشمسية» (ص:٩١)]: اعلم أنّ عبادة القوم قبد جرت=



⁽۱) خرج بالقيد الأول السالبة، وبالثاني الشرطية؛ أما الأولى: فلأن السلب يصدق حيث لا وجود للموضوع؛ لأنه رفع للإيجاب، وكما أن الإيجاب يرتفع ببوت نقيض المحمول للموضوع، كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع. وأما الثانية: فلأن صدق التالي مبني على فرض تحقق المقدم، وإنما اقتضت الموجبة وجود الموضوع؛ لأن ببوت شيء لشيء فرع عن وجود المثبت له؛ ضرورة أن ما لا وجود له أصلاً لا يبت له شيء أصلاً، فإن ما ليس موجوداً ليس شيئاً من الأشياء حتى يصدق سلبه عن نفسه سواء كان المثبت وجودياً أو عدمياً، فإن ثبوت اللاكتابة لزيد فرع وجوده، كما أنَّ ثبوتَ الكتابة كذلك. [عطار].

⁽٢) في (د) زيادة: (كل) ليست في باقي النسخ.





أنَّ كلَّ ما يصدُّقُ عليه ج في الخارجِ فهو ب في الخارج.

[د/ ٣٤] وإمّا أن لا يكونَ على الأفرادِ الموجودةِ في الخارجِ، بل يكون على الأفرادِ المقدَّرةِ الوجودِ فيه، وهي القضيَّة الحقيقيَّة ('') كقولنا: "كلُّ ج ب" على معنى: أنَّ كلَّ ما لو وُجِدَ كانَ ج، فهو بحيثُ لو وُجِدَ كان ب؛ فالحكم ليس على أفرادِ ج الموجودةِ في الخارج، بل على أفرادِه المقدَّرةِ الوجودِ في الخارج، سواءٌ كانت موجودةً في الخارج أو معدومةً.

[٤/ ٧٥] ثم إن لم تكن أفرادُج (٢) موجودةً في الخارج، فالحكم مقصورٌ على الأفراد المقدَّرةِ الوجودِ؛ كقولنا: "كلُّ عنقاءَ طائرٌ".

وإن كانت موجودةً في الخارج، فالحكم ليس مقصوراً على أفرادِه الموجودةِ في الخارج، بل عليها وعلى أفرادِه المقدَّرةِ الوجودِ أيضاً؛ كقولنا: "كلُّ إنسانِ حيوانٌ".

⁽۱) سميت بذلك لآنها حقيقة القضية المستعملة في العلوم، لكشرة استعمالها بهذا الاعتبار، فهو من قبيل نسبة الشيء إلى مفهومه الذي هو كالحقيقة له. [عطار]. (٢) (أو معدومةً؛ ثمَّ إن لم تكن أفرادُج) في (م): (أو لم تكن، فإن لم تكن).



⁼ بأنهم يعبرون عن الموضوع ب"ج" وعن المحمول ب"ب"، حتى إنهم قالوا: "كل موضوع محمول"، وإنما فعلوا ذلك لفائدتين: إحداهما: الاختصار، فإن قولنا: "كل بج" أخصر من "كل إنسان حيوان"، وهو ظاهر. وثانيها: رفع توهم الانحصار، فإنهم لو وضعوا للكلية مثلاً قولنا: "كل إنسان حيوان" وأجرَوا عليه الأحكام؛ أمكن أن يذهب الوهم إلى أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات؛ تنبها على أن الأحكام الجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض. [عليمي].





وإمّا ألّا يكونَ على الأفرادِ الموجودةِ في الخارِج ولا المقدّرةِ فيه، بل على الأفرادِ الموجودةِ في الذهن فقط، وهي القضيّة الذهنيّة ''؛ كقولنا: "شريكُ الباري معدومٌ"، فإنّ أفرادَ الموضوعِ ليست موجودةً في الخارج ولا مقدّرةً فيه؛ لعدم إمكانِ التقديرِ، لكن موجودةٌ في الذهن.

وإلى كلِّ ما ذكرنا مفصَّلاً أشار مُجمِلاً بقوله:

(وَلَا بُدَّ فِي المُوجِبَةِ مِنْ وُجُودِ المَوْضُوعِ) إِمّا(') (مُحَقَّقاً وَهِيَ الحَارِ المَوْضُوعِ) إِمّا() (مُحَقَّقاً وَهِيَ اللهَ الخَارِجِيَّةُ، أَوْ مُقَدَّراً فَالحَقِيقِيَّةُ، أَوْ ذِهْناً فَالذَّهْنِيَّةُ).

واعلم أنَّ السالبة تقتضي وجود الموضوع أيضاً في الذهن، من حيثُ إنَّ السَّلبَ حُكمٌ، فلا بُدَّ من تصوُّر المحكوم عليه، لكن إنَّما يُعتبَرُ هذا الوجودُ حالَ الحكم؛ أي: بمقدارِ ما يحكمُ الحاكمُ بالمحمولِ على الموضوع، كلحظةٍ مثلاً.

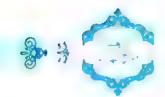
وذلكَ الوجودُ الذهنيُّ الذي يقتضيه الحكمُ مغايرٌ للوجودِ الذي يقتضيه ثبوتُ المحمولِ للموضوعِ؛ فإنَّ الوجودَ الثانيَ إنَّما يُعتبَرُ بحسَبِ ثبوتِ المحمولِ للموضوع؛ إنْ دائماً فدائماً "، وإن ساعةً فساعةً،

⁽٣) قوله: (البذي يقتضيه ثبوت المحمول)؛ أي: في الموجبة. وقوله: (إن دائماً... إلخ)؛ أي: إن كان الثبوت المقتضي دائماً فالوجود المقتضى يكون دائماً وهكذا. وإيضاح الفرق بين الوجودين يظهر فيما إذا قلنا: "الله تعالى موجود أز لا وأبداً"، فوجوده في=



⁽١) سميت بذلك لأنه لا وجود لموضوعها إلا في الذهن. [عطار].

⁽٢) (إما) زيادة من (د)، ليست في باقي النسخ.



وإن خارجاً فخارجاً، وإن ذهناً فذهناً، وأمّا الوجودُ الأوّل الذي يقتضيه الحكم، فهو إنّما يُعتبَرُ حالَ الحكم كما ذكرنا، وهو الوجودُ الذي تتشاركُ الموجبةُ والسالبةُ في اقتضائِه، لكنّ صِدقَ الموجبةِ يتوقّف على الوجودِ الثاني (۱)، بخلافِ السالبة (۲)، تأمّل.

[انقسام القضية إلى: معدولة، ومحصَّلة، وبسيطة]:

[ن/٧٧] (وَقَدْيُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ) كلفظ: "لا"، و"غير"، و"ليس" (جُزْءا بِلَ جُزْءا بِلَ جُزْءا بِلَ جُزْء) أي: من جزء القضيَّةِ كالموضوع والمحمول؛ (فَيُسَمَّى) جزء القضيَّةِ القضيَّةِ المعدولةً"، اللّذي جُعِلَ حرفُ السلبِ جزءاً منه؛ ("مَعْدُولاً"")، والقضيَّة "معدولةً"، و"لذي جُعِلَ حرفُ السلبِ جزءاً منه؛ ("مَعْدُولاً"")، والقضيَّة "معدولةً"، [د/ ٣٥] موجبةً أو سالبةً؛ كقولنا: "اللَّاحَيُّ جمادٌ"، و"الجمادُ لا عالم"، و"لا شيءَ

⁽٣) لأنّه عُدِل به عن موضوعه الأصلي وهو سلب الحكم، فتوصف القضية بالمعدولة وصفاً للشيء بحال جزئه، وهو حرف السلب، وفيه إشارة إلى أن أصلَ المعدولة "المعدولة بها" بناء على الحذف والإبصال والاستتار، كما في "مشترك". أو لأنّ الأصلَ في التعبير عن الأطراف هو الأمور الثبوتية، لأنّ الوجود هو السابق والسلب مضاف إليه، ففي التعبير عن طرفي القضية بالسلب عدولٌ عن الأصل. [عطار].



⁼الذهن لأجل الحكم إنّما هو لأجل الإيقاع، ووجوده لأجل ثبوت المحمول ك أزليٌّ أبديٌّ. [عليمي].

⁽١) وهو الوجود الذي يقتضيه ثبوتُ المحمول للموضوع، فلا تصدق الموجبةُ إلَّا إذا كان موضوعها موجوداً؛ لأنّ ثبوت شيء لشيء يقتضي ثبوتَ المثبَت له. [دسوقي].

⁽٢) فإنه لا يتوقف صدقها على الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول؛ لأن سلب المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده، بخلاف ثبوته له، ومن هذا قيل: إن السالبة تصدق مع نفى الموضوع، والموجبة لا تصدق إلّا مع وجود الموضوع. [دسوقي].





من اللَّاحَيِّ بِعِالِمِ"، أو: "من العالم بلاحيِّ"(١).

وقد لا يكونُ حرفُ السلبِ جزءاً لا منَ المحمولِ ولا منَ الموضوعِ، فالقضيَّة حيئةِ تسمَّى "محصَّلةً" إن كانت موجِبَة، و"بسيطةً" إن كانت سالبةً.

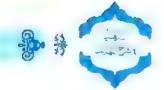
[القضية الموجَّهَةُ]:

واعلم أنَّ نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابيَّة كانت أو سلبيَّة، إذا قِيسَت (٢) إلى نفس الأمر (٣)؛ إمَّا أن تكونَ مُكيَّفة بكيفيَّة الضرورة أو اللاضرورة، وإمَّا أن تكونَ مُكيَّفة بكيفيَّة الدوام أو اللادوام، إلى غير ذلك من الكيفيَّات.

⁽۱) "اللَّاحَيُّ جمادً": مثال للموجبة معدولة الموضوع. و"الجمادُ لا عالم": مثال للموجبة معدولة المحمول. و"لا شيء من اللَّاحَيِّ بعالم": مثال للسالبة معدولة الموضوع. و"لا شيء من العالم بلاحيِّ": مثال للسالبة معدولة المحمول. وترك مثال معدولتهما في الموجبة: "كل لا حيوان هو لا إنسان"، ومثال معدولتهما في الموجبة: "كل لا حيوان هو لا إنسان"، ومثال معدولتهما في السالبة: "ليس غير الحيوان بغير جماد". [دسوقي].

⁽٢) في (د): (نسبت).

⁽٣) أي: إذا نُظِرَ للنسبة المفهومةِ من القضية باعتبار وجودها في نفسها؛ أي: تحقُّقِها في الواقع، بقطع النظر عن فهمنا لها من اللفظ؛ فنفس الأمر عبارةٌ عن الشيء في نفسه؛ أي: الشيء في حدِّ ذاته، بقطع النظر عن تعقُّلنا له وفَرَضِنا إيَّاه. فمعنى قولهم: "النسبة ثابتة أو واقعة في نفس الأمر": هو أن يكون نفس الأمر ظرفاً لها، لا بمعنى كون نفس الأمر ظرفاً لوجودها، وبينهما فرقٌ تعرّض له السيّد في مؤلفاته. [عطار].



فإذا قلنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، ونظرنا إلى نِسبَتِها في الواقع؛ وجدناها ضروريَّة، وإذا قلنا: "كلُّ إنسانٍ كاتبٌ" وجدنا نِسبتَها لا ضروريَّةَ.

[٤/ ٧٨] فالضرورة واللاضرورة في المثالين هي كيفيَّةُ النسبةِ.

ثمَّ تلكَ الكيفيَّةُ الثابتةُ في نفسِ الأمرِ، قد لا يُصرَّحُ بها لا لفظاً ولا ملاحظة، وقد يُصرَّحُ بها إمَّا لفظاً أو ملاحظة، كما قال: (وَقَدْ يُصرَحُ بِها إمَّا لفظاً أو ملاحظة، كما قال: (وَقَدْ يُصرَحُ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ؛ فَمُوَجَّهَةٌ) أي: فالقضيَّة موجَّهةٌ.

و (مَا) أي: الذي يحصلُ (بِهِ الْبَيَانُ) أي: بيانُ الكيفيَّةِ؛ كالضرورةِ واللاضرورة في المثالَين المذكورَين (جِهَةٌ (١)) للقضيَّةِ.

فإنْ كانَتِ القضيَّةُ ملفوظةً؛ فجِهَتُها لفظُ الضرورةِ واللاضرورة.

[م/ ١٦] وإن كانت معقولةً؛ فجهتها حكمُ العقل بأنَّ النسبةَ مكيَّفةٌ بكيفيَّة كذا.

ثمَّ القضايا الموجَّهةُ التي يُبحَثُ عنها وعن أحكامِها من العكسِ والتناقيض خمسةَ عشرَ:

> منها بسيطةٌ: وهي التي يكونُ معناها إمَّا إيجاباً فقط، أو سلباً فقط. ومنها مركَّبةٌ: وهي التي معناها مركَّبٌ من إيجابِ وسَلبِ.

⁽١) ننبِّ هنا إلى أنَّه في شرحَي الدوَّاني، واليزدي، زيادة في المتن هي: (و إلا فمطلقة).







[أقسامُ الموَجَّهَةِ البسيطةِ ا

أمًّا البسائطُ فثمانٍ، كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله:

[V9/J]

١. [الضروريّةُ المطلّقة]:

[(فَإِنَّ كَانَ الحُكْمَ) في القضيَّة (بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ) أو السلبيَّة، كَاكَرُورَةِ النِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ) أو السلبيَّة، كَاكَرُورَةِ النِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ) أو السلبيَّة، كَاكَرُورَةً وَالنَّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ) أو السلبيَّة، كَاكَرُورَةً وَالنَّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ) أو السلبيَّة، كَاكَرُورَةً وَالنَّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ)

إنَّما سميَّت ضروريَّة؛ لاشتمالها على الضرورة، وإنَّما سميَّت مطلقة؛ لأنَّ الحكمَ فيها غيرُ مقيَّدِ بوصفٍ أو وقتٍ.

كقولنا: "كلُّ إنسانِ حيوانٌ بالضرورةِ"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ بالضرورة"، فإنَّ ثبوتَ الحيوانيَّة للإنسانِ وسلبَ الحجريَّة عنه ضروريٌّ ما دام ذاتُ الإنسانِ موجودةً.

٢. [المشروطةُ العامَّة]:

(أَوْ مَا دَامَ وَصْفُهُ) عطفٌ على قوله: "ما دام ذاتُ الموضوع"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بضرورةِ النسبةِ ما دامَ وصفُ الموضوعِ موجوداً؛ أي: بشرطِ وصفِ الموضوع؛ (فَمَشْرُوطَةٌ عَامَّةٌ).

كقولنا: "بالضرورة كلَّ كاتب متحرِّكُ الأصابع ما دامَ كاتباً"، والمسرورة لا شيءَ من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً"، فإنَّ والمسوتَ التحرُّكِ للكاتب وسلبَ السكونِ عنه ليس ضروريّاً ما دام ذاتُه موجودة، بل ضروريٌّ بشرطِ الوصفِ وهو الكتابة.







واعلم أنَّ ما صَدَقَ عليه الموضوعُ من الأفسراد، يسمَّى "ذاتَ الموضوعِ"، ومفهومُ الموضوع (١) يسمَّى "وصفَ الموضوعِ"،

والوصف العنوانيُّ قد يكونُ عينَ الذاتِ، إن كان عنواناً للنوعِ؛ كقولنا: "كلُّ إنسانِ حيوانٌ"، فإنَّ مفهومَ الإنسانِ عينُ ماهيَّةِ أَفرادِه.

وقد يكونُ جزءاً له، إن كان عنواناً للجنس أو الفصلِ؛ كقولنا: "كلُّ حيوانٍ حسَّاسٌ"، فإنَّ مفهومَ الحيوانِ جزءُ ماهيَّةِ أفرادِه.

وقد يكونُ خارجاً عنه، إن كان عنواناً للخاصَّة أو للعَرَضِ العامِّ؛ كقولنا: "كلُّ ضاحكِ -أو كلُّ ماشِ - حيوانٌ"، فإنَّ مفهومَ الضاحِكِ والماشي خارجٌ عن ذاتِ الموضوع، أي: أفراده.

وبما ذكرنا يحصُلُ الفرقُ الجليُّ بينَ الوصفِ والذات(٢)، فليُتأمَّل.

وإنَّما سُمِّيَت مشروطةً؛ لاشتمالها على شرطِ الوصفِ، وعامَّةً؛ المركِّبات. الكونِها أعمَّ من المشروطة الخاصَّة، التي ستعرفُها في المركَّبات.

وقد تُقال المشروطةُ العامَّة على القضيَّة التي حُكم فيها بضرورة النسبةِ في جميع أوقاتِ ثبوتِ الوصفِ للموضوع.

⁽٢) على هامش (م): (وهو أن الذات أفراد، والوصف مفهوم).



⁽١) أي: الأمر الكلى الصادق على تلك الأفراد. [عطار].



والفرقُ بين المعنين: أنَّ وصفَ الموضوعِ إن لم يكن له دخلٌ في تحقُّقِ ضرورةِ النسبةِ؛ صدقت المشروطةُ بالمعنى الثاني دونَ الأوَّل، كقولنا: "بالضرورة كلُّ كاتب إنسانٌ ما دام كاتباً"، فإنَّه حكِم فيها بضرورةِ ثبوتِ المحمولِ للموضوعِ في جميع أوقاتِ وصفِ الموضوعِ، فإنَّ ثبوتَ الإنسانيَّةِ لذاتِ الكاتبِ ضروريٌّ في جميع أوقاتِ وصفِ أوقاتِ وصفِه فإنَّ ثبوتَ الإنسانيَّةِ لذاتِ الكاتبِ ضروريٌّ في جميع أوقاتِ وصفِه أي الكتابة، فتصدُقُ المشروطةُ بالمعنى الثانى دونَ الأوَّل.

وإن كانَ لوصفِ الموضوعِ دخلٌ في تحقُّق ضرورةِ النسبةِ؛ فلا يخلو إمَّا أن يكونَ ذلكَ الوصفُ ضروريّاً لذات الموضوع في وقتٍ من الأوقاتِ، أو لا يكون.

فإن كانَ ضروريّاً في وقتٍ من الأوقاتِ؛ صدقت المشروطةُ بالمعنيين بالضرورة (١)؛ كقولنا: "كلُّ مُنخَسِفٍ مُظلِّمٌ ما دام مُنخَسِفًا"، سواءٌ أُريدَ بشرطِ كونه مُنخَسِفًا، أو بالا اعتبار الاشتراطِ.
[2/ ٣٧]

أمَّا صِدقُ المشروطةِ بالمعنى الأوَّل، فلأنَّ ثبوتَ الإظلام ضروريٌّ للذات الموضوع -أي: القمر - بشرطِ وصفِه، وهو الانخساف، وأمَّا

⁽١) (بالضرورة) زيادة من (م)، ليست في باقي النسخ.

وجه صدقهما فيما ذكر: أنَّه لما كان لوصف الموضوع دخلٌ في ضرورة المحمول، كان ذلك مصحِّحاً لكونَها مشروطة بمعنى الظرف، فيإن الظرف لا يوجبُ كونَ المظروف ضرورياً إلا إذا كان هو ضرورياً في نفسه. [عطار].





صدقُها بالمعنى الثاني، فبلأنَّ ثبوتَ الإظلام ضروريٌّ للقمر في جميع أوقباتِ وصفِه، أي: الانخساف.

وإن لم يكن وصفُ الموضوع ضروريّاً لذات الموضوع في وقتِ ما؛ صدقَتِ المشروطةُ بالمعنى الأوَّل دونَ الثاني؛ كقولنا: "بالضرورةِ كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً"، فإنَّ ثبوتَ التحرُّك ضروريٌّ لذات الموضوع -أي: أفرادِ الكاتبِ بشرطِ وصفه وهو الكتابةُ، ولكن ليس ضروريّاً له في جميع أوقاتِ الوصف؛ إذ الوصف وهو الكتابةُ ليس ضروريّاً لذات الموضوع في وقتٍ من الأوقاتِ، فالتحرُّك التابعُ للكتابة الميكونُ ضروريّاً لذات الموضوع مطلقاً، فتصدُّقُ المشروطةُ بالمعنى الأوّل دونَ الثاني.

واعلم أنَّ ما ذكرَه المصنِّفُ في تعريف المشروطة يحتملُ كِلا المعنيَين؛ لأنَّ قولَه: "ما دامَ وصفُه"؛ يحتملُ أن يرادَ به بشرط الوصفِ، فتكونُ مشروطة بالمعنى الأوَّل، ويحتملُ أن يرادَ به ما دامَ الوصفُ بلا اعتبار الاشتراطِ، فتكونُ مشروطة بالمعنى الثاني.

٣. [الوقتيَّةُ المطلَّقة]: "

(أَوْ فِي وَقْتِ مُعَبَّنِ) عطفٌ على قوله: "ما دامَ ذاتُ الموضوعِ"؛ أي: إن كان الحكمُ بضرورةِ النسبةِ في وقت معيَّنٍ؛ (فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ).

كقولِنا: "بالضرورة كلُّ قَمَرٍ منخسفٌ وقت حيلولةِ الأرضِ بينَه وبينَ







الشمس"، و"وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع (١٠٠) الم ١٨٤] فإنَّ ثبوتَ الانخسافِ للقمر وسلبَهُ عنه ضروريٌّ في وقتٍ معيَّنٍ؛ أي: وقتَ الحيلولةِ والتربيع.

وإنَّما سُمِّيَت وقتيَّة ؛ لاعتبارِ تعيينِ الوقتِ فيها، ومطلقة لعدم تقييدِها بالسَّدَوام أو اللَّاضرورة، ولهذا إذا قُيِّدَت بالسلادوام حذف الإطلاق من اسمِها، فكانت وقتيَّة ، كما سيجيء في المركبات.

٤. [المنتشِرةُ المطلقة]:

(أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِ) عطفٌ على قوله: "معيَّنِ"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بضرورة النسبة في وقب غير معيَّن؛ (فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ).

كقولنا: "بالضرورة كلُّ إنسانٍ مُتَنَفِّسٌ في وقتٍ ما"، و" بالضرورةِ لا شيء من الإنسان بمتنفِّسٍ في وقتٍ ما"؛ فإنَّ ثبوتَ التنفُّسِ للإنسان وسلبَه عنه ضروريُّ في وقتٍ غير معيَّنٍ.

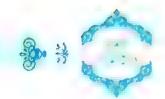
وإنَّما سُمِّيت مُنْتَشِرةً؛ لاحتمال الحكم فيها كلَّ وقب، فيكونُ مُنتَشِراً في الأوقاتِ، ومطلقة لما ذكرنا في الوقتيَّة المطلقة.

٥. [الدائمةُ المطلّقة]:

(أَوْ بِدَوَامِهَا) عطفٌ على قوله: "بضرورة النسبَةِ"؛ أي: إن كان الحكم [١/٥٨]

⁽١) هو أن يكون ربع الفلك بين الشمس والقمر، وإذا كان كذلك لا ينخسف أصلاً ولعدم الحيلولة. [عطار]،







وإنَّما سُمِّيت دائمة ؛ لاشتمالها على الدوام، وإنَّما سُمِّيت مطلقة ؛ لأنَّ الدوامَ فيها غيرُ مقيَّدِ بوصفٍ أو وقي.

كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ دائماً"، و"لا شيء من الإنسان بحجرٍ دائماً"، فإنَّ الحكم فيها بدوام ثبوتِ الحيوانيَّةِ للإنسان وسلبِ الحجريَّةِ عنه ما دام ذاته موجوداً(١).

والفرقُ بين المدوام والضرورة: أنَّ الضرورةَ تستلزِمُ المدوامَ، ولا عكس؛ أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ ثبوتَ المحمولِ للموضوعِ إذا كانَ ضروريًا؛ يكونَ دائماً لا محالة، وأمَّا الثاني فلأنَّ ثبوتَهُ له قد يكونُ دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاكُ، فحينشذ يثبتُ الدوامُ لا الضرورةُ.

٦. [العُرفيَّة العامَّة]:

(أَوْ مَا دَامَ الْوَصْفُ) عطفٌ على قوله: "مَا دَامَ الذَّاتُ"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بدوام النسبةِ ما دامَ وصفُ الموضوعِ موجوداً؛ (فَعُرْ فِيَّةٌ عَامَّةٌ)، ومثالها إيجاباً وسلباً [٨٦/١] ما مرَّ في المشروطةِ العامَّةِ (٢)، والفرقُ بينهما كالفرقِ بين الدائمةِ والضروريَّة.

- (١) (ما دام ذاته موجوداً) زيادة من (م)، ليست في باقي النسخ.
- (٢) أي: بإبدال الفسرورة بالدوام؛ لأن الجهة هنا الدوام، وفيما مر الفسرورة؛ كقولنا: "دائماً كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً"، وكقولنا: "دائماً لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً". [دسوقي].







وإنّما سُمِّيت عُرفيّة ؛ لأنّك إذا قلت: "لا شيءَ من النائم بمستيقظ"، ولم تذكر: "ما دام نائماً"؛ يَفهَمُ العُرفُ أنَّ سلبَ الاستيقاظِ عن ذات النائم ليس دائماً، بل ما دام نائماً، فلمّا كان هذا المعنى في سالبتها مأخوذاً من العُرف، نُسبَت إليه.

وعامَّةً؛ لأنَّها أعمُّ من العرفيَّة الخاصَّة التي ستجيء في المركَّبات.

٧. [المطلقة العامّة]:

(أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا) عطفٌ على قوله: "بضرورة النسبة"؛ أي: وإن لم يكن الحكمُ بضرورة النسبة ولا بدوامها، بل يكونُ الحكمُ بفعليَّتها؛ (فَمُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ).

كقولنا: "كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ (١) بالإطلاقِ العامِّ"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بمتنفِّسٍ بالإطلاق العامِّ"؛ فإنَّ ثبوتَ التنفُّس للإنسان وسلبَهُ عنه ليس ضروريّاً ولا دائماً، بل بالفعل؛ أي: المحمولُ ثابتٌ للموضوع، أو مسلوبٌ عنه في الجملة.

وإنَّما سُمِّيت مُطلقةً؛ لأنَّ القضيَّة إذا أُطلِقَت من غير تقييدِ باللادوام أو اللاضرورة، يُفهَمُ منها فعليَّةُ النسبةِ، فسُمِّيَت القضيَّةُ التي حُكِمَ فيها

بفعليَّةِ النسبةِ مطلقة ؛ تسمية للمدلول باسم الدال.



⁽١) في (م) زيادة: (بالفعل)،

1



وعامَّةً؛ لأنَّها أعمُّ من الوجوديَّة اللَّادائمة، والوجوديَّةِ اللَّاضروريَّة كما ستعرفُه في المركّبات.

٨. [الممكِنةُ العامَّة]:

[د/٣٩] (أَوْ بِعَدَمِ ضَرُورَةِ خِلَافِهَا) أي: إن لم يكنِ الحكمُ بضرورة النسبة، ولا بدوامِها، ولا بفعليَّتها، بل يكونُ الحكمُ بعدم ضرورةِ خلافِ النسبةِ؛ (فَالمُمْكِنَةُ العَامَّةُ(١٠).

كقولنا: "كلُّ نارِ حارَّةٌ بالإمكانِ العامِّ"، فحُكِمَ فيها بعدم ضرورةِ السلب"؛ إذ السلبُ خلافُ النسبةِ، ولو لم يكن عدمُ ضرورةِ السلب؛ لم يكن الإيجابُ ممكناً.

[-/ ٨٨] وكقولنا: "لا شيء من الحارَّ ببارد بالإمكان العامِّ"، فحُكِمَ فيها

⁽٣) أي: سلب الحرارة. [دسوقي].



⁽۱) اعلىم أن الإمكان العام: سلبُ الضرورة عن الطرف المخالف. والإمكان الخاص: سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق. والطرف الموافق: ما أفادته القضية من النسبة. والطرف المخالف: هو خلاف النسبة. [دسوقي].

ثم إن الإمكان العام يفسّر تارةً بسلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم كما ذكر، وتارةً بسلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق؛ فبإن إمكان الإيجاب معناه عدمُ امتناع الإيجاب، أو عدم ضرورة السلب، وكذا الحال في إمكان السلب، والتعبيران متساويان كما في السيد. [عطار].

⁽٢) أي: يصحّ أن تكون حارة، وصحته إذا لم يكن السلب واجباً. [دسوقي].





بعدم ضرورةِ الإيجاب؛ إذ الإيجابُ خلافُ النسبة'''، ولو لم يكن عدمُ ضرورةِ الإيجاب؛ لم يكن السلبُ ممكناً.

فمعنى الموجِبة: أنَّ سلبَ الحرارة عن النَّار ليس بضروريِّ.

ومعنى السالبة: أنَّ إيجابَ البرودة للحارِّ ليس بضروريٌّ.

وسمِّيت ممكنةً؛ لاشتمالها على معنى الإمكان، وعامَّةً لكونها أعمَّ من الممكنة الخاصَّة التي ستعرفُها في المُركَّبات.

(فَهَاذِهِ) القضايا المذكورةُ (بَسَائِطُ)؛ لأنَّ معناها إمَّا إيجابٌ فقط، أو سلتٌ فقط.

⁽۱) *في* (م): (السلب).





[أقسامُ الموجَّهَةِ المركَّبَةِ ا

وأمَّا المركَّباتُ فسبعٌ، وهي بعينها البسائطُ المذكورة، لكن مع تقييدها باللَّدوام الذاتيِّ، أو اللاضرورة الذاتيِّة (١)، كما قال:

(لَهُ ١٨٩) (وَقَدْ تُقَيَّدُ) المشروطةُ والعرفيَّةُ (الْعَامَّتَانِ، وَ) تُقَيَّدُ (الْوَقْتِيَّانِ) أي: الوقتيَّة والمنتشرةُ (المُطْلَقَتَانِ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ) أي: قد تُقيَّدُ كلُّ واحدةٍ من هذه القضابا المذكورة باللادوام الذاتيِّ.

(فَتُسَمَّى) المشروطةُ العامَّة المقيَّدة باللادوام: (المَشْرُوطَةَ الخَاصَة) منصوبٌ على أنَّه مفعول "تُسمَّى".

(۱) ينبغي أن يعلم أن الضرورة خمس: الأزلية: وهي الحاصلة أزلًا وأبداً؛ كقولنا: "الله تعالى عالم بالضرورة الأزلية". والذاتية: أي الحاصلة ما دام ذات الموضوع موجوداً. والوصفية: وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع. والضرورة بحسب وقت إما معين، أو غير معين بشرط المحمول، وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه، بشرط ثبوت المحمول، أو سلبه.

وأن للدوام ثلاثة أقسام: الدوام الأزلي: وهو أن يكون المحمول ثابتاً للموضوع أو مسلوباً عنه أزلاً وأبداً؛ كقولنا: "كل فلك متحرّك بالدوام الأزلي". والدوام الذاتي: وهو أن يكون المحمول ثابتاً أو مسلوباً ما دام ذات الموضوع موجوداً. والدوام الوصفي: وهو أن يكون الثبوت أو السلب ما دام ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العنواني. أفاده في «شرح المطالع».

إذا علمت هذا؛ فتقييد الضرورة المنفية بالذاتية للاحتراز عمّا عداها، وكذا الدوام، ولكن الشارح خصص المحترز عنه بالضرورة الوصفية والدوام الوصفي؛ ولعل ذلك باعتبار أن المعتبر في الضرورة والدوام إنما هو الذاتي والوصفي دون البقية. تأمل. [عطار].









- (وَ) تُسمَّى العرفيَّةُ العامَّة المقيَّدةُ باللادوام: (الْعُرْفِيَّة الخَاصّة).
 - (وَ) تُسمَّى الوقتيَّةُ المطلقةُ المقيَّدةُ به: (الْوَقْتِيَّةَ).
 - (وَ) تُسمَّى المنتشرةُ المطلقةُ المقيَّدةُ به: (المُنتَشِرة).

١ - [المشروطة الخاصة]:

فالمشروطةُ الخاصَّة إن كانت موجِبةً، كقولنا: "بالضرورة كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"؛ فتركيبُها من:

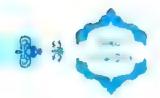
- مشروطة عامَّةٍ موجِبةٍ، وهي الجزء الأوَّل.
- ومطلقة عامَّة سالبة، وهي مفه وم اللادوام؛ لأنَّ إيجابَ المحمولِ للموضوعِ إذا لم يكن دائماً، كانَ السلبُ متحقِّقاً في الجملة، وهو معنى المطلقة العامَّة السالبة، أي: قولنا((): "لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل".

وإن كانت سالبة -كقولنا: "بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"- فتركيبُها من:

- سالبة مشروطة عامَّة هي الجزءُ الأوَّل.
- وموجِبة مطلقة عامّة هي مفهومُ اللادوام؛ لأنَّ سلبَ المحمولِ عن الموضوع إذا لم يكن دائماً؛ كان الإيجابُ متحقّقاً في الجملة، وهو [د/٤٠]

⁽١) بيان للمطلقة العامة السالبة. [دسوقي].





معنى الموجِبة المطلقة العامّة؛ أي: قولنا: "كلُّ كاتبِ ساكنُ الأصابع بالفعل".

ومن ههنا تبيّن أنَّ الاعتبارَ في إيجاب القضيَّة المركَّبةِ وسلبِها؛ بإيجاب القضيَّة المركَّبةِ وسلبِها؛ فإن كان الجزءُ الأوَّلُ موجِباً كانت القضيَّة الرّ١٩] موجِبةً، وإن كان سالباً كانت سالبةً، والجزءُ الثاني مخالفٌ للجزء الأوَّلِ في الكيف؛ أي: الإيجابِ والسلب، وموافقٌ له في الكمَّ؛ أي: الكليَّة والجزئيَّة، وسيجيء لهذا زيادةُ تحقيقٍ.

٢- [العرفيَّة الخاصَّة]:

ومثال العرفيَّة الخاصَّة إيجاباً أو سلباً ما مرَّ في المشروطةِ الخاصَّة.

وتركيبِها من:

- العرفيَّةِ العامَّةِ هي الجزء الأول(١٠).
- والمطلقة العامَّة، التي هي مفهومُ اللادوام كما عرفت.

وإنَّما قبَّدَ اللادوامَ فيهما بالذاتيِّ؛ لأنَّ المشروطةَ الخاصَّة -على ما عرفتها- هي المشروطةُ العامَّة العامَّة المقيَّدة باللادوام، والعرفيَّة الخاصَّة هي العرفيَّة المقيَّدةُ به أيضاً.

ويمتنعُ تقييدُ العرفيَّةِ والمشروطةِ العامَّتَين باللادوام الوصفيِّ، إذ في

⁽١) (هي الجزء الأول) زيادة من (م) ليست في باقي النسخ.







كلَّ واحدة منهما دوامٌ بحسَبِ الوصف؛ أمَّا العرفيَّةُ العامَّةُ فظاهرٌ، وأمَّا المشروطةُ العامَّةُ فظاهرٌ، وأمَّا المشروطةُ العامَّةُ فلأنَّها ضروريّة بحسب الوصف، فيكونُ دواماً بحسَبِ الوصفيِ الوصفي الوصفيِ الوصفيِّ، [ل ٩٢] الوصفي لا محالة، والدوامُ الوصفيِّ يمتنعُ أن يقيَّدَ باللادوام الوصفيِّ، [ل ٩٢] بل إذا أُريدَ تقييدُه بقيدٍ صحيحٍ فلا بدَّ أن يقيَّدَ باللادوام الذاتيِّ، ويكونُ الحكمُ حينتَذِ بضرورة النسبةِ أو دوامِها بحسَبِ الوصف مقيَّداً باللادوام بحسَبِ الوصف مقيَّداً باللادوام بحسَبِ النات.

وتسمينهما بالخاصّتين؛ لكونهما أخصّ من المشروطة والعرفيّةِ العامّتين اللَّتين عَرَفتَهُما في البسائط؛ إذ كلَّما وُجِدَ الخاصّتان وُجِدَ العامّتان، ولا عكسَ.

٣- [الوقتيّة]:

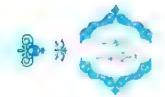
وأمَّا الوقتيَّة فهي إن كانت موجِبةً -كقولنا: "بالضرورة كلُّ قمرٍ منخسِفٌ وقتَ حيلولةِ الأرضِ بينَه وبينَ الشمسِ لا دائماً"- فتركيبها من:

- موجِبةٍ وقتيَّةٍ مطلقةٍ هي الجزء الأوَّل.
- وسالبةٍ مُطلَقةٍ عامَّةٍ هي مفهومُ اللادوام.

وإن كانت سالبة -كقولنا: "بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع (١) لا دائماً "- فتركيبها من:

⁽١) هو أن يكون ربع الفلك بين الشمس والقمر، وإذا كان كذلك لا ينخسف أصلاً؛ لعدم الحيلولية. [عطار].





- سالبة وقتيَّة مطلقة هي الجزء الأوَّل.
- وموجِبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي مفهومُ اللادوام.

[مروع] فالوقتيّة: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة ثبوتِ المحمولِ للموضوعِ، أو سلبِه عنه، في وقتٍ معيّنٍ من أوقاتِ وجودِ الموضوع مقيّداً باللّادوام بحسَب الذات.

٤-[المنتَشِرَة]:

والمنتشِرةُ: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقتٍ غيرِ معيَّنِ مقيداً بـ "لا دائماً"(١) بحسَبِ الـذات.

[د/٤١] وتركيبُها من:

- موجبة منتشرة مطلقة [هي الجزء الأوَّل. وسالبة مطلقة عامَّة هي مفهوم اللادوام. إن كانت موجِبةً.
- ومن سالِبَةٍ منتشرةٍ مطلقةٍ، وموجِبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي مفهومُ السلادوام](٢). إن كانت سالبةً.

ومثالها إيجاباً: قولنا: "بالضرورة كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ في وقتٍ ما لا دائماً".

[ل/ ٩٤] وسلباً: قولنا: "بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفَّسٍ في وقتٍ ما لا دائماً".

⁽١) (مقيداً بلا دائماً) في النسخ الأخرى: (لا دائماً)، والمثبت من (م).

⁽٢) ما بين معكوفين في (م): (ومن سالبة وموجبة مطلقة عامة إن كانت موجبةً، وبالعكس).





٥ - [الوجوديَّة اللَّاضَرُوريَّة]:

(وَقَدْ تُقَيَّدُ المُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّاضِرُورَةِ الذَّاتِيَّةِ، فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ اللَّاضَرُ وريَّــةً).

وهي إن كانت موجِبةً -كقولنا: "كلُّ إنسانِ ضاحكٌ بالفعل لا بالضرورةِ"- فتركيبها من:

- موجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي الجزء الأوَّل.

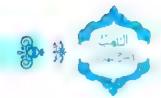
- وسالبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ هي مفهوم اللاضرورة؛ لأنَّ إيجابَ المحمولِ للموضوع إذا لم يكُن ضروريّاً؛ كان هناكَ عدمُ ضرورةِ الإيجاب، وهو السالبة الممكنة العامَّة؛ أي: قولنا: "لا شيءَ من الإنسانِ بضاحِكِ بالإمكانَ العامِّ".

وإن كانت سالبة -كقولنا: "لا شيءَ من الإنسان بضاحكِ بالفعل لا بالضرورة"- فتركيبها من:

- سالبة مطلقة عامّة هي الجزء الأوّال.

- وموجِبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ هي مفهوم اللاضرورة؛ لأنَّ السلبَ إذا لـم يكن ضروريّاً؛ كانَ هناكَ عدمُ ضرورةِ السلب، وهو الموجبةُ الممكنةُ العامَّة؛ أي: قولنا: "كلَّ إنسانِ ضاحكٌ بالإمكان العامِّ". [40/5]

واعلم أنَّ تقييد المطلقة العامَّة وإن صبح باللاضرورة الوصفيَّة،



إلَّا أنَّهم لم يعتبروا هذا التركيب، ولم يتعرَّفوا أحكامَهُ ' ' ولهذا فيَّدَ اللاضرورة بالذاتيَّةِ.

٦ - [الوجوديَّةُ اللَّادائمةُ]:

(أَوْ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ) عطفٌ على قوله: "باللَّاضرورة"؛ أي: المطلقةُ العامَّةُ قد تكونُ مقيَّدةً باللَّاضرورة، وتسمَّى "الوجوديَّةَ اللَّاضروريَّةَ"، كما عرفتها.

وقد تكونُ مقيَّدةً باللادوام، (وَتُسَمَّى: الوُجُودِيَّةَ اللَّادَائِمَةَ)، كقولنا: "كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعلِ لا دائماً"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بضاحكِ بالفعل لا دائماً".

وتركيبها: من مُطلقتَين عامَّتَين؛ إذ الجزءُ الأوَّل مطلقةٌ عامَّةٌ، والجزء الثاني هو اللَّدوامُ، وقد عرفتَ أنَّ مفهومَهُ مُطلقةٌ عامَّةٌ، فتكون مركَّبةً من مطلقتَين عامَّتين، إحداهما موجِبةٌ والأخرى سالبةٌ، فإنَّ الجزءَ الأوَّلَ إن مطلقتَين عامَّتين، يكونُ مفهومُ اللَّدوام سالبةٌ، وبالعكس كما عرفتَ غيرَ مرَّةٍ.

٧- [الممكنةُ الخاصّة]:

(وَقَـدْ تُقَيَّـدُ المُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ) أي: الممكنةُ العامَّة -وهي التي حُكِمَ فيها بلاضرورةِ الجانبِ المخالِفِ للنسبةِ - قد تُقَيَّدُ (بِلَاضَـرُورَةِ الجَانِبِ

 ⁽¹⁾ معناه: لـم يطلبوا معرفة أحكامه، وعدم الطلب نتيجة عدم الاعتبار لاعلتُ كما تُوهِم، وعلّـة عدم الاعتبار عدم الحاجة. اهـ عصام. [عطار].





المُوَافِقِ) للنسبةِ (أَيْضاً)، حتَّى يكونَ الحكمُ بلاضرورة الجانبَين، (وَتُسَمَّى) حينت في: (المُمْكِنَةَ الخَاصَّةَ).

كقولنا: "كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِّ"، و"لا شيءَ من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاصِّ".

والمعنى في الموجِبة والسالبة: أنَّ ثبوتَ الكتابةِ للإنسانِ، وسلبَها عنه ليس ضروريّاً، فيكونُ الحكمُ فيها بلاضرورةِ الجانِبَين، أي: السلبِ والإيجابِ.

وتركيبُها: من ممكنتين عامَّتين، إحداهما موجِبةٌ، والأخرى [- ١٩] سالبةٌ، لكن لا فرق بينَ موجِبتها وسالِبَتها بحسبِ المعنى، بل الفرق إنّما يحصلُ بحسبِ التلفُّظِ، فإن عَبَّرتَ بالعبارة الإيجابية فموجبةٌ، أو [: ٤٤] بالعبارة السلبيَّة فسالبةٌ.

(وَهَـذِهِ) القضايا السبعُ المذكورةُ (مُرَكَّبَاتٌ؛ لِأَنَّ اللَّادَوَامَ إِنَّارَةً إِلَى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ، مُخَالِفَتَى الْكَيْفِيَةِ، مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ، مُخَالِفَتَى الْكَيْفِيَةِ، مُوافِقَتَى الْكَيْفِيَةِ، مُوافِقَتَى الْكَمِّيَةِ لِمَا قُيِّدَ بِهِمَا).

فقوله: "مُخَالِفَتَيِ الْكَيفِيَّةِ مُوَافِقَتَيِ الكَمِّيَّةِ" صفتانِ للمطلقةِ العامَّة والممكنةِ العامَّة.

والكيفيَّةُ: عبارةٌ عن الإيجاب والسلب.

والكمِّيَّة: عبارةٌ عن الكليَّة والجزئيَّة.





وقوله: "لِمَا قُيِّدَ"؛ الجارُّ يتعلَّقُ بالمخالَفَةِ والموافَقَةِ، و"ما" عبارةٌ عن القضيَّة، والضميرُ الذي في "قُيِّدَ" راجع إليه باعتبار اللفظِ، والضميرُ المثنَّى في «بهما» عائدٌ إلى اللَّدوام، واللاضرورةِ.

اله (الله الله المعنى: أنَّ القضايا السبعَ المذكورة مركَّباتٌ؛ لكونها مقيَّدةً بالسّرورة والسَّدوام أو اللَّاضرورة، والسَّدوام إشارةٌ إلى مطلقة عامَّة، واللَّاضرورة إلى ممكنة عامَّة، مخالِفَتَين للقضيَّة المقيَّدة بهما بحسب الكيف، موافِقتَين لها بحسب الكمْ ؛ فتكونُ القضايا المقيَّدة بهما مركَباتٍ؛ لاشتمال معناها على إيجابٍ وسلبٍ.











والشرطيَّة تنقسمُ إلى: متَّصلةٍ، ومنفصلة. وكلُّ واحدةٍ منهما تنقسمُ إلى أقسام كما قال:

١ - [الشرطيّةُ المتّصِلَةُ]:

(الشَّرْطِيَّةُ) إِمَّا (مُتَّصِلَةٌ؛ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ) نسبةٍ (أُخْرَى).

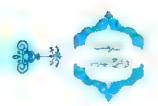
كقولنا: "إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ"، فإنّه حُكِمَ فيها بشوتِ نسبةٍ هي وجودُ النهارِ، على تقدير نسبةٍ أخرى وهي طلوعُ [٩٠٠] الشمس، وهذه هي المتّصلةُ الموجبة.

(أَوْ نَفْيِهَا) عطفٌ على قوله "بثبوتِ نسبةٍ"، أي: المتَّصلةُ إمَّا حُكِمَ فيها بثبوتِ نسبةٍ على تقدير أخرى وهي الموجبة، أو بنفي نسبةٍ على تقدير أخرى وهي المتَّصلةُ السالبة.

واعلم أنَّ ثبوتَ نسبةٍ على تقدير أخرى، عبارةٌ عن الاتِّصال بين النسبتين، فالحكمُ بنفيها يكونُ عبارةً عن سلب الاتِّصالِ.

فالمتصلة السالبة هي التي حُكِمَ فيها بسلبِ الاتّصال، لا باتّصالِ السلبِ، فإنَّ ما حُكِمَ فيه باتّصالِ السلبِ موجِبة، لا سالبة .





فإذا قلنا: "ليس إن كانت الشمسُ طالعة، فالليلُ موجودٌ" كانت سالبةً؛ لأنَّ الحكمَ فيها بسلبُ الاتِّصالَ (١).

وإذا قلنا: "إن كانتِ الشمسُ طالعةً فليسَ الليلُ موجوداً" كانت موجبةً؛ لأنَّ الحكم فيها باتَّصال السلبِ.

[أقسامُ الشرطيَّةِ المتَّصِلَّةِ]:

أ. [لزوميَّة]:

[نربه] ثسمَّ المتَّصلةُ سواءٌ كانت موجِبةً أو سالبةً، إمَّا (لُزُومِيَّةُ، إِنْ كَانَ المعَدَّمُ والتالي، كالمثالَين المعَدَّمُ والتالي، كالمثالَين المذكورَين، فإنَّ الحكم بالاتِّصال أو سَلبِه (لِعَلَاقَةٍ) بينَ المقدَّم والتالي، كالمثالَين المذكورَين، فإنَّ الحكم بالاتِّصال أو سَلبِه فيهما ليسَ بمجرَّدِ اتِّفاق المذكورَين، فإنَّ الحكم بالاتِّصال أو سَلبِه فيهما ليسَ بمجرَّدِ اتِّفاق المقدَّم والتالي في الواقع، بل لعلاقة بينهما تُوجِبُ ذلك.

والمرادُ بالعلاقة: ما بسببه يستلزمُ المقدَّمُ التاليَ.

ب. [اتفاقية]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن الحكمُ بالاتِّصالِ أو سَلبِه لعلاقةٍ، بل يكونُ لمجرَّد اتِّفاقِ المقدَّم والتالي؛ (فَاتَّفَاقِيَّةٌ).

كقولنا: "إن كان الإنسانُ ناطِقاً فالحمارُ ناهقٌ" في الموجبة، فإنَّه

⁽١) أي: ليس وجود الليل لازماً لطلوع الشمس، فالاتصال هنا هو اللزوم، وليس المراد أن تكون التالية متصلة بالأولى؛ أي: ليس فاصلاً بينهما. [دسوقي].







حُكِمَ فيها بالاتّصال، لكن لا لعلاقة ؛ إذ لا علاقة بين ناطِقِيَّة الإنسان وناهقيَّةِ الحمار، بل لمجرَّدِ اتِّفاق الطرفين وصِدقِهما في الواقع؛ لأنَّهما وُجِدَا كذلك.

وكقولنا للأسود اللَّكاتب: "ليسَ البَّهَ إذا كانَ هذا أسودُ فهو كاتبً" في السالبة.

فالاتّفاقيّة الموجبة: هي التي حُكِمَ فيها بشوتِ الاتّفاقِ. والسالبة: هي التي حُكِمَ فيها بشوتِ الاتّفاقِ.

وكذا اللزوميَّة الموجِبَةُ حُكِمَ فيها بثبوتِ اللزوم. والسالبةُ حُكِمَ فيها بثبوتِ اللزوم. فيها بسلب اللزوم.

٢- [الشرطيَّة المنفصلة، وأقسامها]:

اً. [الحقيقيّة]:

(وَمُنْفَصِلَةٌ) بالرفع؛ عطفٌ على قوله: "متَّصلةٌ".

أي: الشرطيَّة: إمَّا متَّصلةٌ: إن حكم فيها بشوت نسبةٍ أو نَفيها على تقدير أخرى كما مرَّ، وإمَّا منفصلةٌ: (إنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي نِسْبَتَيْنِ، أَوْ لَا تَنَافِيهِمَا صِدْقاً وَكَذِباً، وَهِيَ الحَقِيقِيَّةُ('').

⁽١) سميت بذلك لاحتوائها على كمال الانفصال، فكأنها حقيقة المنفصلة، وضابطها: أن تتركب من الشيء ونقيضه. [دسوقي].







فالمنفصلةُ الحقيقيَّة: هي التي حُكِمَ فيها بتنافي نسبتَين، أو عدمِ تنافيهما في الصدقِ والكذب معاً.

وهي: إمَّا موجبةٌ، أو سالبةٌ.

[١٠٢/٥] فالموجبة: هي التي حُكِم فيها بتنافي نسبتَين في الصدق والكذبِ معاً؛ كقولنا: "هذا العددُ إمّا زوجٌ أو فردٌ"، فإنَّ زوجيَّة العددِ وفرديَّت متنافيان في الصدق والكذب، أي: لا يصدقان ولا يكذبان.

والسالبة: هي التي حُكِم فيها بعدم تنافي نسبتَين في الصدقِ والكذب؛ كقولنا: "ليس البتَّةَ إمَّا أن يكونَ هذا أسود أو كاتباً"، فإنَّهما يصدقان ويكذبان، فلا منافاة بينهما صدقاً وكذباً.

ب. [مانِعةُ الجمعِ]:

(أَوْ صِدْقاً فَقَطْ) عطفٌ على قوله "صدقاً وكذباً"؛ أي: إن كان الحكم بتنافي نسبتين، أو عدم تنافيهما في الصدق فقط؛ (فَمَانِعَةُ الجَمْعِ).

وهي أيضاً: إمَّا موجبةٌ، أو سالبةٌ.

فالموجبة: هي التي حُكِم فيها بتنافي الجزأين في الصدقِ فقط؟ كقولنا: "هذا الشيء إلَّا شجرٌ أو حجرٌ"، فإنَّهما لا يصدقان، ولكن يكذبان بأن يكون إنساناً.

والسالبة: هي التي حُكِمَ فيها بعدم تنافي الجزأين في الصدق







فقط؛ كقولنا: "ليس إمَّا أن يكونَ هذا الشيءُ لا شجراً ولا حجراً"، فإنَّهما يصدقان ولا يكذبان؛ وإلَّا لكانَ شجراً وحجراً معاً.

ج. [مانِعَةُ الخُلُوّ].

(أَوْ كَذِباً فَقَطْ) عطفٌ على قوله: "صدقاً وكذباً"؛ أي: وإن حُكِمَ فيها بتنافي نسبتَين، أو عدمِ تنافيهما في الكذب فقط؛ [٥٠] (فَمَانِعَةُ الخُلُوِّ). [د/٤٤] وهي: إمَّا موجبةٌ، أو سالبةٌ.

فالموجبة: كقولنا: "زيدٌ إمَّا أن يكونَ في البحرِ أو لا يغرقَ"، حُكِمَ فيها بتنافي الجزأين في الكذبِ؛ لأنَّ الكونَ في البحرِ مع عدمِ الغرقِ يصدقان ولا يكذبان، وإلَّا لغَرِقَ في البَرِّ(').

والسالبة: كقولنا: "ليسَ إمَّا أن يكونَ هذا الشيءُ شجراً أو حجراً"، حُكِمَ فيها بعدمِ تنافي الجزأين في الكذب، وإلَّا لَكَانَ شجراً وحجراً معاً. فالمنفصلة ثلاثة أقسام: حقيقيَّة، ومانعة الجمع، ومانعة الخلوِّ.

⁽۱) أي: إنّهما لو كذبا -أي: ارتفعا- للزم ذلك؛ لأن أحد جزأي مانعة الخلو وجوديّ، وهو الكون في البحر، والآخر عدميّ وهو "لا يغرق"، وكذبُ هذين الجزأين بارتفاعهما، ورفعُهما يستلزم وجود نقيضهما؛ بأن يُجعَلَ موضع الجزء الوجودي عدمُه، وموضع العدمي وجودُه؛ وعدمُ الكون في البحر الكونُ في البر؛ لأنّ المراد بالبحر ما يحصل فيه الغرق، فعدمُه البرّ، وعدمُ عدمِ الغرق الغرق وذلك يقتضي الكون في البر ويغرق. [عطار].







[انقسام المنفصلة إلى: عنادية واتفاقية].

(وَكُلُّ مِنْهَا) أي: من أقسامِ المنفصلةِ، (عِنَادِيَّةٌ، إِنْ كَانَ التَّنَافِي) بينَ الجزأين (لِذَاتِ الجُزْأَيْنِ)، كالتنافي بينَ الزوجِ والفردِ، والشجرِ والحَجرِ، والحَجرِ، والحَجرِ، وكونِ زيدٍ في البحرِ أو لا يغرقُ، فإنَّه لذاتِهما(١) لا لمجرَّد اتَّفاقِهما.

[م/ ٢١] فالعناديّة: حُكِمَ فيها بالتنافي لذاتِ الجزأين؛ أي: حُكِمَ بأنَّ مفهومَ أحدِهما منافٍ لمفهوم الآخرِ.

(وَإِلّا) أي: وإن لم يكنِ التنافي لذاتِ الجزأين؛ (فَاتَّفَاقِيَّةٌ)؛ فهي: التي خُكِمَ فيها بالتنافي لا لذاتِ الجزأينِ، بل لمجرَّدِ أَنِ اتَّفَقَ في الواقعِ أن يكونَ بينهما منافاةٌ، وإن لم يقتضِ مفهومُ أحدهما أن يكونَ منافياً لمفهوم الآخر.

[١٠٣/] كقولنا للأسود اللَّاكاتب: "إمَّا أن يكونَ هذا أسودَ أو كاتباً"، فإنَّه لا منافاة بينَ مفهومَي الأسودِ والكاتبِ، لكن اتَّفقَ تحقُّقُ السواد وانتفاءُ الكتابة، فلا يصدقان؛ لانتفاءِ الكتابة، ولا يكذبان؛ لوجود السواد.

هذا في الحقيقيَّةِ، وأمَّا مانعةُ الجمعِ والخلوِّ؛ فيمكن استخراجُهما من هذا المثال(٢).

 ⁽٢) فيكون بعينه مثالًا لمانعة الجمع إذا قلناه في الأبيض اللاكاتب، ويكون بعينه مثالًا
 لمانعة الخلو إذا قلناه في الأسود الكاتب. [عطار].



⁽١) أي: العناد، لذاتهما: أي لذات الجزأين. [عطار].





[انقسام الشرطيَّةِ إلى كليَّةٍ، وجزئيَّة، وشخصيَّة، ومُهمَلَّة]:

(ثُمَّ الحُكْمُ) باللزوم والعناد وغيرهما (فِي الشَّرْطِيَّةِ) المتَّصلةِ أو المنفصلة؛ (إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ) من الأزمانِ والأوضاعِ ثابتاً (لِلْمُقَدَّم؛ فَكُلِّيَةٌ) أي: فالشرطيَّةُ كليَّةٌ.

كقولنا: "كلَّما كانَ زيدٌ إنساناً فهو حيوانٌ"، فالحكم بلزوم الحيوانيَّة للإنسانِ ثابتٌ على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدَّم.

(أَوْ بَعْضِهَا) بالجرِّ؛ عطفٌ على "جميعِ التقاديرِ"؛ أي: إن لم يكن الحكمُ على جميعِ التقاديرِ من الأزمانِ والأوضاعِ، بل يكونُ على بعض التقاديرِ من الأزمانِ والأوضاعِ، بل يكونُ على بعض التقاديرِ والأزمان؛ فلا يخلو من أن يكونَ على بعضِ التقاديرِ والأزمانِ مطلقاً، أو على بعضها معيَّناً.

فإن كانَ على بعضِها (مُطْلَقاً) من غير تعيينٍ؛ (فَجُزْئِيَّةٌ)؛ نحو قولنا: "قد يكونُ إذا كانَ الشيءُ حيواناً كان إنساناً"، فإنَّ الحكم باللزوم ليس على جميع الأزمانِ والأوضاع، بل على بعضِها مطلقاً.

(أَوْ مُعَيَّناً) عطفٌ على قوله: "مطلقاً"؛ أي: إن كان الحكمُ على بعض الأزمانِ معيَّناً؛ (فَشَخْصِيَّةٌ)؛ كقولنا: "إن جِئتَني اليوم أكرمتُكَ".

فعُلِمَ أَنَّ الأوضاعَ والأزمانَ في الشرطيَّة بمنزلةِ الأفرادِ في الحمليَّة.







فإن كانَ الحكمُ باللُّزوم والعنادِ في زمانٍ معيَّنِ؛ فشخصيةٌ ومخصوصةٌ، وإلَّا فإن بيِّنَ كمِّيَّةُ الزمان جميعُه أو بعضُه؛ فمحصورةٌ، (وَإِلَّا فَمُهْمَلَةٌ).

وما به بيان الكمِّيَّة يسمَّى "سُوراً".

[ن/١٠٤] فسُورُ الموجِبةِ الكلّيّة من المتّصلة: "كلّما"، و"مَهما"، و"متى". ومِنَ المنفصلةِ: "دائماً".

وسور السالبة الكليَّة منهما: "ليس البتَّة".

وسُورُ الموجبة الجزئيَّة منهما: "قد يكون".

والسالبة الجزئيّة منهما: "قد لا يكون".

وإطلاقُ لفظةِ "لو"، و"إن"، و"إمَّا" في الاتِّصالِ والانفصالِ للإهمال.

[ما يتركَّبُ منه طرفًا الشرطية]:

(وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ) أي: المقدَّم والتالي، وإن كانا بعدَ التركيبِ قضيَّةً واحدةً، لكنَّهما (فِي الأَصْل قَضِيَّنَانِ):

إمَّا (حَمْلِيَّتَاذِ)؛ كقولنا: "كلَّما كانَ الشيءُ إنساناً فهو حيوانُّ""، و"إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً"".

⁽٢) مثالٌ للشرطية المنفصلة المركبة من حمليتين.



⁽١) مثالٌ للشرطية المتصلة المركبة من حمليتين.





(أَوْ مُتَّصِلَتَانِ)، كقولنا: "كلَّما إذا كانَ الشيءُ إنساناً فهو حيوانٌ، فكلَّما لم يكن الشيءُ إنساناً"(''، و"إمَّا أن يكون فكلَّما لم يكن الشيءُ حيواناً فهو لم يكن إنساناً"(''، و"إمَّا أن يكون إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ، وإمَّا أن لا يكونَ '' إن كانت الشمسُ طالعةً لم يكن النهارُ موجوداً"(").

(أَوْ مُنْفَصِلْتَانِ) كقولنا: "كلَّما كانَ دائماً إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً، فدائماً إمَّا أن يكونَ منقسماً بمتساوِيَين أو غيرَ منقسم "(٤)، و"إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً، وإمَّا أن يكونَ العددُ لا زوجاً أو لا فرداً"(٥).

(أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ) في الحمل والاتّصال والانفصال، بأن يكونَ طَرَفَاها؛ إمّا حمليّة ومتّصلة ومتصلة، والأمثلة على المتأمّل (١).

ومشال المتصلة والمنفصلة: "إن كان كلما كانت الشمس غاربة فالليل موحود"، فإما أن تكون الشمس غاربة وإما أن لا يكون الليل موجوداً". [دسوقي].



⁽١) مثالٌ للشرطية المتصلة المركبة من متصلتين.

⁽٢) (أن لا يكونَ) سقطت من (ز).

⁽٣) مثالً للشرطية المنفصلة المركبة من متصلتين.

⁽٤) مثالً للشرطية المتصلة المركبة من منفصلتين.

⁽٥) مثالً للشرطية المنفصلة المركبة من منفصلتين.

 ⁽٦) مشالُ الحمليّة والمتصلة: "إن كان طلوع الشمس ملزوماً لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود".

ومثال الحملية والمنفصلة: "إن كان هذا عدداً فهو إما زوج أو فرد".



ثمَّ طرف الشرطيَّة، وإن كان اقبلَ التركيبِ قضيَّتين تامَّتَين، (إِلَّا أَنَّهُما خَرَجَنَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الِانْصَالِ'' وَالإنْفِصَالِ'' عَنِ التَّمَام).

فإنَّ قولَنا: "الشمسُ طالِعةٌ" قضيَّةٌ، فتكون تامَّةً في الإفادة، لكن إذا أوردنا أداةَ الاتِّصالِ عليه وقلنا: "إن كانتِ الشمسُ طالعةً"؛ خرجت عن أن تكونَ قضيّةً، فتكونُ خارجةً عن التمام بزيادة أداةِ الاتِّصالِ.

[ن/١٠٦] وكذا قولُنا: "العددُ زوجٌ" قضيَّةٌ، وبزيادةِ أداةِ الانفصالِ عليه خرجت عن التمام.

ولقد فرغنا من تعريف القضايا وتقسيمِها إلى الأقسام، فحانَ لنا أن [د/٤٦] نشرعَ في بيان الأحكام، وعلى الله التوكُّل وبه الاعتصام.





⁽١) كـ"إن". [دسوقي].

⁽٢) ك"إمّا". [دسوڤي].







[بيان أحكام القضايا]



وهو حقيقٌ بالتقديم على سائر الأحكام، لتوقُّفِ غيرِه عليه، فلذا قدَّمه وقال في تعريفه:

(التَّنَاقُضُ: اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ)؛ خَرَجَ اختلافُ مفردين، ومفردٍ وقضيَّةٍ.

ثم الاختلافُ قد يكون بحيثُ يلزمُ لذاتِه من صِدقِ كلِّ منَ القضيَّتين كذبُ الأخرى، ومن كذبِ كلِّ صدقُ الأخرى، وقد لا يكونُ كذلك.

وبقولِه: (بِحَيْثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ) أي: لذاتِ الاختلافِ (مِنْ صِدْقِ كُلُ) من القضيَّتِينِ (كَذِبُ الأُخْرَى، وَبِالْعَكْسِ)؛ خرجَ الاختلافُ الذي لا يلزمُ منه ذلك؛ فإنَّه لا يوجِبُ تحقُّقَ التناقضِ؛ كالاختلاف الذي بين قولنا: "زيدٌ ساكنٌ، زيدٌ ليسَ بمتحرِّكٍ"، فإنَّه لا يُوجِبُ تحقُّقَ التناقضِ؛ لصدقِ كلِّ من القضيَّين.

وكالاختلاف اللذي بين قولنا: "زيد إنسان، زيد ليس بناطق"، المرادا المرادا المراد المراد



الاختلاف، بل [بواسطة أنَّ إيجابَ إحداهما في قوَّة إيجاب الأخرى. وسلبَ إحداهما في قوَّة إيجاب الأخرى.

[الاختلافُ المعتبرُ في تحقق التناقض]:

ثمَّ بيَّنَ الاختلافَ المعتبر في تحقُّق التناقضِ فقال:

(وَلَا بُدَّ) في التناقضِ (مِنَ الإخْتِلَافِ) أي: اختلاف القضيَّتين:

- (فِي الْكَيْفِ)، أي: الإيجابِ والسلبِ.
- (وَ) في (الْكُمِّ)، أي: الكليَّةِ والجزئيَّةِ.
- (وَ) في (الجِهَـةِ) أي: الضرورةِ، والإمكانِ، والـدوامِ، والإطـلاقِ، وغيرِهـا من الجهـات.

 ⁽١) ما بين معكوفين في (م): (لأن قولنا: "زيد ليس بناطق" في قوة قولنا: "زيد ليس بإنسان"، وإما لأن قولنا: "زيد إنسان" في قوة قولنا: "زيد ناطق").





فالقضيَّتان إن كانتا شخصيَّتَين؛ فلا بدَّ من الاختلاف في الكيف.

وإن كانتا محصورتَين؛ فلا بدَّ مع ذلكَ من الاختلافِ في الكمِّ، لصدقِ الجزئيَّتين وكذب الكليَّتين في كلِّ مادَّةٍ يكونُ الموضوعُ فيها أعمَّ (١٠.

وإن كانتا موجَّهتين؛ فلا بدَّ مع ذلك من الاختلاف في الجهة؛ لصدقِ الممكِنَتَين وكذبِ الضروريَّتَين في مادَّة الإمكانِ.

واعلم أنَّ المهملة من المحصوراتِ في الحقيقة؛ لما مرَّ من أنَّها في قوَّة الجزئيَّة، فحكمُها كحكمِها (٢).

[الاتحادُ المعتبرُ في التناقض]:

(وَالْإِتِّحَادِ) بِالجرِّ؛ عطفٌ على قوله: "الاختلاف".

أي: كما لابدَّ في تحقُّق التناقض من الاختلاف في الأمور الثلاثة المذكورة، وهي: الكيف، والكمُّ، والجهةُ؛ كذلك لابدَّ فيه من الاتِّحادِ (فِيمَا عَدَاهَا) أي: فيما عدا الكيفِ والكمِّ والجهة.

فلا بدَّ في التناقض من اختلافٍ واتِّحادٍ.

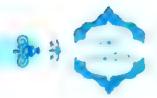
أمَّا الاختلاف: ففي الأمور الثلاثة المذكورة.

⁽٢) أي: حكم المهملة كحكم الجزئية، فإذا وقع الاختلاف بين المهملة والكلية تحقق التناقض بينهما، كما يتحقق بين الجزئية والكلية، كقولنا: "الحيوان إنسان" و"لا شيء من الحيوان بإنسان"، وأما إذا وقع بين المهملتين فلا يتحقق التناقض بينهما. [عطار].



⁽١) في المطبوع زيادة: (من المحمولِ)، ليست في النسخ الخطية.





وأمَّا الاتَّحاد: ففيما عداها، واختلف في ذلك:

فقيل: يجب الاتِّحادُ في ثمانية أشياء:

- الموضوعُ.
- والمحمولُ.
 - والزمانُ.
 - والمكان.
- والإضافةُ^(١).
 - والشرطُ.
- والقوة والفعلُ^(۲).
 - والجزءُ والكلُّ.

فلا يناقِضُ:

١. "زيدٌ قائمٌ"، "عمرٌو ليس بقائم "؛ لاختلاف الموضوع.

⁽٢) قبال عبد الحكيم: المراد بالقوة عبدم الحصول في زمان الحال مع إمكانه له، وبالفعل الحصول في الحال، وهما غير الإمكان والإطلاق اللذين من الجهات؛ ألا تسرى أنه يمكن تقييدهما بالإمكان والإطلاق العام، ففي الحقيقة هما قيدان للمحمول، وليسا بكيفية للنسبة. [عطار].



⁽١) هي النسبة المتكررة كالأبوة والبنوة. [عطار].





[1.9.]

- ٢. ولا "زيدٌ قائمٌ"، "زيدٌ ليس بقاعدٍ"؛ لاختلاف المحمول.
- ٣. ولا "زيدٌ قائمٌ"؛ أي: ليلاً، "زيدٌ ليس بقائمٍ"؛ أي: نهاراً؛ لاختلاف الزمان.
- ٤. ولا "زيد قائم"؛ أي: في المسجد، "زيد ليس بقائم"؛ أي: في السوق؛ لاختلاف المكان.
- ٥. ولا "زيد اب اب اب ابكر، "زيد ليس بأب اب العمرو؛ لاختلاف الإضافة.
- ٦. ولا "الجسمُ مفرِّقُ للبصر"؛ أي: بشرط كونه أبيض، "الجسمُ ليس بمفرِّقِ للبصرِ"؛ أي: بشرط كونه أسود؛ لاختلاف الشرط.
- ولا "الخمر في الدَّنِّ (١) مُسكِرٌ "؛ أي: بالقوَّة، "الخمرُ في الدَّنِّ السَّرِة الفعل.
 ليس بمُسكر "؛ أي: بالفعل؛ لاختلاف القوَّة والفعل.
- ٨. ولا "الزنجيُّ أسودُ"؛ أي: بعضُهُ، "الزنجيُّ ليسَ بأسودَ"؛ أي:
 كله؛ لاختلاف الجزء والكلِّ.

فهذه الوحداتُ الثمانيةُ، التي ذكرها القدماءُ في تحقُّق التناقضِ.

وأمّا عند المتأخّرين، فيكفي وحدتان: وحدةُ الموضوع، ووحدةُ [١١٠/١] المحمولِ، والوحداتُ الباقيةُ مندرجةٌ فيهما؛ فوحدةُ الشرطِ، والجزء، والحراء، والحراء، والحراء، والحراء، والحراء، والحراء، والحراء، والحراء، والحراء، والمكلّ؛ مندرجةٌ في وحدة الموضوع، ووحدةُ الزمان، والمكان،

⁽١) اللَّانُّ: وعاءٌ ضخم يشبه الجرّة. "المصباح المنير" (مادة: د ن ن).







والإضافة، والقوَّةِ والفعلِ؛ مندرجةٌ في وحدة المحمولِ، وذلك ظاهرٌ عند التأمُّل.

وعند المحقّقين أنَّ المعتبر في تحقَّق التناقيض: وحدةُ النسبةِ الحكميَّة، حتَّى يَرِدَ السلبُ والإيجابُ على شيءٍ واحدٍ، فإنَّ وحدتها تستلزمُ الوحداتِ الثمانيةِ، وعدم وحدةِ شيءٍ من الوحداتِ يستلزم اختلاف النسبة.

وإلَّا فلا حصرَ فيما ذكروه (١٠)؛ لارتفاع التناقضِ باختلافِ:

- الآلة؛ نحو: "زيدٌ كاتبٌ"؛ أي: بالقلم الواسطيِّ (١)، "زيدٌ ليسَ بكاتبٍ"؛ أي: بالقلم التركيِّ.

[د/ ٤٨] - والعلَّةِ؛ نحو: "النجَّار عاملٌ"؛ أي: للسلطان، "النجَّار ليس بعاملِ"؛ أي: لغيرِه.

- والمفعولِ به نحو: "زيدٌ ضاربٌ"؛ أي: ضارب عَمراً، "زيدٌ ليس بضاربٍ"؛ أي: بَكراً.

⁽٢) نسبة إلى "واسط" اسم بلد، والمرادبه: الكتابة الواسطية، وقوله: "بالقلم التركي" الكتابة التركية. [دسوقي].



⁽١) أي: وإلا يكن المعتبر وحدة النسبة بل المعتبر ما قالوه؛ فلا يصح حصر الوحدات فيما ذكروه؛ لعدم التناقض باختلاف الآلة، وحينئذ فيزاد على الوحدات التي ذكروها: الاتحاد في الآلة، والاتحاد في العلة، والاتحاد في المفعول، والاتحاد في التمييز، والاتحاد في الحال، وغير ذلك. [دسوقي].





- والمميّر، نحو: "عندي عشرون"؛ أي: درهما، "ليس عندي عشرون"؛ أي: ديناراً. إلى غير ذلك (١٠).

[كيفية التناقض في الموجَّهات البسيطة]:

واعلم أنَّ كيفيَّة التناقضِ في القضايا الغير (١) الموجَّهة معلومة بمجرَّد الاختلافِ في الكيف والكمِّ؛ وأمَّا القضايا الموجَّهة، فلا يُعلَمُّ حالُها بمجرَّد الاختلاف في الكيف والكمِّ والجهةِ؛ إذ الجهات كثيرةٌ لا يُعرَفُ أنَّ هذه الجهةَ مثلاً مناقضةٌ لأيِّ جهةٍ؛ فلهذا بيَّنَ حالَ القضايا الموجَّهة دون غيرها، فقال:

> (وَالنَّقِيفُ لِلضَّرُورِيَّةِ) هو (المُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ)؛ لأنَّ إثباتَ الضرورةِ في جانب الإيجاب -وهو مفهوم الضروريَّة الموجبة-؛ مناقضٌ لسلب الضرورة عن جانب الإيجاب؛ وهو مفهوم السالبة الممكنة (").

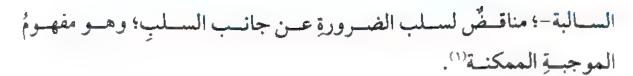
وكـذا إثبـاتُ الضرورةِ في جانـب السـلبِ -وهـو مفهـوم الضروريَّـة [١١١/١

⁽١) أجاب عبد الحكيم: بأنّ جميعَ ذلك داخلٌ في الاختلاف بالشرط، فإنّ المرادَبه قيدٌ اعتبُر في الحكم، سواءٌ كان وصفاً، أو آلةً، أو محلّا، أو غبرَ ذلك. [عطار].

⁽٢) كذا في النُّسخ، والصواب: (غير).

⁽٣) مشلًا: "كل إنسان حيوان بالضرورة" يناقضه "بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام"؛ فإن معناه سلب الضرورة عن الجانب المخالف، والجانب المخالف هنا هيو الإيجاب، فيكون حاصل المعنى: أنه لا ضرورة في ثبوت الحيوانية لبعض الإنسان، وهيو يناقض قولن: "كل إنسان حيوان بالضرورة". [عطار].





(وَ) النقيضُ (لِلدَّائِمَةِ) هو (المُطْلَقَةُ العَامَّةُ)؛ لأنَّ الإيجابَ في كلَّ الأوقات -وهو مفهومُ الدائمةِ الموجبةِ-؛ ينافي السلبَ في بعض الأوقات؛ وهو مفهوم المطلقة السالبة (١).

وكذا السلب في كلِّ الأوقات -وهو مفهومُ الدائمة السالبة-؛ ينافي الإيجابَ في بعض الأوقاتِ(")، وهو مفهومُ المطلقة الموجبة.

- (١) فمثل قولنا: "لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة" مناقضٌ لـ"بعيض الإنسان كاتب بالإمكان العام". [عطار].
- (٢) فمثل قولنا: "كل إنسان كاتب دائماً" بنافي قولنا: "ليس بعض الإنسان بكاتب بالإطلاق العام". [عطار].
- (٣) وإنما عبر بالمنافاة للإشارة إلى أنه ليس نقيضاً حقيقة ، بل لأنّه المساوي؛ لأن نقيض دوام السلب عدمُ دوام السلب، والثبوتُ في البعض لازمٌ له، ونقيض دوام الإيجاب رفعُه، ويلزم السلب في بعض الأوقات، سواء كان في جميع الأوقات أو لا، وهكذا يقال في البقية؛ فلفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد به نفسُ النقيض، كما في قوله: "نقيض الضروريةِ الممكنةُ"، وقد يراد به اللازم المساوي كما في قولهم: "نقيض الدائمةِ المطلقةُ العامة" فلفظ النقيض مستعملٌ في بعض المواضع فولهم: "نقيض الدائمةِ المطلقةُ العامة" فلفظ النقيض مستعملٌ في بعض المواضع في المعنى الحقيقي، وفي بعضها بالمعنى المجازي، أو في المعنى الأعمّ الصادق في المعنى الحقيقي، وفي بعضها بالمعنى المجاز؛ أي: ما يطلق عليه لفظ النقيض، كذا حقى عبد الحكيم. ثم إن إطلاق اسم النقيض عبل لازمه المساوي إنما يكون بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول؛ حتى لا يكون قولنا: "زيد ناطق" نقيضاً لقولنا: "زيد لبس بإنسان" وإن كان مساوياً لنقيضه؛ لأنّ المساويات كثيرةٌ، فلو لم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين لتعسر ضبط النقائض، [عطار].







(وَ) النقيضُ (لِلْمَشْرُ وطَةِ العَامَّةِ ('') هو (الحِينِيَّةُ المُمْكِنَةُ) التي حُكِمَ فيها بسلبِ الضرورةِ بحسب الوصفِ عن الجانب المخالِفِ للحكم، وهي قضيَّةٌ بسيطةٌ لم تُذكر في البسائط، واحتيج إليها في نقيضِ بعض البسائطِ.

ونسبَتُها إلى المشروطةِ العامَّة، كنسبةِ الممكنةِ العامَّةِ إلى الضروريَّةِ، فكما أنَّ الضرورةَ الذاتيَّةَ تنافي الإمكانَ الذاتيَّ، كذلكَ الضرورة الوصفيَّة تنافي الإمكانَ الوصفيَّ.

ومن ههنا يُعلَمُ أنَّ نقيضَ الوقتيَّة المطلقة هو الممكنةُ الوقتيَّة "؟ لأنَّ الضرورةَ بحسب الوقتِ المعيَّن تناقضُ سلبَها بحسَب ذلك الوقت.

وكذا نقيضُ المنتشرةِ المطلقةِ هو الممكنةُ الدائمةُ (")؛ لأنَّ الضرورةَ في وقتٍ ما تُنافي سلبَها في جميع الأوقات.

⁽٣) المنتشرة المطلقة: هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ما. والممكنة الدائمة: ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع الأوقات. ومشال ذلك في الموجية: "كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما"، فنقيضها: "بعض الإنسان ليس بمتنفس بالإمكان العام دائماً". وفي السالبة: "لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتاً ما بالضرورة"، فنقيضها: "بعض الإنسان متنفس بالإمكان العام دائماً". [دسوقي].



⁽١) المشروطة العامة: ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً. [دسوقي].

⁽۲) الوقتية المطلقة: هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين. والممكنة الوقتية: هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم في وقت معين. ومثال ذلك في الموجبة: "كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة بالضرورة"، فنقيضها: "بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع وقت الكتابة بالإمكان العام". وفي السالبة: "لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة بالضرورة"، فنقيضها: "بعض الكاتب ساكن الأصابع وقت الكتابة بالضرورة"،







اد/١٤٩ فيها بفعليَّة النسبةِ في بعض أوقاتِ وصفِ الموضوع.

ونسبَتُها إلى العرفيَّة العامَّة كنسبة المطلقة العامَّة إلى الدائمة، فكما أنَّ الدوامَ الذاتيَّ ينافي الإطلاقَ الذاتيَّ، كذلك الدوامُ الوصفيُّ ينافي الإطلاقَ الوصفيُّ.

هذه نقائضُ البسائطِ.

[كيفيَّةُ التناقضِ في الموجَّهاتِ المركَّبة]:

(و) أمَّا النقيضُ (لِلْمُرَكَّبَةِ) فهو (المَفْهُومُ المُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضَي الجُزَأَيْرِ).

والمفهومُ المردَّدُ بالحقيقةِ: منفصلةٌ مانعةُ الخلوِّ، مركَّبةٌ من نقيضَي الجزأين.

فيكون طريقُ أخذِ نقيضِ المركَّبةِ: أن تُحلَّلَ المركَّبةُ إلى الجزأين، ويُؤخَذَ لكلِّ جزءٍ نقيضُه، ويركَّبَ من نقيضَي الجزأين منفصلةً مانعةُ الخلوِّ، فيقال: إمَّا هذا النقيضُ وإمَّا ذاكَ.

⁽۱) العرفية العامة: هي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً. والمطلقة الحينية عرفها الشارح. ومشال ذلك في الموجية: "كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق الأصابع دائماً ما دام كاتباً"، فنقيضها: "بعض الكاتب ليس متحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب"، وفي السالجة: "لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ما دام كاتباً"، فنقيضها: "بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب"، أي في وقت من أوقات وصف الموضوع، [دسوقي].







ثمَّ مَن أحاط بحقائق المركَّباتِ ونقائضِ البسائط، لا يخفى عليه طريقُ أخذ نقيضِ المركَّباتِ، وإن غُمَّ عليه فلينظُر إلى المشروطة الخاصَّةِ المركَّبةِ من مشروطة عامَّةٍ موافِقةٍ لأصل القضيَّة في الكيف، ومن مطلقة عامَّةٍ موافِقةٍ لأصل القضيَّة في الكيف، ومن مطلقة عامَّةٍ مخالِفةٍ له في الكيف (۱) أيضاً؛ فإنَّ نقيضَها: إمَّا الحينيَّة الممكنةُ المخالِفةُ، أو الدائمةُ الموافقة؛ لأنَّ نقيضَ الجزءِ الأوَّل -أي: المشروطة العامَّة الموافقة على المحالفةُ، ونقيض الجزء الثاني [ل/١١٢] -أي: المطلقة العامَّة المخالفة - هو الدائمةُ الموافقة.

فإذا قلنا: "بالضرورةِ كلُّ كاتب متحرِّكُ الأصابع ما دامَ كاتباً لا دائماً"، فنقيضُها: "إمَّا ليسَ بعضُ الكاتب بمتحرِّكِ الأصابع بالإمكان الحيني، وإمَّا بعضُ الكاتب متحرِّكُ الأصابع دائماً"، وهذه هي المنفصلةُ المانعةُ الخلوِّ المركَّبةُ من نقيضَي الجزأين.

وإطلاقُ النقيضِ على هذا المفهوم المردَّدِ باعتبار أنَّه لازمٌ مساوِ للنقيضِ، لا باعتبارِ أنَّه نقيضٌ حقيقة ؛ إذ نقيضُ الشيءِ بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء.

والقضيَّة المركَّبة لمَّاكانت عبارةً عن مجموع قضيَّين مختلفتين بالإيجاب والسلب، فنقيضها رفعُ ذلك المجموع؛ والمفهومُ المردَّد ليس نفس الرفع، لكنَّه لازمٌ مساوٍ له، تأمَّل.

⁽١) (ومن مطلقةٍ عامَّةٍ مخالِفةٍ له في الكيف) في (م): (والمطلقة العامة المخالفة له فيه).





الربيد ثمّ هذا المفهومُ المردّد إنّما هو نقيض المركّبة الكليّة، (لكنّ سي) المركّبة (الجُزْئِيَّةِ) لا يكفي في نقيضِها ما ذكرنا من المفهوم المردّد، بل الحقّ في نقيضها، أن يردّد بين نقيضي الجزأين (بالنّسبة إلى كُل فرد) بل الحقّ من أفراد الموضوع؛ أي (١٠٠): كلّ فردٍ من أفراد الموضوع، لا يخلوعن نقيض الجزأين.

وإنَّما لا يكفي المفهومُ المردَّدُ في نقيضِ المركَّبَةِ الجزئيَّة؛ لجوازِ كَـذِبِ الجزئيَّة والمفهوم المردَّدِ معاً.

ونُبِيِّنُهُ في مادَّة الوجوديَّة اللادائمة؛ ليُقاسَ سائرُ القضايا عليها، فنقول:

[م/ ٢٤] من الجائز أن يكونَ المحمولُ ثابتاً دائماً لبعض أفرادِ الموضوع، مسلوباً دائماً عن الأفرادِ الأُخرِ، كالحيوان مثلاً، فإنّه ثابتٌ دائماً لبعض أفرادِ الجسم، مسلوبٌ دائماً عن بعض آخر.

ففي هذه المادَّة تكذبُ الجزئيَّةُ اللادائمةُ والمفهومُ المردَّد معاً.

[-/١١٤] أمَّا كَذِبُ الجزئيَّةِ اللَّادائمةِ؛ أي: قولنا: "بعيض الجسم حيوانً لا دائماً"؛ فلأنَّ مفهومَ الجزئيَّة اللاَّدائمة: أن يكونَ بعضُ أفرادِ الموضوعِ،

 ⁽٢) قال المحشّي [ياسين العليمي]: الأظهر أن يقول: "بعض الجسم حيوان بالفعل لا دائماً"؛ أي:
 لأن هذا مثال للوجودية اللادائمة، وجهتها بالفعل، وقد يقال: كثيراً ما يُحذَفُ اللفظُ الدالُ على
 الجهة اتكالاً على ظهوره، لدلالة السياق عليه، والشارح يرتكبُ هذا كثيراً. [عطار].



⁽١) (أي) في (د، ل): (فيقال في نقيضها)، والمثبت من (م).





بحيث يثبت له المحمولُ تارةً، ويُسلَبُ عنه أخرى، ولا شيء من أفراد الموضوعِ في المادَّة المفروضةِ كذلك؛ إذ ليس شيءٌ من أفراد الجسمِ بحيثُ يثبتُ له الحيوانية تارةً وتسلب عنه أخرى؛ فتكذب الجزئيَّة اللَّادائمةُ.

وأمَّا كذبُ المفهومِ المردَّدِ، فلِكذب الموجبةِ والسالبة الكليَّين اللتَين تركَّبَ المفهومُ المردَّد منهما.

أمَّا كذبُ الموجبةِ الكليَّةِ؛ أي: قولنا: "كلُّ جسم حيوانٌ دائماً"؛ فلأنَّ المحمولَ مسلوبٌ دائماً عن بعض أفراد الجسم، فكيفَ يكونُ ثابتاً لجميعِها؟!

وأمَّا كذبُ السالبةِ الكليَّة؛ أي قولنا: "لا شيءَ من الجسم بحيواذِ دائماً"؛ فلأنَّ المحمولَ ثابتٌ دائماً لبعض أفراد الجسم، فكيف يكونُ مسلوباً دائماً عن جميعها؟!

وإذا كذبت الموجبةُ والسالبةُ الكليَّتان كـذبَ المفهـومُ المـردَّد لا محالـة؛ لأنَّـه مركَّبٌ منهمـا.

فتبيّنَ أنَّ المفهومَ المردَّد لا يكفي في نقيضِ المركَّبةِ الجزئيَّة، بل الحقُّ في نقيضِها أن يردَّد بين نقيضي الجزأين لكلِّ واحدِ واحدِ من أفرادِ الموضوعِ، فيقال في المادَّة المذكورة: "كلُّ فردِ من أفرادِ الجسمِ إمَّا حيوانٌ دائماً، أو ليس بحيوان دائماً"، وهذا نقيضُ المركَّبةِ الجزئيَّة؛ أي: قولنا: "بعضُ الجسم حيوانٌ لا دائماً"؛ لأنَّه إذا لم يصدق: إنَّ بعضَ أفرادِ الجسمِ





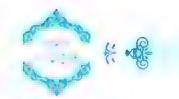


بحيث يثبتُ له المحمولُ تارةً ويُسلَبُ عنه أخرى؛ صَدَقَ: إنَّ كلَّ واحدٍ من أفرادِ الجسم، إمَّا يشِتُ له الحيوانُ دائماً، أو يسلبُ عنه دائماً، تأمَّل.













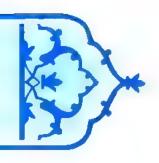


[31 2]

[''']

(فِقَدِ كُنْ)

في العكس المستوي



والعكسُ يُطلَقُ:

- على المعنى المصدريِّ؛ أي: تبديل طرفَي القضيّة.

- وعلى القضيَّة الحاصلة بالتبديل.

كما يقال مثلاً: عكس الموجبةِ الكليَّةِ موجبةٌ جزئيَّةٌ.

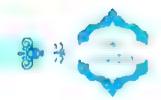
والمصنِّف أجرى الكلام على الاصطلاح الأوَّل، فقال:

(الْعَكْسُ المُسْتَوِي: تَبْدِيلُ طَرَفَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ).

والمرادُ بالتبديل: جَعلُ الموضوعِ والمقدَّمِ محمولاً وتالياً، وجعلُ المحمولِ والتالي موضوعاً ومقدَّماً؛ كقولنا في عكس "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ": "بعضُ الحيوانِ إنسانٌ"، وفي "كلَّما كانتِ النارُ موجودةً كانتِ الحرارةُ موجودةً": "قد يكونُ إذا كانت الحرارةُ موجودةً كانتِ النَّارُ موجودةً".

والمرادُ ببقاءِ الصدقِ: أنَّ الأصلَ لوكانَ صادقاً كانَ العكسُ صادقاً؛ لأنَّ العكسَ لازمُ القضيَّةِ، فلو فُرِضَ صدقُ القضيَّة لَزِمَ صدقُ العكس، وإلَّا لزمَ صدقُ الملزوم بدون اللازم.





ال ١١١٧ ولم يَعتبِر بقاءَ الكذب؛ الأنّه لا يلزمُ من كذبِ الملزومِ كذبُ السلازمِ، فإنَّ قولنا: "كلُّ حيوانِ إنسانٌ" كاذبٌ، مع صِدقِ عكسِه الذي هو قولنا: "بعض الإنسان حيوانٌ".

وأرادَ ببقاء الكيف: أنَّ الأصلَ لو كانَ موجباً كان العكسُ أيضاً موجباً، وإن كانَ سالباً فسالباً.

[عكسُ القضايا المحصورة]:

ولمَّا فرغَ من تعريف العكس شَرَعَ في مسائِلِه، فقال:

(وَالمُوجِبَةُ) كلّيةً كانت أو جزئيةً (إِنَّمَا تَنْعَكِسُ) أي: لا تنعكسُ إلّا (جُزْئِيّةً)، وإنّما لم تنعكس كليّةً؛ (لِجَوَازِ عُمُومِ المَحْمُولِ أو التّالِي) في بعض المواذّ، كقولنا: "كلُّ إنسانِ حيوانٌ"، و"كلّما كانتِ النارُ موجودةً كانتِ الحرارةُ موجودةً"؛ فلو انعكستا كلّيّتَين، لَزِمَ حملُ الأخصَّ على كلّ أفرادِ الأعمَّ في الحمليّة، واستلزامُ الأعمَّ للأخصَّ في الشرطيّة؛ وكلاهما محالان.

المُ ١١٨/١٤ أَمَّا حمل الأخصِّ على كلِّ أفراد الأعمَّ فظاهرٌ، وأمَّا استلزام الأعمَّ للأخصُّ كلَّما وُجِدَ للأخصُّ كلَّما وُجِدَ الأخصُّ كلَّما وُجِدَ الأعمُّ، وذلك بيِّن البطلان.

وإذا ثبتَ عدمُ انعكاسِ الموجبةِ إلى الكليَّةِ في مادَّةِ واحدةٍ؛ ثبتَ عدمُ انعكاسِ القضيَّةِ: أن لا عدمُ انعكاسِ القضيَّةِ: أن لا





يلزمها العكسُ لزوماً كليّاً، وذلك يتحقّق بالتخلُّفِ في صورةٍ واحدةٍ، بخلافِ انعكاسِ القضيَّة، فإنَّ معناه: أن يلزمَها العكسُ لزوماً كليّاً، وذلك لا يتبيَّن بُمجرَّدِ صدق العكسِ مع القضيَّة في مادةٍ واحدةٍ، بل يحتاج إلى برهانٍ مُنطَبِقٍ على جميع الموادِّ، فافهم.

(وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ) سالبة (كُلِّيَّةَ، وَإِلَّا) أي: وإن لم تنعكِس كليَّةً؛ (لَزَمَ سَلْبُ الشَّيءِ عَنْ نَفْسِهِ).

بيانه: أنَّه إذا صَدَق: "لا شيء من الإنسان بحَجَرِ"؛ وَجَبَ أن يصدُق: [ل ١١٩] "لا شيء من الحجر بإنسان"، وإلّا فيصدقُ نقيضُه، وهو: "بعضُ الحجر إم ٢٥] إنسانٌ"، فنضمُه إلى الأصل هكذا: "بعضُ الحجر إنسانٌ، ولا شيء من الإنسان بحجر"؛ لينتج من الشكل الأوّل: "بعضُ الحجر ليس بحجر"، وهو محالٌ، والمحال ناشئ من نقيض العكس، فالعكسُ حقَّ.

(وَ) أُمَّا السائبةُ (الجُزْئِيَّةُ) فهي (لَا تَنْعَكِسُ أَصْلاً) لا إلى الكليَّةِ، ولا إلى الجزئيَّةِ؛ (لِجَوَازِ عُمُومِ المَوْضِوعِ أَوِ المُقَدَّمِ) في بعض الموادِّ، كما في: "ليسَ بعضُ الحيوان بإنسانِ"، فإنَّ الموضوعَ فيها أعمُّ، فلو انْعَكَسَت لَزِمَ انتفاءُ العامِّ عن الخاصِّ، وهو مُحالٌ؛ لأنَّه صَدَقَ الخاصُّ بدون العامِّ. هذا بحسب الكمِّ.





[عكس القضايا الموجَّهة]:

(وَأَمَّا بِحَسَبِ الجِهَةِ:

المُوجِبَاتِ:

[ن/ ١٢٠] (نَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ)، أي: الضروريَّةُ، والدائمة. (وَالْعَامَتَانِ) أي: المشروطةُ والعرفيَّةُ؛ (حِينِيَّةً مُطْلَقَةً)؛ لأنَّه إذا صَدَقَ: "كلُّ ج ب" بإحدى الجهاتِ الأربع؛ أي: بالضرورة، أو دائماً، أو ما دام ج؛ وجب أن يصدق: "بعضُ بج، حينَ هوَ ب"؛ وإلَّا لصدق: "لا(() شيءَ من بج، ما دام ب"، وتضمُّها إلى الأصلِ هكذا: "كلُّ ج ب بإحدى الجهاتِ المذكورة، ولا شيءَ من بج ما دام ب"، لينتج: "لا شيء من ج ج بالضرورة، أو دائماً، أو ما دام ج"، وهو محالٌ ناشئُ من نقيضِ العكس، فالعكس حقٌ.

(وَ) تنعكس المشروطةُ والعرفيَّة (الخَاصَّتَانِ: حِينِيَّةً لَا دَائِمَةً (")؛ لأنَّه إذا صدق: "بالضرورةِ -أو دائماً - كلُّ ج بما دام ج لا دائماً"؛ صَدَقَ: "بعضُ ب ج حين هوَ ب لا دائماً".

أمَّا الحينيَّة المطلقة، وهي: "بعضُ بج حين هوَ ب"؛ فلكونها لازمةً للمشروطةِ والعرفيَّةِ العامَّتين، ولازمُ العامَّتين لازمُ الخاصَّتين.

[١٢١/] وأمَّا اللَّادوامُ وهو: "بعضُ ب ليسَ ج بالإطلاق"؛ فلأنَّه لو كذب؛ لصدق:

⁽٢) وهي الحينية المطلقة مع قيد اللادوام. [عطار].



⁽١) (لصدق لا) في (د، ل): (فلا)، والمثبت من (م).





"كلُّ ب ج دائماً"، وتضمُّها صغرى إلى الجزء الأوَّل من الأصل، وهو قولنا: " الشرورة -أو دائماً - كلُّ ب ج ما دام ج "؛ ينتج: "كلُّ ب ب دائماً".

ثم تضمُّها (۱) صغرى إلى الجزء الثاني من الأصل، وهو قولنا: "لا شيءَ من جب بالإطلاق"؛ في من جب بالإطلاق"؛ فيلزم اجتماع النقيضين.

(وَ) تنعكسُ (الوَقْتِيَّانِ) أي: الوقتيَّةُ، والمنتشرةُ، (وَالوُجُودِيَّتَانِ) أي: الوقتيَّةُ، والمنتشرةُ، (وَالوُجُودِيَّتَانِ) أي: اللَّادائمةُ، واللَّاضروريَّةُ، (وَالمُطْلَقَةُ العَامَّةُ: مُطْلَقَةٌ عَامَّةً)؛ لأَنَّه إذا صَـدَقَ: "كل ج ب بإحدى الجهاتِ الخمسِ المذكورةِ"؛ ف"بعض ب ج بالإطلاق"، وإلَّا فـ"لا شيءَ من ب ج دائماً"، وهو مع الأصل ينتجُ: "لا شيء من ج ج دائماً"، وإنَّه محالٌ.

[ما لا ينعكسُ من الموجّهاتِ الموجِبة]:

(وَلَا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ) العامَّةِ والخاصَّةِ على مذهبِ الشيخِ (١٢٢)، فإنَّه [ا/ ١٢٢]

(۱) قوله: "ثمّ تضمّها"؛ أي: صغرى القياس الأول، وهي "كلج ب"، فيكون نظم القياس هكذا: "كل بج، ولا شيء من ج ب" فالتتيجة: "لا شيء من ب ب". وقد علمتَ فائدة هذا الضم الثاني، وربَّما يتوهّم أنَّ ضمير "ثم تضمها" يعود لأقرب مذكورٍ وهو قوله: "ينتج كل ب ب"، وهو فاسدٌ؛ لأنه في هذا الضم لا تتحصَّل صورة قياسٍ أصلاً، إلا إذا وقع نوع تغيير في المادة، فتعين عودُ الضمير للصغرى المحدَّثِ عنها. [عطار].

(۲) مبنيًّ على أنَّ مذهبَه أنَّ صدقَ الموضوع على أفراده بالفعل في نفس الأمر؛ مع أن
 شارح "المطالع" وغيره على أنَّ ذلك بمجرد الفَرض، وعليه فتنعكس الموجبتان على =







يشترطُ في وصفِ الموضوعِ أن يكونَ ثابتاً للموضوعِ بالفعلِ، فعلى هذا: يكونُ مفهومُ "كلُّ ج ب بالإمكان": "إنَّ كلَّ ما هو ج بالفعل ب بالإمكان"، ومن الجائز أن يكون ب بالإمكان، ولا يخرج من القوَّة إلى الفعل أصلاً، فلا يصدُقُ في عكسِه: "بعضُ ما هو ب بالفعل ج بالإمكان".

وأمَّا على مذهبِ الفارابي (٢) فجازَ انعكاسُهُما كنفسِهِما؛ لأنَّه لم يشترِط في وصفِ الموضوعِ ثبوتَهُ للموضوعِ بالفعلِ، بل اكتفى بالإمكان؛ فيكون مفهوم "كلُّج ب": "إنَّ كلَّ ما هوج بالإمكان بالإمكان". بالإمكان"، وتنعكس إلى: "بعضُ ما هو ببالإمكان ج بالإمكان".

⁽٣) يعني: يكون مفهوم قولنا مشلًا: "كل حمار مركوب زيد بالإمكان" -والفَرضُ أنّ زيداً=



⁼ المذهبين، كذا قيل. وفي عبد الحكيم: أن اعتبار الفعل بحسب الفرض إنما هو تحقيق الرازي في "شرح المطالع" لم يسبقه إليه أحدٌ. [عطار].

⁽۱) توضيحه بالمثال: أنّا إذا فرضنا صدق قولنا: "كل حمار مركوبُ زيد بالإمكان"، يكون مفهوم هذه القضية أن "كل ما هو متصف بالحمارية بالفعل مركوب زيد بالإمكان"، ومن الجائز أن يكون المركوبُ بالإمكان لا يخرج من القوة إلى الفعل أصلاً؛ فحيت لا يصدق في عكسه "بعضُ ما هو مركوب زيد بالفعل حمارٌ بالإمكان"، علهذا ذهب الشيخ إلى عدم انعكاس الممكنتين. [عطار].

⁽۲) هـ و محمد بن محمد بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي، نسبة إلى (فاراب) في أرض خراسان، أقام ببغداد مدة ثم انتقل إلى الشام وأقام بها إلى حين وفاته، أخذ صناعة المنطق عن يوحنا ابن حيلان المتوفي بمدينة السلام في أيام المقتدر، كان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره، ويقال: إن الآلة المعروفة بـ «القانون» من وَضُعِه، وعرف بـ «المعلم الثاني» لشرحه مؤلفات أرسطو «المعلم الأول»، له نحو مئة كتاب، منها: «إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها»، و «آراء أهل المدينة الفاضلة»، (ت: ٣٣٩هـ). ينظر: عيون الأنباء، (ص: ٣٠٣)، و «الأعلام» (٧/ ٢٠).





詩

黎 (وَمِنَ السَّوَالِبِ):

(تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَ انِ دَائِمَةً)؛ لأنَّه إذا صدقَ: "بالضرورةِ -أو دائماً - لا شيءَ من ج ب"، فدائماً لا شيءَ من بج، وإلَّا فبعضُ بج بالإطلاقِ، وهو مع الأصل ينتج: "بعض ب ليس ب"، وإنه مُحالٌ(١٠.

(وَ) تنعكس المشروطةُ والعُرفيَّة (العَامَّتَانِ عُرفِيَّةُ عَامَّةً)؛ لأنَّه إذا صدق: "بالضرورة -أو دائماً- لا شيءَ من ج ب ما دام ج"؛ صدق: "لا شيء من ب ج ما دام ب"؛ وإلَّا ف"بعض ب ج حين هو ب"، وهو مع الأصل ينتج: "بعض ب ليس ب"، وإنه محالٌ(").

⁽٢) لما يلزم من سلب الشيء عن نفسه. [دسوقي].



⁼ لم يركب عُمُرَه إلا الفرس، ولم يركب حماراً قطُّ- أنَّ: "كلّ ما هو متصف بالحماريّة بالإمكان فهو مركوب زيد بالإمكان"، وتنعكس القضية المذكورة إلى قولنا: "بعض ما هو مركوب زيد بالإمكان حمارٌ بالإمكان"، وهو المطلوب. [عطار].

⁽۱) مثاله: إذا صدق: "بالضرورة -أو دائماً - لا شيء من الإنسان بحجر"؛ وجب أن يصدق: "دائماً لا شيء من الحجر بإنسان"، وإلا -أي: وإن لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه، والعكس دائمة سالبة كلية، فيكون نقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية، وهي قولنا: "بعض الحجر إنسان بالإطلاق"، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، أو دائماً؛ ينتج من الشكل الأول: "بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة -في الضرورية -، أو دائماً -في الدائمة - "وهو محالٌ؛ لأنه سلب الشيء عن نفسه، وهذا المحال ليس لازماً من تركيب القياس وصورته، بل من مادته، وكبراه مفروضة الصدق، فيكون العكس حقّاً. [عطار].





(وَ) تنعكس المشروطةُ والعرفيَّةُ (الخَاصَّتَانِ عُرفِيَّةُ عَامَّةٌ لَا دَائِمَةٌ لِا دَائِمَةٌ وَيِ الْبَعْضِ)، والعرفيَّةُ اللَّادائمةُ في البعضِ^(۱) قضيةٌ مركَّبةٌ من عرفيَّة عامَّةٍ كليَّةٍ، ومطلقةٍ عامَّةٍ جزئيَّةٍ، أمَّا العرفيَّة العامَّة فهي الجزءُ الأوَّل، وأمَّا المطلقةُ العامَّة العامَّة فهي المجزئيَّة فهي مفهوم اللَّادوام في البعض.

[١٢٤/١] وإذا عرفت ذلك، فنقول: الخاصّتان تنعكسان إلى العرفيّة العامّة العامّة المعمّة المعمّة

[د/ ٤٥] أمَّا صدقُ العرفيَّة العامَّة، وهي: "لا شيء من بج ما دام ب"؛ فلكونِها لازمة للعامَّتَين، ولازمُ العامِّ لازمُ الخاصِّ.

وأمَّا صدقُ اللَّادوامِ في البعض، فلأنَّه لولم يصدُق: "بعض بج بالفعل"؛ لصَدَقَ: "لا شيءَ من بج دائماً"، وينعكس إلى: "لا شيءَ من ج ب دائماً"، وقد كان كلُّ ج ب بالفعل بحكم لادوام الأصلِ.

وإنَّما لم تنعكسًا إلى العرفيَّة العامَّة المقيَّدَةِ باللَّادوام في الحلُّ؛ لأنَّ اللَّادوامَ في السالبتين الكليَّتين إشارةٌ إلى مطلقة عامَّة موجبة كليَّة، والموجبةُ الكليَّة تنعكسُ جزئيِّة، تأمَّل.

⁽١) قوله: "عرفية لا دائمة في البعض" هي ما حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع، وقُيِّدَ بعدم الدوام الذاتي في البعض. [دسوقي].







(وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ) أي: بيانُ انعكاسِ جميع القضايا المذكورةِ من [٢٦٠٠] الموجبة والسالبةِ: (أَنَّ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ المُحَالَ).

وهدذا البيانُ يسمَّى بالخلفِ(')، وهو: إثباتُ المطلوبِ بإبطال [ل/ ١٢٥] نقيضِه، على ما سيجيءُ في القياس.

وحاصلُه: أنَّه له له يصدُق العكس لَصَدَق نقيضُه، وهه مع الأصلِ يُنتِجُ المُحالَ - كما ذكرنا غيرَ مرَّةٍ - والمُحالُ ناشئُ من نقيض العكس، فيلزم صِدقُ العكس.

[ما لا ينعكسُ منَ الموجِّهاتِ السالِبَة]:

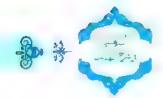
(وَلَا عَكْ سَ لِلْبَوَاقِ بِي) من القضايا السوالب، وهي: الوقتيَّان، والوجوديَّتان، والممكِنتان، والمطلقة العامَّة.

وإنَّما لم تنعكس هذه القضايا (بِالنَّقْضِ) أي: بسببِ النقضِ الواردِ على الانعكاس، وذلك أنَّ الوقتيَّةَ أخصُّ تلكَ القضايا المذكورة، وهي لا تنعكسُ، فلا تنعكسُ القضايا المذكورة؛ لأنَّه إذا لم ينعكسِ الأخصُّ لم ينعكسِ الأعمُّ.

أمَّا أنَّ الوقتيَّة أخصُّ القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمُّل، وأمَّا أنَّها لا تنعكسُ؛ فلصِدْقِ قولنا: "لا شيءَ من القمر بمنخسفِ وقتَ التربيعِ لا دائماً"، مع كذِبِ: "بعض المنخسفِ ليس بقمرِ بالإمكان العامَّ"، الذي هو أعمُّ الجهاتِ. [١٢٦/١]

⁽١) بضم الخاء بمعنى الباطل، لأنه ينتج باطلاً، وبفتحها بمعنى وراء، لأنّ ما ينتجه يُنبَذ إلى خلف؛ أي وراء. [عطار].





وأمَّا أنَّه إذا لم ينعكس الأخصُّ لم ينعكس الأعمُّ؛ فلأنَّه لو انعكسَ الأعمُّ لانعكسَ الأخصُّ؛ لأنَّ العكسَ لازمُ القضيَّة، ولازمُ الأعمَّ لازمُ الأخصِّ.

واعلم (' ' أنَّ القضايا الموجَّهة الموجِبة - كُلِّيَّة كانت أو جُزئيَّة - تنعكسُ موجبة جزئيَّة، إلَّا الممكنتين، فإنَّهما لا تنعكسان على مذهب الشيخ.

وأمَّا السوالبُ؛ فإن كانت كلِّيَّةً؛ فَسِتُّ منها تنعكس، وهي: الدائمتان، والعامَّتان، والخاصَّتان، والوجوديَّتان والعامَّة.

را ١٢٧] وإن كانت جزئيَّة فلا تنعكسُ منها إلَّا المشروطةُ والعرفيَّةُ الخاصَّنان [٤/٥٥] فقط، فإنَّهما تنعكسان عرفيَّة خاصَّة، والبيانُ في انعكاس هاتين القضيَّين هو الافتراضُ، وذلك طريقٌ آخرُ في إثبات العكوس.

ومحصّله: فَرضُ ذاتِ الموضوعِ شيئاً معيّناً، وحَمـلُ وصفَـيِ الموضوعِ والمحمـولِ عليه؛ ليحصـلَ مفهـومُ العكـس.

وسنذكرُ لهذا البحث زيادةَ تحقيقِ في عكسِ النقيضِ.

فإن قلتَ: قد ذكرَ المصنِّفُ في أوَّل الفصل، أنَّ السالبةَ الجزئيَّة لا تنعكسُ، وأنت صرَّحتَ بانعكاس الخاصَّتين من السالبة الجزئيَّة.

⁽١) إجمال للكلام السابق ليتمكّن في ذهن الطالب زيادة تمكن. [عطار].









قلتُ: أرادَ المصنِّفُ بعدم انعكاسِ السالبةِ الجزئيَّة: أنَّها لا تنعكسُ بحسب الكمِّ، ونحن نثبتُ انعكاسَها بحسب الجهة، فلا تَضادًّ.

ويدلُّ على صحَّة هذا التوجيه قولُ المصنِّف: "وأمَّا بحسَب الجهةِ".

ويمكن أن يقالَ: معنى قوله: "والسالبةُ الجزئيَّةُ لا تنعكس" ألَّا يلزمها العكس لزوماً كلِّياً، وذلك يتحقَّق بعدم انعكاسِها في صورةٍ واحدةٍ فقط، ولا يقتضي عدمَ انعكاسها مطلقاً.

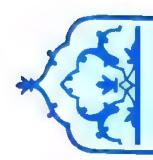




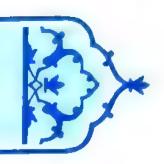








(فُهُرُّلُّ) [في عكس النَّقيض]



[L/PY1]

١. [عكسُ النقيضِ الموافِق]:

(عَكْسُ النَّقِيضِ: تَبْدِيلُ نَقِيضَيِ الطَّرَفَيْنِ) بِأَن يُجعَلَ نقيضُ الجزءِ الأُوَّل ثانياً، ونقيضُ الجزء الثاني أوَّلاً، (مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ).

فقولنا: "كلج ب" ينعكس بعكس النقيض إلى: "كلُّ ما ليس ب ليس ج"، وهذا على رأي المتقدِّمِين.

٢. [عكسُ النقيضِ المخالِفِ]:

(أَوْ: جَعْلُ) بالرفع؛ عطفٌ على قوله: "تبديلُ"؛ أي: عكسُ النقيضِ إشّا تبديلُ "؛ أي: عكسُ النقيضِ إمّا تبديلُ نقيضَي الطرفَين مع بقاءِ الصدقِ والكيف، على ما اختاره المتقدِّمون، أو جَعْلُ (نَقِيضِ) الجزءِ (الثَّانِي أُوَّلاً)، وعينِ الأوَّلِ ثانياً، (مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ) وبقاءِ الصدقِ، على رأي المتأخّرين.

فقولنا: "كلَّ ج ب" ينعكس عندهم إلى: "لا شيءَ ممَّا ليس ب ج". وقد عرفتَ معنى بقاءِ الصدقِ والكيفِ في العكس المستوي فلا نعيدُه. وأمَّا معنى مخالفة الكيفِ، فهو أنَّ الأصلَ إن كان موجباً كان العكس سالباً،





وإن كانَ سالباً فموجِباً، وعليك بتصفُّح المثالِ لتطَّلعَ على حقيقة المقال.

(وَحُكْمُ المُوجِبَاتِ هَهُنَا) أي: في عكس النقيضِ، (حُكْمُ السَّوَالِبِ فِي الْعَكْسِ النقيضِ، (حُكْمُ السَّوَالِبِ فِي الْعَكْسِ المُسْتَوِي، وَبِالْعَكْسِ)، حتَّى إنَّ الموجبة الكلِّيَة ههنا تنعكسُ موجبة كليَّة، والجزئيَّة كانت أو جزئيَّة - كليَّة كانت أو جزئيَّة - تنعكس جزئيَّة.

واعلم أنَّ هذا الحكم والذي سيجيءُ بعده إنَّما هو في عكس [د/٥٦] النقيض على رأي المتقدِّمين لا المتأخِّرين.

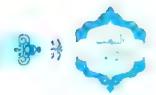
وإنَّما لم يَذكُر عكسَ النقيضِ المعتبر عند المتأخِّرين، إمَّا لأنَّ عكسَ النقيضِ بالمعنى الذي ذكرَه المتأخِّرون غيرُ مستعمَلٍ في العلوم، على ما [ل/١٣٠] صرَّح به السيِّد العلَّمة (٢) في حواشِيه (٣)، وإمَّا لأنَّ حكمَ القضايا في عكس النقيضِ المعتبرِ عند المتأخِّرين ليس كحكمها في المستوي، فلو شرعَ

⁽١) عطفٌ على "الكلية"؛ يعني أن الموجبة الجزئية لا تنعكس؛ لصدقِ قولنا: "بعض الحيوان لا إنسان"، وكذب: "بعض الإنسان لا حيوان". [عطار].

⁽٢) هو علي بن محمد بن علي، زين الدين، أبو الحسن، السيد الشريف الحسيني الجُرْجَاني الحنفي، كان إماماً في جميع العلوم العقليَّة وغيرها، متفرِّداً بها، مصنفاً في جميع أنواعها، متبحِّراً في دقيقها وجليلها، مصنفاته تزيد على خمسين مؤلَّفاً، منها: "التعريفات"، و"شرح المواقف»، و"حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية»، (ت: ١٦٨هـ). ينظر: "الضوء اللامع» (٥/ ٣٢٨)، و"البدر الطالع» (١/ ٤٨٨).

 ⁽٣) حيث قال: "قال قدماء المنطقين: عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى، وأما المعنى الذي ذكره المتأخّرون فغير مستعمل فيها". [عطار].





فيه لاحتاجَ إلى تطويل الكلام؛ إذ لا يمكنُه الإحالةُ على العكس المستوي؛ فلهذا تَركَه اهتماماً بشأن الاختصار، واحترازاً عن التطويل والإكثار.

[م/ ٢٧] (وَالْبَيَانُ) في انعكاس القضايا بعكس النقيض، هـو (الْبَيَانُ ١١) المذكورُ في انعكاسِها بالعكس المستوي من غير فرقٍ.

(وَ) كذا (النَّقْضُ) الواردُ على انعكاس القضايا ههذا، هو (النَّقْضُ ('') الواردُ على انعكاسها ثُمَّة، فكلُّ قضيَّةٍ تنعكسُ في العكس المستوى بدليلِ، تنعكس هذه القضيَّةُ في عكس النقيضِ بعين ذلك الدليلِ، وكلُّ قضيَّةٍ لم تنعكس منا أيضاً بسبب ذلكَ النقضِ.

[١٣١] وعليكَ الاعتبارُ والامتحانُ فيما أعطيناكَ من القانون الكُلّيّ، لكن لا تَغفُل عمَّا ذكرنا من أنَّ حكم الموجبات ههنا حكم السوالبِ في العكس المستوي، وبالعكس.

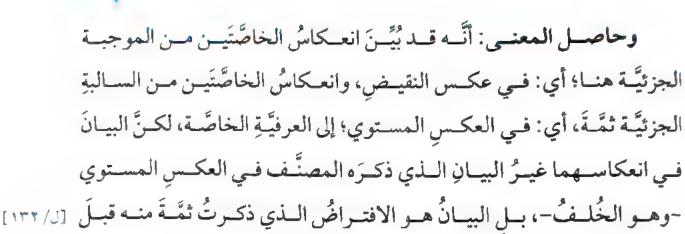
(وَبُيِّنَ انْعِكَاسُ الْخَاصَّتَيْنِ مِنَ المُوجِبَةِ الجُزْئِيَّةِ هُنَا، وَ) من (السَّلِيَةِ الجُزْئِيَّةِ مُنَا، وَ) من (السَّلِيَةِ الجُزْئِيَّةِ ثَمَّةً) أي: في العكس المستوي، (إِلَى الْعُرْفِيَّةِ الخَاصَّةِ) ببيانٍ آخَرَ غيرِ البيانِ المذكور في العكس المستوي.

 ⁽٢) قبول المصنيف: (والنقيض النقيض): في (ل، م): (النقيض)، وهي النسيخة التي كتب
عليها الدسوقي، والنسيخة التي كتب عليها العطّار بلفيظ "النقيض"، وهي الصواب.



⁽١) أي: المتقدّم في قول المصنف: "والبيان في الكل: أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال"، وهذا البيان المسمّى بدليل الخلف يأتي هنا أيضاً. [دسوقي].





ولنبيِّن ذلكَ في العكس المستوي أوَّلاً، ثمَّ في عكس النقيضِ ثانياً، فنقول:

إذا صَدَق: "بالضرورة -أو دائماً ليس بعضُ جب ما دام جلا دائماً"؛ لأنّا نفرضُ دائماً"؛ صَدَق: "دائماً ليس بعضُ بج ما دام بلا دائماً"؛ لأنّا نفرضُ الموضوعَ -وهو: بعضُ ج-د(")؛ فَد"دج" وهو ظاهرٌ، و"دب" بحكم لا دوامِ الأصلِ؛ لأنّ مفهومَ اللّادوام: أنّ بعضَ "جب" بالفعلِ، وقد فرضنا [د ٥٠ ذلك البعضَ د، فَد"دب" بحكم اللّادوامِ، وليس "دج" ما دام ب، وإلّا ذلك البعضَ د، فَد"دب" بحكم اللّادوامِ، وليس "دج" ما دام ب، وإلّا لكان "ج حينَ هوج، وقد كان ليسَ ب مادام ج، هذا خُلفٌ.

الشروع في عكس النقيض [شيئاً](١).



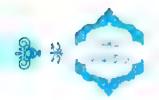
⁽١) زيادة من المطبوع، وليست في النسخ المخطوطة.

⁽٢) قوله: (د)، مفعول "نفرض".

⁽٣) أي: د.



5



[177/]

وإذا صدق الباءُ والجيمُ على د وتنافيا فيه؛ أي: متى كانج لم يكن ب، ومتى كان ب لم يكن ج؛ صَدَقَ: "ليس بعضُ بج ما دام ب"، وهو الجزء الأوَّل من العكس.

ولمَّا صدق على دأنَّه ج بالفعل؛ صَدَقَ: "بعضُ ب ج بالفعل"، وهو مفهومُ اللَّادوام، فيصدقُ العكس بجُزأيه(١).

(١) بيانه: أنه إذا صدق قولنا: "بالضرورة ليس بعضُ الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"؛ يصدق عليه العكس المستوي وهو قولنا: "داتماً ليس بعضُ ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع لا دائماً". وجه الصدق: أنَّا نفرض ذاتَ الموضوع شيئاً معيَّناً، وهو زيلًا مثلاً، ونجعلُ وصفَ الموضوع محمولاً عليه، فنقول: "زيئة كاتبٌ بالفعل" لأن وصف الموضوع يصدق على أفراده بالفعل، ثمَّ نجعل وصفَ المحمول محمولاً على الـذات، فنقـول: "زيـدٌ سـاكن الأصابـع بدلالـة لادوام الأصل"؛ لأنَّ مفهوم اللادوام: أنَّ بعيض الكاتب ساكنُ الأصابع بالفعل، وقد فرضنا ذلك البعض زيداً؛ فزيدٌ ساكن الأصابع بحكم اللادوام. ثمَّ تقول: "زيدٌ ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع"؛ لأنَّه لمَّا صدق على زيدٍ أنَّه ساكن الأصابع بحكم اللادوام، يكون الكاتب مسلوباً عنه؛ فيصدق قولنا: "زيدٌ ليس بكاتب ما دام ساكن الأصابع"، وإلَّا -أي: وإن لم يصدق هذا القول- لصدق نقيضُه، وهو قولنا: "زيلٌ كانبٌ حين هو ساكن الأصابع، وزيد ساكن الأصابع حين هو كاتبٌ"، وقد كان زيدٌ ليس بساكن الأصابع ما دام كاتباً؛ هذا خُلفٌ. وإذا صدق: "ساكن الأصابع" بحكم اللادوام، و"الكاتب" بحكم وصف الموضوع على زيدٍ، وتنافيًا فيه؛ فإنَّ مَن كان كاتباً لم يكن ساكن الأصابع، ومَن كان ساكنَ الأصابع لم يكن كاتباً؛ فيلزم التنافي بيسن وصفي الكاتب وساكن الأصابع؛ فحينت في يصدق قولنا: "ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع"، وهو الجزء الأوَّل من العكس. ولمَّا صدق على زيد أنَّه كاتبٌ بالفعل بحكم وصف الموضوع، صدق: "بعضُ ساكن الأصابع كاتب بالفعل بحكم اللادوام"؛ فيصدق العكس بجزأيه معا. [عطار].







هذا في انعكاس الخاصَّتين من السالبة الجزئيَّة بالعكس المستوي.

وأمَّا انعكاسهما من الموجبة الجزئيَّة بعكس النقيض، فبيانُه بالطريق المذكور أن يقال:

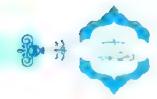
إذا صدق: "بالضرورة -أو دائماً- بعضُ ج ب(١) ما دام ج لا دائماً"؛ في في المعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً"؛ لأنّا نفرضُ الموضوعَ د؛ ف"د" ليس ب بالفعل بحكم لادوام الأصل؛ لأنّ مفهومَ السلادوام أنّ بعض ج ليسَ هو ب بالفعل، وقد فرضنا ذلك البعض د، فك"د" ليس ب بحكم اللّادوام، و"د" ليس ج ما دام ليس ب، وإلّا لكانَ ج [ل/ ١٣٤ حينَ هو ليس ب، فيكون ليس ب مادام ج، وقد كان ب ما دام ج، هذا خُلْفٌ، ودج بالفعل، وهو ظاهر.

وإذا صدق على د أنّه ليس ب، وأنّه ليس ج ما دام ليس ب؛ صدق: "بعضُ ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب"، وهذا هو الجزء الأوّل من العكس، ولمّا صدق على د أنّه ج بالفعل؛ فبعض ما ليس ب ج بالفعل، وهو مفهوم اللادوام، فيصدق العكس بجزأيه.

⁽۱) "بالضرورة": أي إن أردتَ المشروطة الخاصة. "أو دائماً" أي إن أردتَ العرفية الخاصة. وقوله: "بعض ج ب" ظهر بما قرَّرناه أن "ج" في جميع الدليل عبارة عن "كاتب" مثلاً، وأما "ب" عبارة عن "متحرك". [دسوقي].

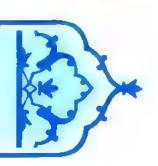








في القياس



ولمَّا فرغَ من مبادئ التصديق اتِ شَرعَ في مقاصدها، وهي باب القساسُ (١)، فقال:

(القِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ).

فالقول -وهو المفهومُ المركّب العقليُّ أو الملفوظُ- جنسٌ يشمل [140/J] القياسَ وغيرَه من القضيَّة البسيطةِ والمركَّبة، والاستقراء، والتمثيل، وقياس المساواة.

وقولُه: "مؤلَّفٌ من قضايا" يُخرِجُ القضيَّةَ البسيطةَ المستلزِمَةَ لعكسِها أو عكس نقيضها، فإنَّها ليست مؤلَّفةً.

وقولُه: "يلزمُه" يُخرِجُ الاستقراءَ الغيرَ التَّامِّ، والتمثيلَ، فإنَّهما وإن كانا مؤلَّفين من القضايا، لكن لا يلزمُهما قولٌ آخر؛ لكونِهما ظنَّين كما سيجيء.

وقوله: "لذاته" يُخرِجُ قياسَ المساواةِ، وهو ما يتركّب من قضيّتين، متعلُّقُ محمولِ أو لاهما يكون موضوعَ الأخرى، كقولنا: "أمساوِ لـ اب ا"،

⁽١) أنَّت الضمير لعوده على المقاصد، وجَعلُ القياسِ مقاصد باعتبار تنوُّعِه إلى اقترانيّ واستثنائي، وكل منهما تحته أنبواع، فكان كل واحد في نفسه مقصداً مبالغة. [عطار].





و"ب مساو له "ج"، فإنّه يستلزم أن يكونَ أمساوياً له"ج"، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدّمة أجنبيّة، هي أنّ "كلّ مساو للمساوي مساو"؛ ولهذا لم يتحقّق ذلك الاستلزام، إلّا حيث تصدُقُ هذه المقدّمة، وحيث لا [ل/١٣٦] فلا، كما في قولنا: "أنصف ب"، و"ب نصف ج"، لم يلزم منه أن يكونَ المنف ج"؛ لأنّ نصف أن يكونَ نصفاً.

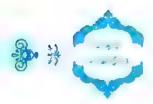
بقي أنَّه يَدخُل في التعريف القضيَّةُ المركَّبةُ المستلزمة لعكسها، أو عكس نقيضها، فإنَّ المرادَ بالقضايا ما فوق قضيَّةِ واحدةِ، وكذا كلُّ جمع يُستعمل في هذا الفنِّ. اللهمَّ إلّا أن يقال: المراد بالقضايا هي القضايا المستقلة التي عُبِّرُ فيها عن الحكم الإيجابيِّ والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، والقضية المركَّبة ليست كذلك، إذ لم يُعبَّر فيها عن الحكم الإيجابيِّ والسلبيِّ والسلبيِّ والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، بي والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، والقضية المركَّبة ليست كذلك، إذ لم يُعبَّر فيها عن الحكم الإيجابيِّ والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، بي والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، بي والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، بي والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، بي والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ،

ثمَّ المرادبِ"القول الآخر" هو النتيجة، ومعنى آخريَّتِها: ألَّا تكونَ [ا/١٣٧] إحدى مقدمتَى القياس الاقترانيِّ والاستثنائيِّ، لا أن لا تكونَ جزءاً من إحدى المقدِّمتين.

وإنَّما اشتُرِطَ الآخريَّة؛ إذ لولاها لكان إمَّا هذياناً أو مصادرة "على المطلوب، مشتملاً على الدُّور المهروب منه.

⁽١) "هذياناً": أي كلاماً غيرَ مقصودٍ فيما إذا كانت النتيجة عين المقدمتين. "أو مصادرة": هي أُخذُ المدَّعَى جزءاً من الدليل فيما إذا كانت النتيجة عينَ المقدمتين، وكون المدعى جزءاً من الدليل لا يفيد المطلوب؛ للزوم الدُّور؛ لأنَّ معرفة المدَّعى موقوفةٌ على معرفة الدليل. [عطار].





أ. [أقسام القياس باعتبار الهيئة والصورة]

ثم القياسُ ينقسم إلى: اقتراني، واستثنائي، لأنَّ القولَ الآخرَ إمَّا أن يكونَ مذكوراً في القياس بمادَّته وهيئته، أو لا.

١. [القياس الاستثنائي]:

(فَإِنْ كَانَ) القول الآخَرُ، أي: النتيجةُ (مَذْكُوراً فِيهِ) أي: في القياس (بِمَادَّتِهِ) أي: طرفيه، (وَهَيْئَتِهِ) أي: صورته؛ (فَاسْتِثْنَائِيُّ).

كقولنا: "إن كانتُ الشمس طالعة، فالنهار موجودٌ، لكنَّ الشمس طالعة، فالنهار موجودٌ، لكنَّ الشمس طالعة، فالنهار موجود مذكورٌ طالعة، فالنهار موجود مذكورٌ في القياس بمادَّته وهيئته.

[١٣٨/١] **وفي العبارة بحثٌ (١٠)؛ لأنَّا ل**و قلنا في المثال: "الشمس ليست بطالعة"، ينتج: "النهار ليس بموجودٍ" (١٠)، وحينت لِد لم يصدق التعريف

- (۱) حاصله: أن قول المصنف: "فإن كان... إلخ" لا يتناول من القياس الاستثنائي إلا ما استثنى فيه عين المقدم فأنتج عين التالي، لا ما استثنى فيه نقيض التالي فأنتج نقيض المقدم. وقد يجاب: بأن عبارة المصنف تتناول ذلك، لأنّ النتيجة عبارة عن الموضوع والمحمول بهذه الهيئة والصورة على اعتبار الإبجاب والسلب خارجين. [عليمي].
- (٢) قوله: (لأنبالو قلنبافي المشال: "الشمس ليست بطالعة"... إلىخ) هذا سهوً منه، والصواب: "النهار ليس بموجود" ينتج: "الشمس ليست بطالعة"، قاله البعض، ووجه كونه سهواً: أنّ استثناء تقيض المقدَّم غيرُ منتج، وقد يقال: غرضه مجرّد التمثيل، وإن كان استثناء نقيض المقدم عقيماً. [عطار].







عليه؛ لعدم ذكر النتيجة بمادَّتها وهيئتها في القياس، بـل المذكور فيه نقيض النتيجة.

ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقيَّة: أنَّ القياسَ الاستثنائيَّ هو ما يكون عينُ النتيجة أو نقيضُها مذكوراً فيه بالفعل، ففي العبارة سهوٌ من الناسخ، أو تسامحٌ من المصنِّف(١).

وإنَّما سمِّي استثنائيّاً؛ لاشتماله على أداة الاستثناء، وهي: "لكن".

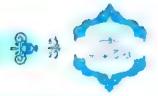
٢. [القياس الاقتراني]:

(وَ إِلَّا) أي: وإن لم يكن القولُ الآخر مذكوراً فيه بمادَّته وهيئته؛ (فَاقْتِرَانِيُّ)؛ كقولنا: "كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ، وكلُّ مؤلَّفٍ مُحدَثٌ، فكلُّ جسمٍ مُحدَثٌ"، فالقول الآخر وهو: "كلُّ جسمٍ مُحدَثٌ"، ليس مذكوراً في القياس بهيئته.

وسُمِّيَ اقترانياً؛ لاقترانِ الحدودِ فيه، وستَعرِفُ الحدودَ بعد ذلك.

⁽۱) قيل: في هذه العبارة سهو من الشارح أو تَسَمَّحٌ منه؛ لما أنَّ ذِكرَ القولِ بهبئته ومادته معناه: أن تُذكرَ الأطرافُ مع الربط بينها لا بدونه، بأن يُذكرَ موضوعٌ في مقدمة، ومحمولٌ في أخرى، ولا شكّ في وجود ذلك في القياس الاستثنائي، ولو استثني منه نقيض المقدم. وهذا تحقيقٌ من المصنَّف وشرحٌ لقول القوم: "ما تكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل" الموهم وجود الحكم في مقدم أو تالي الشرطية، يومئ إلى ذلك كلامُه في "شرح الرسالة، حيث قال: "ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس: أنها بأجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة فيه، وإن طرأ عليها ما أخرجها عن كونها قضية وعن احتمال الصدق والكذب". [عطار].





[انقسام الاقترانيِّ إلى حمليٌّ وشرطيًّ]:

] ثمَّ الاقترانيُّ:

[144/5]

- إمَّا (حَمْلِيٌّ) إن تركَّب من الحمليَّات.
 - (أَوْ شَرْطِيًّ) إن لم يتركَّب منها.

ولمَّا فرغَ من تعريف القياسِ وتقسيمه إلى قسمين، شَرَعَ في الأقسام، وابتدأ بالاقترانيِّ المركَّب من الحمليَّات، وهو يشتملُ على حدودٍ ثلاثةٍ: موضوع المطلوبِ، ومحموله، والمتكرِّر بينهما في المقدِّمتين، فقال:

(وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ مِنَ الحَمْلِيِّ يُسَمَّى) حَدَّاً (أَصْغَرَ)؛ لأَنَّه في الغالب أقلُّ (١) أفراداً من المحمول.

(وَمَحْمُولُهُ) يُسمَّى حدًا (أَكْبَرَ)؛ لأنَّه في الغالب أكثر أفراداً من الموضوع. (وَالمُتكَرِّرُ) بينهما في مقدِّمتي القياس يسمِّى حدًا (أَوْسَطَ)؛ لتوشُّطِه بين طَرَفَي المطلوب، ك"المؤلَّف" في المشال المذكور. (وَمَا) أي: والمقدِّمة التي (فِيهَا الأَصْغَرُ) تسمَّى (الصُّغُرَى)؛ لأنَّها ذاتُ الأصغر وصاحبته.

[٤٠/١] (وَ) التي فيها الأكبر، تسمَّى (الْكُبْرَى)؛ لأنَّها ذاتُ الأكبرِ.

⁽١) في النسخ: (أصغر)، والمثبت من (هـ).







(وَالهَيْئَةُ) الحاصلةُ من كيفيَّة وضعِ الحدِّ الأوسط عند الحدَّين الآخرين، تسمَّى (شَكْلاً).

[انقسام القياس إلى الأشكال الأربعة]:

(وَ) هو منحصر في أربعةٍ؛ إذ (الْأَوْسَطُ:

- ١. إِمَّا مَحْمُولُ الصُّغْرَى مَوْضُوعُ الْكُبْرَى، وَهُوَ الشَّكُلُ الْأَوَّلُ)؛ كَقُولنا: "كُلُّ جسم مؤلَّفٌ، وكلُّ مؤلَّفٍ مُحدَثٌ، فكلُّ جسم مُحدَثُ".
- ٢. (أَوْ مَحْمُولُهُمَا) أي: محمولُ الصغرى والكبرى؛ (فَالثَّانِي) أي: فالشكل الثاني؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الجمادِ بحيوانٍ، فلا شيءَ من الإنسان بجمادٍ".
- ٣. (أَوْ مَوْضُوعُهُمَا؛ فَالثَّالِثُ) [أي: فالشكلُ الثالثُ] (١٠)؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ إنسانٍ ناطتٌ، فبعضُ الحيوانِ ناطتٌ".
- إذا و عَكْسُ الأول) بأن يكونَ الأوسطُ موضوعَ الصغرى محمولَ الكبرى؛ (فَالرَّابِعُ) أي: فالشكل الرابعُ؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ [د/ ٦٠] ناطقٍ إنسانٌ، فبعضُ الحيوان ناطقٌ".

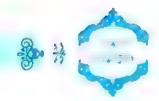
وإنَّما وُضِعَت هذه الأشكالُ على هذا الترتيب:

- لأنَّ الشكلَ الأوَّلَ بديهيُّ الإنتاجِ، أقربُ إلى الطبع من سائرِ الأشكالِ، فلهذا وُضِعَ أوَّلاً.

⁽١) زيادة من المطبوع، ليست في النسخ المخطوطة.







- ثمَّ الثاني؛ لمشاركتِه الأوَّلَ في أشرف مقدِّمَتَه، وهي الصغرى المشتملةُ على موضوع المطلوب الذي هو أشرفُ من المحمول.

[م/ ٢٩] - ثُمَّ الثالث؛ لمشاركته الأوَّلَ في أخسِّ مقدِّمَتَيه، وهي الكبرى.

- ثمَّ الرابعُ؛ لعدم اشتراكه مع الأوَّل أصلاً.

🍪 [شروط الشكل الأول وضروبه المنتجة]:

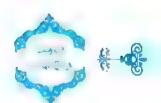
(وَيُشْتَرَطُ فِي) الشكل (الأَوَّلِ):

- بحسب الكيف: (إيجَابُ الصُّغْرَى).
- (وَ) بحسب الجهة: (فِعْلِيَّتُهَا)، بأن تكونَ الصغرى غيرَ الممكِنتَين.
 - (وَ) بحسب الكمِّ: (كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى)، بأن يكون موضوعها كلِّياً.

(لِيُنْتِجَ) هذه عِلَّةٌ غائيَّةٌ؛ أي: الغرضُ من وضع الشكل الأوَّل، والاشتراطِ في صغراه وكبراه؛ أن يُنتِجَ الصغريان (المُوجِبَتَانِ) الكليَّةِ والجزئيَّةِ، (مَعَ) [ل/١٤٢] الكبرى (المُوجِبَةِ) الكُلِيَّةِ: النتيجتين (المُوجِبَتَيْنِ) كلِيَّةً وجزئيَّةً.

- فالصغرى الموجبة الكليَّة، مع الكبرى الموجبة الكليَّة؛ ينتج: الموجبة الكليَّة؛ ينتج: الموجبة الكليَّة، كقولنا: "كلُّج ب، وكلُّ ب أ؛ فكل ج أ".

- والصغرى الموجبة الجزئيّة مع الكبرى الموجبة الكليّة؛ ينتج: الموجبة الكليّة؛ ينتج: الموجبة الجزئيّة، كقولنا: "بعض ج ب، وكلُّ ب أ؛ فبعض ج أ".





(وَمَعَ السَّالِبَةِ) عطفٌ على قوله: "مع الموجبة"؛ أي: الصُّغرَيان الموجبتان، إمَّا مع الكبرى الموجبة الكليَّة؛ وإمَّا مع الكبرى السالبة الكليَّة؛ فالأوَّل ينتج (السَّالِبَتَيْنِ) كلِيَّةً وجزئيَّةً، والثاني ينتج (السَّالِبَتَيْنِ) كلِيَّةً وجزئيَّةً.

(بِالضَّرُورَةِ) متعلَّقٌ بقوله: "لينتجَ"؛ أي: الإنتاجُ في هذا الشكل ضروريٌّ، ولا يحتاجُ إلى دليلٍ، بخلاف سائر الأشكال، فإنَّ الإنتاجَ فيها إمَّا بواسطة الخُلفِ أو غيره، كما سيجيء.

وتفصيل قوله: "مع السالبة السالبتَين" أنَّ:

- الصغرى الموجِبةَ الكليَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة؛ ينتجُ: سالبةَ كلِيَّةً؛ كقولنا: "كلُّج ب، ولا شيء من ب أ؛ فلا شيء من ج أ".

والصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى السالبة الكلِّيَّة؛ ينتجُ: سالبةً جزئيَّةً، كقولنا: "بعض ج ب، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ".

والحاصل: أنَّ الصغرى في هذا الشكل لا تكون إلَّا موجبةً أعمَّ من أن تكون كليَّةً أو جزئيَّةً، والكبرى لا تكونُ إلَّا كليَّةً أعمَّ من أن تكونَ موجبةً أو سالبةً.

فتكون الضروبُ المنتجة أربعة حاصلة من ضربِ الصُّغريَين الموجبين في الكُبرَيينِ الكليَّتين، لكنَّ القياسَ يقتضي ستَّةَ عشرَ [د/١٦] ضرباً حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات [ل/١٤٤] المحصورات الأربع في الكبريات المحصورات الأربع.



إلّا أنَّ اشتراطَ إيجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الأربع، واشتراط كليَّة الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيَّتين في الصُغريين الموجبين. في الضُغريين الضروب المنتجة أربعة، والأمثلة مذكورةٌ.

﴿ [شروط الشكل الثاني وضروبه المنتجة] (``:

(وَ) يُشترَطُ (فِي) الشكل (الثَّانِي):

بحسبِ الكيفيَّة: (اخْتِلَافُهُمَا) أي: اختلافُ الصغرى والكبرى (فِي الْكَيْفِ) بأن تكونَ إحداهما موجبة، والأخرى سالبة.

(وَ) بحسب الكمِّيّة: (كُلِّيّةُ الْكُبْرَى) بأن يكونَ موضوعها كلِّيّاً.

وأمّا بحسب الجهة، فيشترط فيه شرطان، كلُّ واحدٍ منهما أحدُ الأمرين:

[١٤٥/١] الشرط الأوّل: أن يكونَ إمّا (مَعَ دَوَامِ الصُّغْرَى) بأن تكونَ الصغرى ضروريَّةً أو دائمةً، (أو انْعِكَاسِ) بالجرِّ عطفٌ على قوله: "دوام"؛ أي: إمّا أن يكونَ مع دوام الصغرى، أو انعكاسِ (سَالِبَةِ الْكُبْرَى)، بأن تكونَ الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب، وهي ستَّةٌ: الدائمتان، والعامَّتان، والخاصَّتان.

(وَ) الشرط الثاني: (كَوْنُ المُمْكِنَةِ) مستعملةً، إمَّا (مَعَ ضَرُورِيَّةٍ، أَوْ) مع (كُبْرَى مَشْرُوطَةٍ) عامَّة، أو خاصَّةٍ.

⁽١) انظر ملحق الجداول الموضحة لأشكال القياس وضروبه المنتجة في نهاية الكتاب (ص: ٢٨٧).





فالممكنة إن كانت صغرى؛ لا تُستعمَلُ إلَّا مع ضروريَّةٍ، أو مشروطةٍ عامَّةٍ، أو خاصَّةٍ. وإن كانت كبرى؛ لا تُستعمَلُ إلَّا مع الضروريَّةِ فقط.

(لِيُنْتِجَ) الصغرى والكبرى (الْكُلِّيَّانِ) أي: الموجبةُ والسالبةُ؛ (سَالِبَةً كُلِّيَّةً).

كقولنا في الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة: "كلُّ ج ب، ولا شيء من أب، فلا شيء من ج أ"، وهذا هو الضرب الأوَّل من هذا الشكل.

> وفي الصغرى السالبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة: "لا شيء منج ب، وكلُّ أب؛ فلا شيء منج أ"، وهذا هو الضرب الثاني منه.

> (وَالمُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضاً: سَالِبَةً جُزْئِيَّةً) فقوله: "والمختلفتان" عطفٌ على قوله: "سالبةً جزئيَّةً" عطفٌ على قوله: "سالبةً حزئيَّةً" عطفٌ على قوله: "سالبةً كليَّةً"، فيكون من باب العطفِ على معمولَي عاملِ واحدٍ.

والحاصل: أنَّ الصغرى والكبرى، إمَّا متَّفقتان في الكمِّ، بأن تكونا كلُّيَّتين، أو مختلفتان في الكمِّ، بأن تكون إحداهما كلُّيَّة والأخرى جزئيَّة.

فإن كانتا متَّفقتين فالنتيجة سالبةٌ كليَّةٌ كما مرَّ، وإن كانتا مختلفتين [م/٣] فالنتيجة سالبةٌ جزئيَّةٌ؛ كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى [ل/١٤٧] السالبة الكليَّة: "بعض ج ب، ولا شيء من أ ب، فبعض ج ليس أ"، وهذا [د/ ١٢] هو الضرب الثالث.





وفي الصغرى السالبة الجزئيَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة: "بعض ج ليس ب، وكلُّ أب، فبعض ج ليس أ"، وهو الضرب الرابع.

واعلم أنَّ الضروبَ المنتجةَ من هذا الشكل بحسب الواقع أربعةٌ كما ذكرت بأمثلتها، لكنَّ القياسَ يقتضي ستَّةَ عشرَ كما ذكرنا في الشكل الأوَّل، إلَّا أنَّ اشتراطَ اختلاف الصغرى والكبرى أسقط ثمانية، واشتراط كليَّة الكبرى أسقط أربعة، فبقيت الضروب المنتجةُ أربعةً.

[١٤٨/٥] ثم هذه الضروب إنَّما تنتج (بِالخُلْفِ(١)، أَوْ عَكْسِ الكُبْرَى(١٠، أَوْ) عَكْسِ الكُبْرَى(١٠، أَوْ) عكس (التَّرتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ(٣)).

أمَّا الخُلفُ في هذا الشكل: فهو أن يُؤخذَ نقيضُ النتيجة، ويُجعَلَ صغرى القياسِ، فينتظِمُ قياسٌ على هيئة الشكل الأوَّل منتجٌ لما يناقضُ الصغرى.

فيقال في الضرب الأوَّل من هذا الشكل مثلاً: لو لم يصدق: "لا شيء من ج أ"؛ لصَدَقَ نقيضُه وهو: "بعضُ ج أ"، فنضمُه إلى كبرى القياس هكذا: "بعض ج أ، ولا شيء من أب لينتج من الشكل الأوَّل: "بعض ج ليس ب"، وقد كانت الصغرى "كلُّ ج ب" هذا خُلفٌ، وهو يلزم من نقيض النتيجة، فيكون مُحالاً، فالنتيجة حقٌ.

⁽٣) وهما يجريان في الضرب الثاني لا غير. [عطار].



⁽١) وهو يجري في ضروبه الأربعة. [عطار].

⁽٢) وهو يجري في الضرب الأول والثالث. [عطار].





وإنَّما قلنا: يلزمُ الخُلفُ من نقيضِ النتيجةِ؛ لأنَّه لا يلزمُ من صورة القياس؛ إذ هي على هيئة الشكل الأوَّل، فتعيَّن أن يلزمَ من المادَّة، وليسَ منَ الكبرى؛ لأنّها مفروضةُ الصدقِ، فانحصرَ في أن يكونَ من نقيضِ النتيجة. [١٤٩/١]

وأمّا عكس الكبرى: فهو أن تُعكَسَ الكبرى؛ ليرتد إلى الشكل الأوّل، فينتج بديهة كما يقال في الضرب الأوّل أيضاً: "كلُّ ج ب، ولا شيء من بأ"، لينتج من الشكل الأوّل: "لا شيء من ج أ" وهو المطلوب.

وأمّا عكس الترتيبِ في هذا الشكل: فهو أن تُعكَسَ الصغرى، ثمّ تُجعلَ كبرى، وكبرى القياس صغرى، فينتظِم قياسٌ على هيئة الشكل الأوّل، ينتج لما ينعكس إلى المطلوب(١٠)؛ كما يُقال في الضرب الثاني من هذا الشكل: "كلُّ أب، ولا شيء من بج"، لينتج من الشكل الأوّل: "لا شيء من جأ"، وهو المطلوب، وهذا الشيء من أج"، وينعكس إلى: "لا شيء من جأ"، وهو المطلوب، وهذا الله عنى قوله: "ثمّ عكس النتيجة".

واعلم أنَّ الضربَ الأوَّلُ والثالث يمكن بيان إنتاجهما بالخُلف، [د/ ١٣] وبعكس الكبرى، ولا يمكن بعكس الترتيب؛ لأنَّه إذا عُكِسَ الترتيب، وقعت السالبة صغرى، والسالبة لا تصلح لصُغرويَّة الشكل الأوَّل، وأيضاً يلزم وقوع الجزئيَّة في الضرب الثالث كبرى، والجزئيَّة لا تصلح

⁽١) يعني أنَّ هذا القياس ينتج السالبة الكلية التي هي عكس المطلوب، فإذا عكسنا تلك السالبة إلى سالبة كلية؛ يحصل المطلوب. [عطار].







لكُبرويَّة الشكل الأوَّل.

والضرب الثاني بمكن بيانُ إنتاجه بالخُلْف، وبعكس الترتيب، لا بعكس الكبرى؛ لأنَّها لإيجابها لا تنعكس إلَّا جزئيَّة، والجزئيَّة لا تصلح لكُبرويَّة الشكل الأوَّل.

وأمَّا الضرب الرابع فلا يمكن بيان إنتاجه بعكس الكبرى؛ لأنَها لإيجابها لا تنعكس إلَّا جزئيَّة، وهي لا تصلح لكُبرويَّة الشكل الأوَّل، ١٥١/ ولا بعكس الترتيب؛ لأنَّ الصغرى سالبة جزئيَّة، وهي لا تنعكس، وعلى تقدير انعكاسها لا تقع في كبرى الشكل الأوَّل؛ بل بالخُلف، وهو ظاهرٌ.

وكذا الإنتاج في ضروب الشكل الثالث والرابع إمّا بالخُلف، أو بعكس الكبرى، أو الصغرى، أو الترتيب، كما سيأتي، لكن في بعض الضروب يمكن بيان الإنتاج باثنين منها فصاعداً، وفي بعضها لا؛ كلُّ ذلك يظهر بالتأمُّل.

(¹): شروطُ الشكلِ الثالثِ وضروبُه المنتجة] (¹):

- (وَ) يُشترَطُ (فِي) الشكل (الثَّالِثِ):
- بحسب الكيف: (إِيجَابُ الصُّغْرَى).
 - (و) بحسب الجهة: (فِعْلِيَّتُهَا).

⁽١) انظر ملحق الجداول الموضحة لأشكال القياس وضروبه المنتجة في نهاية الكتاب (ص: ٢٨٧).







(وَ) بحسب الكمّ : أن يكون (مَعَ كُلِّيَةِ إِحْدَاهُمَا) أي: إحدى
 المقدِّمتين من الصغرى والكبرى.

(لِيُنْتِجَ) الصغريان (المُوجِبَتَانِ) أي: الكلِّيَّة والجزئيَّة (مَعَ) الكبرى (المُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ مَع الكبرى (المُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ مع الكبرى الموجبة الكلِّيَّة مع الكبرى الموجبة الحليَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة: (مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً) مفعولُ لـ"يسج".

وفي العبارة تسامح؛ لأنَّ قوله: "بالعَكس" يُفهَمُ منه أن تكونَ الكُبريان الموجبة الكلّية، وحين في يحصل ضربان: الأوَّل: الصغرى الموجبة الكلّية مع الكبرى الموجبة الكلّية. والثاني: الصغرى الموجبة الكلّية مع الكبرى الموجبة الكلّية. والثاني: الصغرى الموجبة الكلّية مع الكبرى الموجبة الجزئيّة. لكن الضربَ الأوَّل داخلٌ في قوله: "لينتج الموجبتان مع الموجبة الكليّة"، فتعيّن أن يُرادَبه الضربُ الثاني فقط؛ أي: الصغرى الموجبة الكليّة مع الكبرى الموجبة الكليّة، على ما فسرناه بذلك.

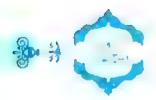
ولا يخفى أن قوله: "بالعَكسِ" يُفهَمُ منه الضربان، فإطلاقه وإرادة ضرب واحدٍ يكون تسامحاً.

فالمفهومُ من قوله: "لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلِّيّة، أو بالعكس" ثلاثة أضرُبٍ منتجةٍ للموجبة الجزئيّة:

الأوَّل: الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، وكلُّ بأ، فبعضج أ".







[د/ ١٦٤] الثاني: الصغرى الموجبة الجزئيّة مع الكبرى الموجبة الكليّة؛ كقولنا: "بعض بج، وكلُّ ب أ، فبعض ج أ".

الثالث: الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، وبعض بأ، فبعض جأً".

السخريان الموجبة السّالِبَةِ) عطفٌ على قوله: "مع الموجبة"، أي: لينتج الصغرى الصغريان الموجبة الله (الْكُلِّيَةِ، أَوْ) لينتج الصغرى السالبة (الْكُلِّيَةِ، أَوْ) لينتج الصغرى الموجبة (الكُلِّيَةُ مَعَ) الكبرى السالبة (الجُزْئِيَّةِ: سَالِبَةً جُزْئِيَّةً)، فهذه ثلاثة أضرُب منتجة للسالبة الجزئيَّة:

الأوَّل: الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، ولا شيء من بأ، فبعض جليس أ".

الثاني: الصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة؛ كقولنا: "بعض بج، ولا شيء من بأ، فبعض جليس أ".

الثالث: الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السالبة الجزئيَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، وبعض بليس أ، فبعض جليس أ".

[١٥٤/] فضروب الشكل الثالث بحسب الواقع سنتَّة، والقياس يقتضي سنَّة عَشَرَ، لكنَّ اشتراط إيجاب الصغرى، وكليَّة إحدى المقدِّمتين، أسقط ما عدا الستَّة.





ثم الضروب الستة إنَّما تَنتُجُ: (بِالخُلْفِ، أَوْ عَكْسِ الصُّغْرَى، أَوْ عَكْسِ الصُّغْرَى، أَوْ عَكْسِ (التَّرْتِيبِ، ثُمَّ عكس (النَّتِيجَةِ).

أمّا الخُلْف في هذا الشكل: فهو أن يُؤخذ نقيضُ النتيجة ويُجعَلَ كبرى، وصغرى القياس -لإيجابها- صغرى، فينتظم منها قياسٌ على هبئة الشكل الأوّل، منتِجٌ لما ينافي الكبرى؛ فيقال في المثال الأوّل مثلاً: لولم يصدق: "بعضُ ج أ"؛ لصدقَ نقيضُه، وهو: "لا شيء من ج أ"؛ فـ"كلُّ بج، ولا شيء من ج أ"، ليتج: "لا شيء من ب أ"، وقد كان كبرى القياس "كلُّ ب أ"، هذا خُلفٌ.

وأمّا عكس الصغرى: فهمو أن تُعكس الصغرى؛ ليرتدَّ إلى الشكل الأوَّل، فينتج النتيجة المطلوبة بديهةً؛ كقولنا في المثال الثاني: "بعض ج ب، وكلُّ ب أ، فبعض ج أ".

وأمّا عكس الترتيب في هذا الشكل: فهو أن تُعكَسَ الكبرى أوّلاً، ثمّ تُجعلَ الكبرى أوّلاً، ثمّ تُجعلَ الكبرى صغرى، والصغرى كبرى، فينتظِمُ قياسٌ على هيئة الشكل الأوّل، منتج لما ينعكس إلى النتيجة؛ كقولنا في المثال الثالث مثلاً: "بعض أب، وكلُّ بج، فبعض أج"، وينعكس إلى: "بعض ج أ".

وإنَّما قال في هذا الشكل بعكس الصغرى، وفي الشكل الثاني بعكس الكبرى؛ لأنَّ هذا الشكل إنَّما يرتدُّ إلى الشكل الأوَّل بعكس الكبرى، وذلك ظاهرٌ.





(¹): شروطُ الشكلِ الرابع وضروبُه المنتجة] (¹):

(وَ) يشترطُ (فِي) الشكلِ (الرَّابعِ) بحسبِ الكيفيَّة والكمِّيَّة، أحدُ الأمرَيْن:

[٤/١٥٦] - إِمَّا (إِيجَابُهُمَا) أي: إيجاب الصغرى والكبرى (مَعَ كُلِّيَّةِ الصُّغْرَى).

- (أُوِ اخْتِلَافُهُمَا) بالرفع، عطفٌ على قوله: "إيجابهما".

أي: شرطُ الشكلِ الرابع بحسب الكيفيَّة والكمِّيَّة أحدُ الأمرين:

- إمَّا إيجاب الصغرى والكبرى، [مع كليَّة الصغرى](٢).

- وإمَّا اختلافهما في الكيف (مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا).

[د/ ٦٥] (لِيُنْتِبَ) الصغرى (المُوجِبَةُ الكُلِّبَةُ مَعَ) الكبريات (الْأَرْبَعِ، وَ) لينتج لينتج الصغرى الموجبة (الجُزْئِيَّةُ مَعَ) الكبرى (السَّالِبَةِ الْكُلِّبَةِ، وَ) لينتج الصغريان (السَّالِبَةِ الْكُلِّبَةِ وَالجَزْئِيَّةُ مَعَ) الكبرى (المُوجَبَةِ الْكُلِّبَةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ وَالجَزْئِيَّةِ (مَعَ) الكبرى (المُوجَبَةِ الجُزْئِيَّةِ).

[١٥٧/] وفي قوله: "كلتاهما" غلطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ الصغرى السالبة الجزئيَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة غيرُ مُعتبَرِ؛ لاختلاف مقدِّمتَيه مع عدم كليَّة إحداهما، فلا يوجدُ فيه ما اشتُرِطَ في هذا الشكل من إيجاب المقدِّمتين

⁽١) انظر ملحق الجداول الموضحة لأشكال القياس وضروبه المنتجة في نهاية الكتاب (ص: ٢٨٧).

⁽٢) زيادة من المطبوع، وليست في النسخ المخطوطة.



مع كلُّيّة الصغرى، أو اختلافهما في الكيف مع كلِّيّة إحداهما، وأظنُّ أنَّه تصحيفٌ، والعبارة الصحيحة أن يُقالَ: "وكُلِّيَّتُهما("" أي: وكليَّة السالبتين مع الموجبة الجزئيَّة، أي: السالبة الكليَّة مع الموجبة الجزئيَّة،

ولعلَّ هذا الغلط نشأ من الناسخِ، وإلَّا فالمصنَّفُ أعظم شأناً من أن يذهب عليه مثلُ السهو الصريح.

(مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً) منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ لـ "يُنتِج"، أي: ضروب هذا الشكل تنتجُ موجبةً جزئيَّةً (إِنْ لَمْ يَكُنْ) في المقدِّمتين (سَلْبٌ). (وَالّا) أي: وإن كان في المقدِّمتين سلبٌ؛ (فَسَاليَةً) أي: ينتج سالبة،

(وَإِلَّا) أي: وإن كان في المقدِّمتين سلبٌ؛ (فَسَالِبَةً) أي: ينتج سالبة، إلَّا كليَّةً أو جزئيَّة.

١ - فالصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة، ينتج:
 موجبة جزئيَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، وكلُّ أب، فبعض ج أ".

⁽۱) يعني أن العبارة الصحيحة: "وكلّيتهما" بإرجاع ضمير التثنية إلى السالبتين الكلية والجزئية، لكن لما كانت الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية غير مراد بقي من الاثنين واحدٌ وهو الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية، فلذا فسر قولَه: "أي: كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية" بقوله: "أي: السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية"، فكان قول المصنف "وكلّيتهما" عاماً خصَّ منه البعض. ولا يحفى عليك أن هذا التصحيح أيضاً تصحيف، بل العبارة الصحيحة ههنا أن يقال: "وكلّيتها" كما رأيناه في بعض النسخ الصحيحة؛ بإفراد الضمير الراجع إلى الصغرى السالبة الكلية فقط؛ أي: كلية الصغرى السالبة الكلية فقط؛ أي:



٢- والصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة، ينتج:
 موجبة جزئيَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، وبعض أب، فبعض ج أ".

٣- والصغرى الموجبة الكليّة مع الكبرى السالبة الكليّة، يتج:
 سالبة جزئيّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، ولا شيء من أب، فبعض ج ليس أ".

٤ - والصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السالبة الجزئيَّة، ينتج:
 سالبة جزئيَّة؛ كقولنا: "كلُّ بج، وبعض أليس ب، فبعض ج ليس أ".

فهذه أربعة ضروبٍ مفهومة من قوله: "لينتج الموجبة الكليَّة مع الأربع".

الم ١٥٩] وأمَّا الضروب الباقية المنتجة، فأربعةٌ أيضاً مفهومةٌ من قوله: "والجزئيَّة مع السالبة الكليَّة، والسالبتان مع الموجبة الكليَّة، والسالبة الكليَّة، والسالبة الكليَّة، والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئيَّة".

وتفصيلُه:

٥- أنَّ الصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى السالبةِ الكليَّةِ، ينتج: سالبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "بعضُ بج، ولا شيءَ من أب، فبعضُ ج ليس أ".

٦- والصغرى السالبة الكليَّة مع الكبرى الموجِبة الكليَّة، ينتج: سالبةً
 كليَّةً؛ كقولنا: "لا شيءَ من بج، وكلُّ أب، فلا شيءَ من ج أ".

[م ٢٦] ٧- والصغرى السالبة الجزئيَّة مع الكبرى الموجِبةِ الكليَّة، ينتج: سالبة الدري الموجِبةِ الكليَّة، ينتج: سالبة الموجِبة الموجِبةِ الكليَّة، ينتج: سالبة الموجِبة الكليّة، ومِن الموجِبة الموج







٨- والصغرى السالبة الكليَّة مع الكبرى الموجِبةِ الجزئيَّةِ، ينتج: سالبة جزئيَّةً؛ كقولنا: "لا شيءَ من بج، وبعضُ أب، فبعضُ ج ليس أ".

ثم هذه الضروبُ الثمانية، إنَّما تنتجُ (بِالخُلْفِ)، وهو في هذا الشكل أن يُؤخذَ نقيضُ النتيجة، ويُضَمَّ إلى إحدى المقدِّمتين؛ لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدِّمة الأخرى.

ففي بعضِ الضروبِ يُجعَلُ نقيضُ النتيجةِ كبرى، وصغرى القياس صغرى؛ لينتجَ ما ينافي الكبرى، وفي بعضِها يُجعَلُ نقيضُ النتيجةُ صغرى، وكبرى القياس كبرى، لينتج ما ينافي الصغرى.

(أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ)؛ ليرتدَّ إلى الشكل الأوَّل، (ثُمَّ) عكسِ (النَّتِيجَةِ)، كما يقال في المثال الأوَّل مثلاً: "كل أب، وكل بج؛ فكل أج"، وتنعكس إلى المطلوب وهو: "بعضج أ".

(أَوْ بِعَكْسِ المُقَدِّمَتِينِ)، وهو أن تُعكَسَ الصغرى ثمَّ الكبرى بالعكس [ن، ١٦١] المستوي، ليرتد إلى الشكل الأوَّل وينتج المطلوب، كما يقال في المثال الثالث مثلاً: "بعضُ جب، ولا شيء من بأ؛ فبعض جليس أ".

(أَوْ بِالسَّرِدِّ إِلَى) الشَّكلِ (الثَّانِي بِعَكْسِ الصُّغْرَى)، وهو أن تُعكَسَ الصغرى فقط بالعكس المستوي؛ ليرتد إلى الشكل الثاني، وينتج المطلوب، كما يقال في المثال السابع مثلاً: "بعضُ ج ليس هوب، وكلُّ أب، فبعضُ ج ليس السابع مثلاً: "بعضُ ج ليس هوب،





(أَوْ) بالردِّ إلى الشكل (الثَّالِثِ بِعَكْس الْكُبْرَى) فقط؛ ليرتدَّ إلى الشكل الثالث، كما يقال في المثال الرابع مثلاً: "كلُّ بج، وبعض ب ليس هو أ، فبعض ج ليس أ".











اعلم أنَّ الاقترانيَّ على ما مرَّ، ينقسمُ إلى حمليٌّ وشرطيٌّ؛ لأنَّه:

- إن تركَّبَ من الحمليَّاتِ المحضةِ؛ فحمليٌّ.

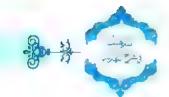
- وإن لم يتركّب منها بل تركّب من الشرطيّات المحضةِ أو من الشرطيّات المحضةِ أو من الشرطيات والحمليّات؛ فشرطيّ.

والمصنّف لمّا فرغ من الحمليّ، شرع في الشرطيّ من الاقترانيّ، فقال: (الشَّرْطِيُّ مِنَ الإِقْتِرَانِيِّ) ينقسم إلى خمسة أقسامٍ؛ لأنَّه:

- (إِمَّا أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ)، وهو القسم الأوَّل؛ كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهارُ موجودٌ، وكلَّما كان النهارُ موجوداً فالأرضُ مضيئةٌ"، ينتج: "إن كانتِ الشمسُ طالعة فالأرض مضيئةٌ".

- (أَوْ) من (مُنْفَصِلَتَيْنِ)، وهو القسم الثاني؛ كقولنا: "كلُّ عددٍ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ إمَّا ذوجُ النزوجِ، أو زوجُ الفردِ؛ فكلُّ عددٍ إمَّا فردٌ، [د/ ١٦٠] أو زوجُ النزوج، أو زوجُ الفردِ؛ فكلُّ عددٍ إمَّا فردٌ، [د/ ١٦٠] أو زوجُ النزوج، أو زوجُ الفردِ".





- (أَوْ مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ)، وهو الثالثُ؛ كقولنا: "كلَّما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ جسمٌ"، ينتج: "كلَّما كان هذا الشيء إنساناً فهو جسمٌ".

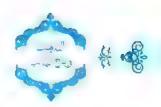
- (أَوْ) من (حَمْلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ)، وهو الرابع؛ كقولنا: "كلُّ عددٍ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويين"، ينتج: "كلُّ عددٍ إمَّا فردٌ وإمَّا منقسمٌ بمتساويين".

- (أَوْ) من (مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ)، وهو الخامس؛ كقولنا: "كلَّما كانَّ هذا الشيء إنساناً فهو حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ إمَّا أبيضُ أو أسود"، ينتج: [ل/ ١٦٣] "كلَّما كان هذا إنساناً فهو إمَّا أبيض أو أسود".

(وَ) كما أنَّ الحمليَّ تنعقدُ فيه الأشكالُ الأربعةُ على ما ذُكِرَ مُفصَّلاً، كذلك الشرطيُّ (تَنْعَقِدُ فيهِ الأَشْكَالُ الأَرْبَعَةُ، وَفِي تَفْصِيلِهَا مُفصَّلاً، كذلك الشرطيُّ (تَنْعَقِدُ فِيهِ الأَشْكَالُ الأَرْبَعَةُ، وَفِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ) لا يليق بهذا المختصرِ ؛ لأنَّه شأن المطوَّلات، فاطلبه ثمَّة.



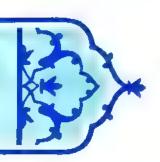






(فِقَيْدِ فِي

في القياس الاستثنائيِّ



وهو قسمان:

- اتّصاليّ.
- وانفصاليّ.

فالاتّصاليُّ: هو ما يتركّب من الشرطيَّة المتّصلة، ووَضْعِ المقدَّم؛ أي: إثباتِه، أو من الشرطيَّة المتَّصلة، ورَفع التالي؛ أي: نَفيِه.

فَوَضْعُ المقدَّم ينتجُ وضعَ التالي؛ كقولنا: "إن كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ، لكنَّه إنسانٌ؛ فهو حيوانٌ".

ورَفعُ التالي ينتجُ رفعَ المقدَّمِ؛ كقولنا في المثال: "لكنَّه ليس بحيوانٍ، فهو ليس بإنسانٍ".

فالمنتِجُ من الاستثنائي الاتصالي: وضعُ المقدَّم ورفعُ التالي، كما قال: (الإسْتِثْنَائِيُّ يُنْتِجُ مِنَ المُتَّصِلَةِ) الموضوعة فيه (وَضْعُ المُقَدَم) فاعلُ "ينتج"، (وَرَفْعُ التَّالِي) عطفٌ عليه.





[١٦٤/١] أي: ينتبجُ من المتّصلة الموضوعة في القياس الاستثنائيّ وضعُ المقدّم ورفعُ التالي، ورفعَ التالي، ورفعَ التالي، لكنّ وضعَ المقدّم يُنتِجُ وضعَ التالي، ورفعَ التالي يُنتِجُ رفعَ المقدّم كما ذكرنا.

ولا عكسَ في شيء منهما؛ أي: لا يُنتِجُ وضعُ التالي وضعَ المقدم، ولا رفعُ المقدَّم رفع التالي؛ لجواز كونِ التالي أعمَّ من المقدَّم، فلا يلزمُ من وضع التالي وضع المقدَّم؛ إذ لا يلزمُ من وجودِ الأعمَّ وجودُ الأخصِّ، وكذا لا يلزمُ من رفع المقدَّم رفعُ التالي؛ إذ لا يلزمُ من عدمِ الأخصِّ عدمُ الأعمَّ.

هذا في الاستثنائيِّ الاتِّصاليِّ.

[م/ ٣٣] وأمَّا الاستثنائيُّ الانفصاليُّ، فهو إمَّا أن يتركَّبَ:

- من منفصلةٍ حقيقيَّةٍ، ووضعِ أحدِ الجزأين أو رَفعِه.

[١٦٥/١] - وإمَّا من منفصلةٍ مانعةِ الجمع، ووضع أحد الجزأين.

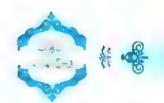
- وإمَّا من منفصلةٍ مانعةِ الخلوِّ، ورفع أحد الجزأين.

[د/ ٢٨] فإن كان الأوَّل؛ فوضع كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتجُ رفعَ الآخر''، ورفع كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتجُ وضعَ الآخر.

وإن كان الثاني؛ فوضع كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتج رفعَ الآخر.

⁽١) في (م) زيادة: (ورفعُ كلِّ واحدٍ من الجزأين هو رفع الآخر).







وإن كان الثالث؛ فرفع كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتج وضع الآخر. كما لوَّح إليه بقوله: (وَالحَقِيقِيَّةِ وَضْعُ كُلِّ) منَ الجزأين.

فقوله: "الحقيقية" بالجرِّ عطفٌ على قوله "المتَّصلة". وقوله: "وضعُ "بالرفعِ عطفٌ على قوله: "وضعُ المقدَّم"، فيكونُ من باب العطفِ على معمولي عاملين مختلفين، والمجرورُ مقدَّمٌ على المرفوع؛ كقولنا: "في الدارِ زيدٌ، والحجرةِ عمرُو".

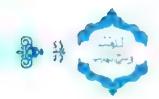
والمعنى: أنَّ القياسَ الاستثنائيَّ يُنتِج من الشرطيَّة المتَّصلة [ل ٢٦٦] الموضوعة فيمه: وضع المقدَّم، ورفع التالي، كما مرَّ.

ومن المنفصلة الحقيقيَّة الموضوعة فيه يُنتِجُ: وضعُ كلِّ واحدِ من الجزأين رفعَ الآخر، (كَمَانِعَةِ الجَمْعِ)، فإنَّ وضعَ كلِّ واحدٍ من جزأيها ينتجُ رفعَ الآخر.

(وَرَفْعُهُ) بالرفع، عطفٌ على قوله: "وضعُ كلِّ"؛ أي: المنفصلةِ الحقيقيَّة، كما يُنتِجُ وضعُ كلِّ من جزأيها رفعَ الآخر -وقد مرَّ-كذلك ينتج رفعُ كلِّ من جزأيها وضعَ الآخر، (كَمَانِعَةِ الخُلُوِّ)، فإنَّ رفعَ كلَّ من جزأيها وضعَ الآخر، (كَمَانِعَةِ الخُلُوِّ)، فإنَّ رفعَ كلَّ من جزأيها ينتجُ وضعَ الآخرِ.

فيكون للمنفصلة الحقيقيَّة أربعُ نتائعَ: اثنتانِ باعتبار الوضع، واثنتان باعتبار الرفع؛ كقولنا: "إمَّا أن يكونَ هذا العددُ زَوجاً أو فرداً،





[الم ١١٦٧] لكنَّه زوجٌ فليسَ بفرد، لكنَّه فردٌ فليس بـزوجٍ، لكنَّه ليس بـزوجٍ فهـو فـردٌ، لكنَّه ليس بفردٍ فهـو زوجٌ".

وللمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فقط باعتبار الوضع؛ كقولنا: "إمَّا أَنْ يَكُونَ هذا الشيء شجراً أو حجراً، لكنَّه شجرٌ فهو ليس بحجرٍ، لكنَّه حجرٌ فليس بشجرٍ".

وللمنفصلة المانعة الخلوِّ نتيجتان أيضاً باعتبار الرفع؛ كقولنا: "هذا الشيء إما ليس بحجرٍ أو ليس بشجرٍ، لكنَّه حجرٌ، فهو ليس بشجرٍ، لكنَّه شجرٌ، فهو ليس بحجرٍ".









[قياسُ الخُلفِ]

ولمَّا فرغَ من تعريف القياسِ الاقترانيِّ والاستثنائيِّ، شرعَ في قياسِ الخُلفِ المركَّبِ من الاستثنائيِّ والاقترانيِّ، فقال:

(وَقَدْ يُخَصُّ بِاسْمِ قِيَاسِ الخُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ إِنْبَاتُ المَطْلُوبِ بِالْعُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ إِنْبَاتُ المَطْلُوبِ بِسببِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ) أي: القياسُ الذي يقصدُ به إثباتُ المطلوبِ بسببِ إبطالِ نقيضه، مخصوصٌ باسم "قياس الخُلف".

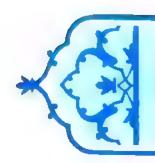
(وَمَرْجِعُهُ) أي: حاصلُ هذا القياس يرجعُ (إِلَى) قياسِ (اسْتِثْنَائِيَّ، وَ) قياسٍ (اقْتِرَانِيٍّ)، كما إذا قلنا مثلاً: إذا صدقَ: "كلُّ ج ب بالفعل"؛ وجب [د' ١٩] أن يصدُقَ في عكسه: "بعض ب ج بالفعل"، فهذا مطلوبنا.

ويُستدَلَّ على إثباته بقياس الخُلْف، هكذا: لولم يصدُق مع الأصل نقيضُ المطلوب؛ أي: "لا شيءَ من الأصل مطلوب؛ أي: "لا شيءَ من بج بج دائماً"، وكلَّما صدَقَ نقيضُه مع الأصل؛ صَدَقَ: "لا شيءَ من جج دائماً"؛ فهذا قياسٌ اقترانيٌّ مركَّبٌ من متَّصلتين، ينتج: "لولم يصدُق مع الأصلِ مطلوبُنا؛ لصَدَقَ لا شيءَ من جج دائماً"، لكنَّ التاليَ باطلٌ، فالمقدَّم مثله، وإذا بطل صِدْقُ نقيضِ المطلوبِ مع الأصلِ؛ ثَبَتَ صِدْقُ [ل: المطلوبِ مع الأصلِ؛ ثَبَتَ صِدْقُ الدالمطلوبِ مع الأصلِ؛ ثَبَتَ صِدْقُ الدالمطلوبِ مع الأصلِ، فهذا إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضِه.

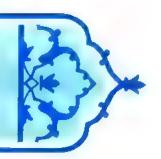








(فَهُنِرُكُمُ) في الاستقراء والتَّمثيلِ



وهما لا يُفيدان اليقينَ، بل يفيدان الظنَّ، ولهذا جعلهما القومُ من لواحق القياس لا منه.

أَمَّا (الإسْتِقْرَاءُ) فهو: (تَصَفُّحُ الجُزْئِيَّاتِ لِإِثْبَاتِ حُكْمِ كُلِّيِّ).

كما إذا تصفَّحنا جزئيَّات الحيوان فوجدناها تُحرِّك فكَّها الأسفل عند المضغ. عند المَضغ، فحكَمْنا بأنَّ كلَّ حيوانِ يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ. وهو لا يفيد اليقين؛ لجواز وجود جزئيٍّ لم يُستقرَأ، ويكونُ حكمهُ مخالفاً لما استُقرئُ".

والتصفُّح: النظر على سبيل المبالغة.

(وَ) أَمَّا (التَّمْثِيلُ) فهو: (بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِآخَرَ) أي لجزئي ّ آخر (فِيهِ أَي الجزئيِّ آخر (فِيهِ أَي: في الجزئيِّ الأوَّل.

[١٧٠/١] كما يقال: "النبيذ مسكرٌ، فهو حرامٌ كالخمر"، يعني: الخمرُ حرامٌ؟ لأنّه مسكرٌ، وهذه العلّة موجودةٌ في النبيذ، فيكون حراماً؛ فالنبيذُ جزئيٌّ

⁽١) (لما استُقرِئَ) في (م): (للاستقراء).







مشاركٌ لجزئيٌ آخرَ -أي: الخمرَ- في الإسكار، والإسكار علَّهُ الحكم الذي هو الحرمة.

والجزئيُّ الأوَّل يسمَّى "فَرعاً"، والثاني يسمَّى "أصلاً".

(وَالْعُمْدَةُ فِي طَرِيقِهِ) أي: المعتمَدُ عليه في طريق التمثيل وكونِه سبباً لثبوت الحكم في الجزئي الأوَّل هو (الدَّوَرَانُ، وَالتَّرْدِيدُ).

أمَّا الدورانُ فهو: اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدماً (١).

كما يقال: "الحرمةُ دائرةٌ مع الإسكار وجوداً وعدماً"، أمَّا وجوداً ففي الخمر، وأمَّا عدماً ففي سائر الأشربة والأطعمة.

والدوران أمارةُ كُونِ المدار علَّةَ للدائر، فالإسكار علَّة الحرمة.

وأمَّا الترديدُ (١) فهو: إيرادُ أوصافِ الأصل، وإبطالُ بعضها، [١٧١/٥] لتنحصر العلِّيَة في الباقي.

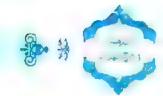
كما يقال: علَّة الحرمة في الخمر إمَّا الإسكارُ وإمَّا السيلان، والثاني باطلَّ؛ لأنَّ الماءَ سيَّالٌ وليس بحرام، فتعيَّنَ الأوَّلُ.

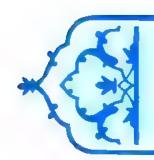
⁽٢) ويقال له: السبر والتقسيم. [عطار].



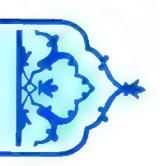
⁽١) بمعنى أنّ الحكم يثبت عند ثبوت ذلك الشيء، وينتفي عند انتفائه، وبهذا المعنى يسمى الحكم دائراً، وذلك الشيء مداراً. [عطار].







(فَهَيْرِكُنُّ) في مَوَادِّ الأقيستِ



[۷۰/۵] ولمًّا فرغ من صور الأقيسة، شرع في موادِّها، فقال: برريان المادة القياس باعتبار المادة]

1. [القياس البرهانيّ]:

(القِيَاسُ إِمَّا بُرِهَانِيٌّ) وهو مَا (يَتَأَلُّفُ مِنَ اليَقِينِيَّاتِ).

واليقينُ: اعتقادُ الشيءِ بأنَّه كذا، مع اعتقاده بأنّه لا يمكن إلّا أن يكون كذا، اعتقاداً مطابقاً لنفس الأمر، غيرَ ممكن النوالِ.

(وَأُصُولُها) سَتَّةُ:

١ (الأُوَّلِيَّاتُ): وهي القضايا التي يَحكُمُ فيها العقل بمجرَّد تصوُّر الطرفين، ولا يتوقَّفُ على واسطةٍ.

[٤/ ١٧٢] كقولنا: "الواحد نصف الاثنين"، و"الكلُّ أعظمُ من الجزء"، فإنَّ هذين الحكمين لا يتوقَّفان على واسطةٍ.









٢. (وَالمُشَاهَدَاتُ): وهي المحسوساتُ؛ أي: القضايا التي يَحكُمُ بها الحسُّ (١).

كقولنا: "الشمسُ مشرقةٌ"، و"النار محرقةٌ".

٣. (وَالتَّجْرِبِيَّاتُ): وهي القضايا التي يحتاجُ العقلُ في الجنزم بها إلى تكرار المشاهدة مرَّةً بعد أخرى.

كقولنا: "السَّقَمُونيا(٢) مُسْهِلٌ للصفراء".

٤. (وَالحَدْسِيَّاتُ): وهي التي يحكُمُ فيها العقلُ بواسطةٍ، لا بمجرَّدِ تصورُ الطرفين.

كقولنا: "نورُ القمرِ مستفادٌ من نور الشمس"، فإنَّ هذا الحكم بواسطة مشاهدةِ تشكُّلاتِه المختلفة بحسَبِ اختلاف أوضاعه من الشمس قُرباً وبُعداً. والحَدْسُ: سرعةُ انتقالِ الذهن من المبادئِ إلى المطالب.

٥. (وَالمُتَوَاتِرَاتُ): وهي التي يحكم بها العقلُ بواسطة السماعِ عن جمع كثيرٍ، لا يجوِّز العقلُ توافُقَهم على الكذب.

⁽٢) السَّقَمُونيا: نبات يُستخرَجُ منه مادة تُسهِلُ المِرَّة الصفراء واللزوجات الرديشة من أقاصي البدن، وفي «المصباح»: "السَّقَمُونياء: بفتح السين والقاف والمدّ". ينظر: «المصباح المنير»، و «القاموس المحيط» (مادة: سقم).



⁽١) لا يُتَوَهَّم صرافةُ الحسِّ في الحكم، بـل لا بـدمـن العقـن، فهـو الحاكم حقيقةً، لكـن بمعونـة الحـسّ. [عطار].





كقولنا: "سيّدُنا محمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم ادَّعى النبوَّة، وظهرت المعجزات على يده"، وكحُكمِنا('' بوجودِ مكَّةَ وبغدادَ.

٦. (وَالنَّظَرِيَّاتُ (٢)): وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر.

كحكمِ العقلِ بحدوثِ العالم المكتسب من قولنا: "العالم متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرِ حادثٌ".

[انقسام القياس البرهانيّ إلى: اللِّمِّيّ، والإِنِّيًّ]:

(ثُمَّ) القياسُ البرهانيُّ إمَّا لمِيُّ أو إنِّيٌّ، فإنَّه:

(إِنْ كَانِ) الحدُّ (الْأَوْسَطُ مَعَ عِلَّيَّتِهِ) أي: مع كونه عِلَّةٌ (لِلنَّسْبَةِ) أي: نسبةِ الأكبر إلى الأصغر.

المضاف والمضاف إليه؛ إذ المجموعُ نائبٌ منابَ الفعلِ أو شِبهِه، لأنَّه

⁽۲) في بعض النسخ (الفطريات)، وتسمّى قضايا قياساتُها معها، وهي قضايا تكون تصوراتُ أطرافها ملزومةً لقياسٍ يوجب الحكم، وما للشارح من تفسير النظريات غيرٌ ظاهرٍ الأن النظريات بالمعنى الذي ذكره ليست من الضروريات، بل هي في الأصل كسبيّة، لكنها لما كان برهانها ضروريّاً لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي ضرورية أيضاً، فكأنها لا تحتاج إلى ذلك؛ كقولك: الأربعة زوج؛ لأنها منقسمة... إلى آخر البرهان. [دسوقي]،



⁽١) في (د): (وكعِلمِنا).







يتعلَّق بأحدهما [أي: الفعل وشبهه] ١٠٠٠.

ويحتمل أن يتعلَّقَ بـ"عِلَّيَّه "؛ أي: المضاف إليه فقط، إذ الياءُ فيه مصدريَّةٌ، فيكون بمعنى المصدر، ويجوز تعلُّقُ الظرفِ به.

(عِلَّةً) منصوبٌ على أنَّه خبر "كان".

⁽١) هذه الزيادة من (ق، ز)، وليست في باقي النسخ.

⁽٢) سمّي لميّاً لإفادته اللّمِيَّة؛ أي: العلة، وإنما سميت العلّة لـمُيَّة إذ بجاب بها السؤال بـ"لم" فسميت لـمُيَّة نسبةً لـ"لمَّة نسبةً لـ"لمَّة نسبةً لـ"لمَّة لـ"لمَّة لـ"لمَّة المنسوب. [دسوقي].

⁽٣) ومعنى إعطاء اللَّمِّيَّةِ في الذهن: إعطاء السبب في التصديق. ومعنى إعطاء اللَّمِيَّةِ في الخارج: إعطاء سبب الحكم في الوجود الخارجي، على ما في اشرح المطالع»، فهو يعطى اللَّمِيَّةَ على الإطلاق، فيكون كاملاً في إفادتها. [عطار].

⁽٤) أي: في الخارج، وإلا ففيه اللمِّيَّة في الذهن؛ إذ اللمِّيّة الخارجية هي الحقيقية. [دسوقي].



كقولنا: "زيدٌ محمومٌ، وكلُّ محموم متعفِّن الأخلاط، فزيدٌ متعفِّن الأخلاط، فزيدٌ متعفِّن الأخلاط"، فإنَّ الأوسط -وهو "محمومٌ"- وإن كان علَّة لثبوتِ تعفُّنِ الأخلاط في الذهن، إلَّا أنَّه ليس علَّةً في الخارج، بل الأمر بالعكس".

٢. [القياسُ الجدليُّ]:

(وَإِمَّا جَدَلِيٌّ) عطفٌ على قوله "إمَّا برهانيٌّ".

والجدليُّ (يَتَأَلُّفُ مِنَ المَشْهُورَاتِ وَالمُسَلَّمَاتِ).

أمَّا المشهورات: فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس؛ كقولنا: "العدلُ حسنٌ"، و"الظلمُ قبيحٌ".

الله المسهورات بحسب اختلاف الأزمان، والأمكنة، والأمكنة، والأقران، فلكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم؛ كقبح ذبح الحيوانات عند أهل الهنددون غيرهم.

وأمَّا المسلَّمات: فهي القضايا التي تُسَلَّم من الخصم، فيبنى عليها الحلامُ لإلزام الخصم، فيبنى عليها الحلامُ لإلزام الخصم، سواءٌ كانت مسلَّمةً فيما بينهما خاصَّة، أو بين عِلْمِهما (١)، كتسليم الفقهاء مسائلَ أصول الفقه.

والغرضُ منه: إقناع القاصرِ عن درك البرهان.



⁽١) وهو كون تعفن الأخلاط علة للحمى. [دسوقي].

⁽٢) في (ل): (غيرهما).





٣. [القياسُ الخَطَابيُّ]:

(وَإِمَّا خَطَابِيٌّ) وهو (يَتَأَلَّفُ مِنَ المَقْبُولَاتِ وَالمَظْنُونَاتِ).

أمَّا المقبولات: فهي القضايا المأخوذة ممَّن يُعتقَدُ فيه؛ كعالمٍ أو وَليَّ. وأمَّا المظنونات: فهي التي يُعتَقَدُ فيها اعتقاداً راجحاً؛ كقولنا: "كلُّ حائطٍ ينتشر منه الترابُ فهو منهدمٌ".

والغرض منه: ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الأخلاق، وأمرِ الدِّين والدنيا، كما يفعله الوعَّاظ والخطباء.

٤. [القياسُ الشعريُّ]

(وَإِمَّا شِعْرِيٌّ يَنَأَلَفُ مِنَ المُخَيَّلَاتِ)، وهي القضايا التي تُخَيَّلُ''، [م/ ٢٥] فتتأثَّر النفسُ منها، إمَّا قَبضاً فتنفِرُ، أو بسطاً فترغَبُ.

> كما إذا قيل: "الخمرُ ياقوتةٌ حمراءُ سيَّالةٌ"؛ انبسطت النفسُ ورغبت في شربها، وإذا قيل: "العسل مِرَّةٌ مُقَيَّاًة (٢)"؛ انقبضت ونفرَت عن أكلها.

⁽۱) أي: تُوقَع تلك القضايا في الخيال لتتأثّر النفس، وتصير مبدأً فعل أو تركّ أو رضًا أو سخط أو نوع من اللذات المطلوبة، ولهذا تفيدُ الأشعارُ في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف ما لا يفيد غيرُها؛ وذلك لأنّ النفسَ أطوعُ إلى التخييل منها إلى التصديق؛ لأنّه أغرب وألذّ؛ لإلفها به، سواء كانت تلك القضايا مسلمةً أو غير مسلمة، صادقةً أو كاذبةً، وأسباب التخييل كثيرةٌ، يتعلق بعضها باللفظ، وبعضها بغير ذلك. [عطار].

⁽٢) مِرَّة: بكسر الميم، هي الصفراءُ. مُقَيَّاًة؛ اسم مفعول؛ أي: هي قيءُ النحل. وفي بعض النَّسَخ: مُقَيِّتَةٌ: اسم فاعل، والمعنى: أنّه يستحيل إلى الصفراء ويصير مِرّةً ويوجب القيءَ. =





[د/ ٧٢] **والغرض منه:** انفعالُ النفسِ بالترغيب والترهيبِ، ويزيدُ في تأثيره الوزنُ والصوتُ الطيِّبُ.

ه. [القياسُ السَّفْسَطِيُّ]:

(وَإِمَّا سَفْسَطِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الوَهْمِيَّاتِ، وَالمُشَبَّهَاتِ).

أمَّا الوهميَّاتُ: فهي قضايا كاذبةٌ، يحكُمُ بها الوهمُ في غيرِ المحسوساتِ؛ كقولنا: "كلُّ موجودٍ مشارٌ إليه"(١)، و"وراء العالم فضاءٌ لا يتناهى"(١).

ر ١٧٧] وأمَّا المشبَّهات: فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحقَّ؛ إمَّا من حيثُ الصورةُ؛ كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: "إنَّها فرسٌ، وكلُّ فرسٍ صهَّالٌ"، ينتج: "إنَّ تلكَ الصورةَ صهَّالةٌ".

وإمَّا من حيثُ المعنى؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو فرسٌ".

والغلط فيه: أنَّ موضوعَ المقدِّمتين ليس بموجودٍ؛ إذ ليس شيءٌ يصدُقُ عليه أنَّه إنسانٌ وفرسٌ.

 ⁽٢) وسبب الكذب في هذه القضية: أن الفضاء الذي وراء العالم له دخل في الوجود،
 وما دخل في الوجود متناه. [دسوقي]

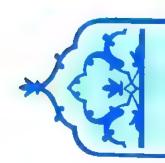


⁼ ينظر: «حاشية ملا صادق على شرح الكاتبي على إيساغوجي» (ص: ٢٩٢)، و «حاشية السيالكوتي على التصديقات» (ص: ١٧٥).

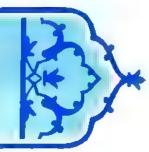
⁽١) أي: بالإشارة الحسية، ولعبل الكذب في هذه القضية: أنَّ الله موجودٌ، ولا يشار إليه إشارة حسية. [دمسوقي]







(فَهَرُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل



في أجزاء العلوم

وهي ثلاثةٌ كما قال:

(أَجْزَاءُ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ):

الأول: (المَوْضُوعَاتُ: وَهِيَ الَّتِي يُبْحَثُ فِي الْعِلْمِ عَنْ أَعْرَاضِهَا الذَّاتِيَّةِ).

كالتصورُّرِ والتصديقِ لهذا العلم، فإنَّه يبحثُ في المنطقِ عن أعراضهما الذاتيَّة، على ما عرفتَ في صدر الكتاب.

وكالكلمة والكلام لعلم النحو، فإنّه يبحث في النحوعن أعراضهما؛ من الإعراب، والبناء، وكيفيّة التركيب، وغيرها. [١٧٨٧]

﴿ وَ) الثاني: (المَبَادِئُ، وَ) هي: إمَّا تصوُّراتٌ، أو تصديقاتٌ.

♦ أمَّا النصوُّرات فَـ(_هِيَ):

* (حُدُودُ المَوْضُوعَاتِ) أي: تعارِيفُها، كتعريفِ الكلمةِ مثلاً بـ: "اللفظ الموضوع للمعنى المفرد".

* (وَأَجْزَائِهَا) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "الموضوعات"؛ أي: حدودُ أجزاءِ الموضوعات؛ كتعريفِ أجزاءِ الكلمة منَ اللفظِ، والوَضعِ، والمعنى المفردِ مثلاً.





* (وَأَعْرَاضِهَا) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "الموضوعاتِ" أي: حدودُ أعراضِ الموضوعاتِ؛ كتعريفِ ما يعرضُ للكلمة من الإعراب، والبناء، وغيرهما.

امًّا التصديقات، فهي:

* إِمَّا (مُقَدِّمَاتٌ بَيِّنَةٌ) واضحةٌ شديدةُ الوضوح بنفسِها.

[١٧٩/١] * (أَوْ) مقدِّماتٌ (مَأْخُوذَةٌ) مقبولةٌ ممَّن يُعتَقَدُ فيه، غيرُ بيِّنةٍ بنفسها، والمتعلِّم بها بحسنِ الظنِّ.

(يُبْتَنَى) على صيغة المضارعِ المجهول من الابتناءِ، أي: يُبْتَنَى (عَلَيْهَا)، أي: على المقدِّماتِ البيِّنةِ والمأخوذةِ، (قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ) مفعولٌ مجهولٌ لقوله: "يُبتَنَى".

﴿ وَ) الثالث: (الْمَسَائِلُ: وَهِيَ قَضَايَا تُطْلَبُ فِي الْعِلْمِ) أي: القضايا المطلوبة المبرهَنُ عليها في العِلمِ؛ كالمسائل الواقعة في العِلمِ وغيرهما من العلوم.

(وَ) للمسائل موضوعاتٌ ومحمولاتٌ.

* أمَّا (مَوضُوعَاتُهَا) فهي إمَّا:

- (مَوضُوعُ الْعِلْمِ)؛ كقولنا في النحو مثلاً: "كلُّ كلامٍ إمَّا أن يذكرَ فيه المسندُ أو لا"، فإنَّ الكلامَ موضوعُ علم النحو.

- (أَوْ نَـوعٌ مِنْـهُ) أي: نـوعٌ مـن موضـوع العلـم؛ كقولنـا: "كلُّ اسـمِ إمَّـا







مُعرَبٌ أو مبنيٌّ"، فإنَّ الاسمَ نوعٌ من الكلمة التي هي موضوع الفنِّ. [١٨٠/١]

- (أَوْ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ) أي: عرضٌ ذاتيٌّ لموضوع العلم؛ كقولنا: [د/٧٧] "البناء إمَّا بسبب المشابهة لمبنى الأصل، أو بسبب عدم التركيب"؛ فإنَّ البناءَ عرضٌ ذاتيٌّ للكلمة.

- (أَوْ مُتَرَكِّبٌ) بأن يكونَ موضوعُ المسائل مركَّباً من موضوع العلم وعرضِه الذاتعيِّ؛ كقولنا: "كلُّ كلمةٍ مُعرَبةٍ إمَّا منصرفةٌ أو غير منصرفةٍ"، فالكلمة موضوعُ العلم، وقد أُخِذت في هذه المسألة مع الإعراب الذي هو عرضٌ ذاتيٌ لها.

أو مركّباً من نوع موضوع العلم وعرضِه الذاتيّ؛ كقولنا: "كلُّ السم مُعرَبِ، إمّا مُعرَبٌ بالحروف أو بالحركات"؛ فإنَّ الاسمَ نوعٌ من موضوع العلم، وقد أُخِذ في هذه المسألة مع كونه مُعرَباً، والإعراب عرضٌ ذاتيٌ له.

واعلم أنَّ المقصودَ من إيراد الأمثلة إيضاح القواعد، سواءً طابقت [ل/١٨١] الواقع أو لا، فإنَّ التمثيلَ يحصل بمجرَّد الفرض، فالأمثلة التي أوردتُها، الن كانت غير مطابقة للواقع -وكيف لا-؛ فعليك أن تسحبَ ذيل الإغماض على (١) المقال، إذ لا مناقشة في المثال.



⁽١) في (د): (عن).





* (وَ) أَمَّا (مَحْمُولَاتُهَا) - أي محمولات المسائل - فهي: (أَمُورٌ خارِجَةٌ عَنْهَا) أي: عن موضوعاتها، إذ لو كانت أجزاءً للموضوعات؛ لم يُحتَج في ثبوتها لها إلى برهانٍ؛ لامتناع أن يكونَ جزءً الشيء مطلوباً بالبرهان، لكنّا نحتاجُ في ثبوت محمولات المسائل للموضوعات إلى البرهان، كما ذكرنا من أنّ المسائل هي القضايا المطلوبة التي يُبَرهن عليها في العلم؛ فالمحمولاتُ خارجةٌ عن الموضوعات، وإلّا لم يبرهن عليها.

[١٨٢/J] (لَاحِقَةٌ) بالرفع؛ صفةٌ بعد صفةٍ لقوله: "أمورٌ"؛ أي: محمولاتُ المسائل أمورٌ خارجةٌ عن الموضوعاتِ، عارضةٌ (لَهَا لِذَوَاتِهَا).

والعارض للشيء: ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه، وهو ما يلحق الشيء كالتعجُّبِ اللَّاحق للإنسان بواسطة أنَّه إنسانٌ، أو المراه اللحقة للإنسان بواسطة أنَّه حيوانٌ، أو لأمر [٣٦/] لجزئه كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنَّه حيوانٌ، أو لأمر خارج عنه مساوٍ له، كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجُّب.

فإن قلت: العوارض الذاتيَّة ما لا يكون بينها وبين المعروضات واسطةٌ، فتكون المسائلُ غيرَ محتاجةٍ إلى البرهان، وهذا خلاف ما ذكر من أنَّ المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم.

[١٨٣/] قلتُ: العوارض الذاتيَّة لا يكون بينها وبين المعروضاتِ واسطةً [١٨٣/] بحسَبِ نفسِ الأمرِ، وأمَّا العلمُ بثبوتِها لها فربَّما يحتاجُ إلى البرهان.







(وَقَدْ تُقَالُ) أي: كما تقالُ المبادئُ على ما ذُكِرَ، كذلك تُقال (المَبَادِئ: لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ المَقْصُودِ).

(وَ) تُقالُ (المُقَدِّمَاتُ) أيضاً: (لِمَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ بوجْه الخِبْرَةِ) أي: البصيرة (وَفَرْطِ الرَّغْبَةِ؛ كَتَعْرِيفِ العِلْم، وَبَيَانِ الحاجَةِ إِلَيهِ) أي: بيان منفعته وغرضِه، (وَمَوْضُوعِهِ)، وقد عرفت كلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة في صدر الكتاب، فلا نعيده.











[خاتمۃ الشارح]

هذا آخر ما أردنا إيراده في شرح الكتاب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

السليمانية (۱)؛ لما تعرَّضْتُ لذلك الأمرِ العظيم، ولا تصدَّيت لهذا السليمانية (۱)؛ لما تعرَّضْتُ لذلك الأمرِ العظيم، ولا تصدَّيت لهذا الخطب الجسيم، هيهاتَ ما للذباب وطُعمَةِ (۱) العَنقَاء، وأنا لا أعرفُ نفسي في عداد الذين استحقُّوا مرتبة التصنيف، ولا ممَّن كان بالحقِّ ينالُ منقبة التأليف، ومع ذلك لو وقع صنيعي عند الحضرة الخاقانيَّة في حيِّز القبول؛ لاشتهرَ في الأقطار اشتهار الصَّبا والقَبُول (۱).

ثم المأمولُ من مكارم الأقران ومحاسنِ الخلّذ؛ أن يتجاوزوا عمّا فيه من السهو والنسيان، بالصفح والغفران، وإن عثروا على الخطأ الصريح فليشرّفوه بالتصحيح.

وَقَابَلَ مَا فِيهَا مِنَ السَّهوِ بِالعَفوِ وَفِطنَتِهِ وَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْ سَهوِي جَزَى الله خَيراً مَن تَأَمَّل صَنعَتِي وَأَصلَحَ مَا أَخطَأتُ فِيهِ بِفَضْلِهِ

⁽٣) الصَّبَا والقبول: اسمان للربح التي تأتي من جهة الشرق. ينظر: «المصباح المنير» (روح).



⁽١) لعلها نسبة للنبيّ سليمان عليه السلام، وفيه تشبية للسلطان عبد اللطيف الذي أهدى الكتابَ إليه، بمُلكِ سليمان، في قوّته واتساعه. والله أعلم.

⁽٢) **الطُّعمة**: الرزق، والأكل، ويُقال للمأدبة: الطعمة. ينظر: «الفائق في غريب الحديث» (٢/ ٣٦٣).



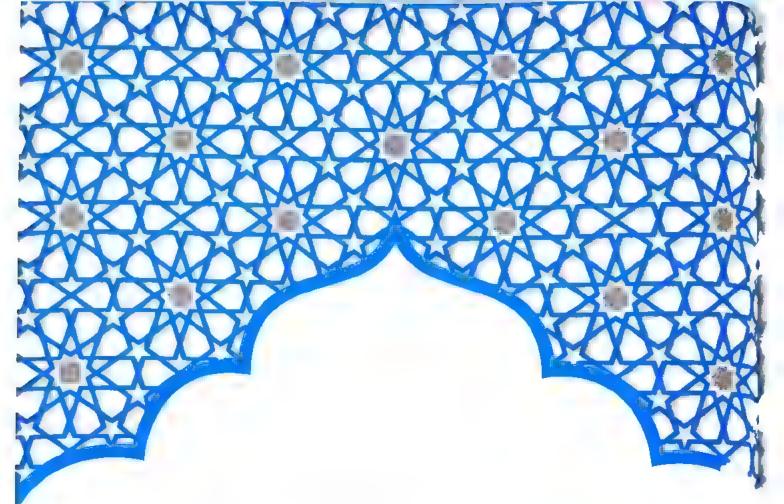


فإني معترف بقلة البضاعة، وترجُّلي في مضمار تلك الصناعة؛ إذ لم يتبسر لي الاطلاع على الكتب المنطقية إلا على "شرح الرسالة الشمسية"، فاستخرجتُ من المسائل على حسب ذهني ودهائي، واستفدت منه الفوائد على قدر فهمي وذكائي، فكتبتها في هذا الكتاب تبصرة لمن تبصّر، وتذكرة لمن أراد أن يتذكّر، والله المستعان وعليه التُّكلان.









ملحق جداول توضّح أشكال القياس وضروب كل شكل منها وأدلة إنتاجه

⁽١) أصل هذه الجداول وضعها الشيخ ابن سعيد المغربي في حاشيته على هذا الشرح، ثم أعاد رسمها الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي وعدّل عليها وأضاف، ونحن نقلناها منه مع بعض التعديل.



ملحق جداول توضّح أشكال القياس





الشكل الثاني من أشكال القياس

| الأول | لإنتاج كي يردَّ إلى | أدلة ا | المنتجة | ضروبه |
|--|--|--|-----------------------------|--------------------------------------|
| عكس الترتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الخُلفُ؛ لينتج ما يناقض الصغرى | نتيجته | الضرب الأوَّل |
| Y | نعم | نعم | لا شيء من | كل إنسان |
| لأن كبراه سالبة، وهي لا تصلح لصغروية الأول | لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول | يؤخذ بقيض النتيجة، ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل | د سيء من الإنسان بحجر | حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان |

| عكس النرتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الخُلف | نتيجته | الضرب الثاني |
|---------------------------|----------------|------------------|--------------|-------------------|
| Y | Y | نعم | | لا شيء |
| بأن تعكس صغرى | لأنها تصير بعد | يؤخذ نقيض | لا شيء من | د سيء من الحجر |
| الأصل وتجعلها | عكسها جزئية، | النتيجة، ثم يجعل | الحجر بإنسان | بحيوان، وكل |
| کبری و کبراه | وهي لا تصلح | صغرى لكبرى | العابر يرساق | إنسان حيوان |
| صغرى | لكبروية الأول | الأصل | | - 5 |







ملحق جداول توضّح أشكال القياس



| عكس الترتيب ثم | مكس الكبرى | الخُلف | نتيجته | الضرب الثالث |
|--|--|--|-------------------------|---|
| У | نعم | نعم | | بعض الحيوان |
| لأن كبراه سالبة، وهي لا تصلح لصغروية الأول | لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول | يؤخذ نقيض النتيجة، ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل | بعض الحيوان ليس بحجر | بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان |

| عكس الترتيب ثم | عكس الكبرى | المخلف | نتيجنه | الضرب الرابع |
|--------------------------------|----------------|------------------|--------------------------|-------------------|
| 7 | A | نعم | | |
| N 1 | لأنها تصير بعد | يؤخذ نقيض | *.1 11 • | بعض الحيوان |
| لأن صغراه لا تنعكس ولا تصلح | عكسها جزئية، | النتيجة، ثم يجعل | بعض الحيوان ليس بناطق | ليس بإنسان، |
| لتعكس والانصلح الكبروية الأول | وهي لا تصلح | صغرى لكبرى | نیس بناطق | وكل ناطق اندان |
| | لكبروية الأول | الأصل | | إنسان |







الشكل الثالث من أشكال القياس

| أدلة الإنتاج كي يردَّ إلى الأول | | | المنتجة | ضروبه |
|--|--|---|---------------------|--------------------------------------|
| عكس النرتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الخُلفُ؛ لينتج ما يناقض الصغرى | نتيجته | الضرب الأوَّل |
| نعم | نعم | نعم | | |
| بأن تعكس كبرى الأصل، ثم تجعلها صغرى، وتجعل صغرى، الأصل | لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول | يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هناكبرى لصغرى الأصل | بعض الحيوان ناطق | كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق |

| عكس الترتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الحُلف | نتيجته | الضرب الثاني |
|--|--|--|---------------------|---|
| У | نعم | ثعم | | |
| لأن صغرى الأصل جزئية لا تصلح لكبروية الأول | لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول | يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل | بعض الحيوان ناطق | بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق |





ملحق جداول توضّع أشكال القياس



| عكس النرتيب ثم النتبجة | عكس الكبرى | المحلف | نتيجته | الضرب الثالث |
|---|--|--|---------------------|--|
| نعم | У | نعم | | |
| بأن تعكس كبرى الأصل، ثم تجعلها صغرى وتجعل صغرى الأصل كبرى | لأن كبراه جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول | يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل | بعض الحيوان ناطق | كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق |

| عكس الترتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الخُلف | نتيجته | الضرب الوابع |
|--|--|---|-------------------------|--|
| У | نعم | نعم | | كل إنسان |
| لأن الكبرى سالبة لا تصلح بعد عكسها لصغروية الأول | لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول | يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هناكبرى لصغرى الأصل | بعض الحيوان ليس بحجر | حيوان، ولاشيء من الإنسان بحجر |





| عكس الترتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الخُلف | نتيجته | الضرب الخامس |
|---|--|--|-------------------------|--|
| y | نعم | نعم | | بعض الإنسان |
| لأن صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الأول | لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول | يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل | بعض الحيوان ليس بحجر | حيوان، ولاشيء من الإنسان بحجر |

| عكس النرتيب ثم النتيجة | عكس الكبرى | الخُلف | نتيجته | الضرب السادس |
|---|---|---|-------------------------|---------------------------------------|
| У | У | نعم | | كل إنسان |
| لأن كبراه سالبة وهي لا تصلح لصغروية الأول | لأن كبراه جزئية، وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول | يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل | بعض الحيوان ليس بحجر | حيوان، وبعض الإنسان ليس بحجر |



į.



الشكل الرابع من أشكال القياس

| لعدم اختلافهما في التوفر شروطه | 7t. | عكس الصغرى عكس الكبرى ليرتد ليرتد إلى الثاني إلى الثالث | |
|---|-----------|--|---------------|
| | | | |
| لأن الكبرى تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الأول | ~ | عكس المقلمتين ليرتد إلى الأول | हिता । दियान |
| بأن تجعل الكبرى صغرى، وبالعكس، ثم تعكس النتيجة | معن | عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول | |
| بأن تأخذ نقيض التيجة وتجعله كبرى، وصغوى الأصل صغرى | - pari | الحلف لينتج ما ينعكس إلى منافي الكبرى | |
| بعض الحيوان ناطق | | 45 | متجة |
| كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان | | الضرب الأوّل | ضروبه المنتجة |

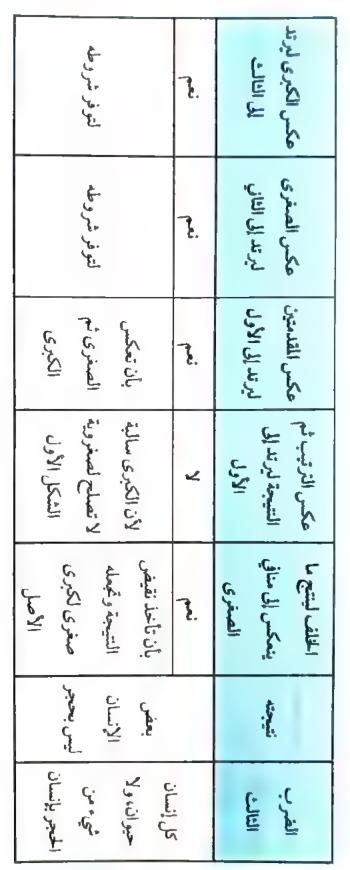




| الضرب الثاني | | كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان |
|--|------|--|
| نثبجته | | بغض الحيوان ناطق |
| الحلف لينتج ما يناقض الكبرى | نعما | بأن تأخذ نقيض السيجة وتجعله كبرى، وصغرى الأصل صغرى، ثم تعكس السيجة |
| مكس الترتيب ثم مكس القدمين التيجة ليرتد إلى ليرتد إلى الأول | نعم | بأن تجمل الكبرى صغرى، وبالعكس، ثم |
| مكس القدمين ليرتد إلى الأول | 7* | لأن الكبرى تنمكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الأول |
| مكس الصغرى ليرتد إلى الثاني | ٨ | لعدم اختلافهما في الكيف، ولعدم كلية الكبري |
| عكس الكبرى ليرتد | نعما | لتوفر شروطه |













| الضرب الرابع | | كل إنسان حيوان، وبعض الحجر ليس بإنسان |
|--|------|---|
| نئيج | | بغض الحيوان ليس بهجو |
| اخلف لينتج ما ينمكس إلى منافي الكبرى | iang | بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله كبرى لصغرى الأصل |
| عكس الترتيب ثم التيجة ليرتد إلى الأول الأول | 7 | لأن الكبرى لا تصلح لصغروية الأول |
| عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول | 7 | لأن الكبرى سالبة جزئية لا تنعكس ولا تصلح لكبروية |
| عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني | ٨ | لأن الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الثاني |
| عكس الكبرى ليرتد | 7 | لأن الكبرى سالبة جزئية لا تنعكس إلى في الخاصتين |





| بأن تأخذ نقيض لأن كبراه سائبة لا بأن تعكس السغرى ثم السغرى ثم السغرى ثم الاول ولا صغراه الكبرى فيرتد الأول ولا صغراه الكبرى فيرتد الأصل وبالمكس بعد عكسها لكبراه للأول | pari pari Y pari | الحلف لينتج ما عكس الذرتيب ثم عكس القدمتين عكس القدمتين عكس الكبرى ليرتد إلى الأول ليرتد إلى الأول ليرتد إلى الأول الأول الأول الأول الكبرى المقالث الأول الكبرى المقالث الأول الأول الأول الأول الأول الكبرى | וֹנגּ ועְשׁק |
|---|------------------|---|---------------|
| بعض الإسان بعض يا بعض الإسان المحيوان، ولا الحيوان المحجر وإنسان المحجر | | الضرب تتيجته المغامس | ضروبه المنتجة |





| الفرب | | لاشيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان |
|--|------|--|
| | | ٢٠٠٥ المحير من الحين مناطق |
| اخلف لینیج ما ینمکس إلی نقبض الصغری | نعم | بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الأصل |
| عكس الترتيب ثم عكس القدمتين النتيجة ليرتد الأول ليرتد إلى الأول | تعم | بأن تجمل الكبرى لأن صغراه صغرى وبالعكس سالبة لا تصلح شم تعكس النتيجة لصغروية الأول |
| مكس القدمتين ليرتد إلى الأول | 7. | لأن صغراه سالبة لا تصلح لصغروية الأول |
| مکس الصغری لیرتد إلى الثان | نعما | لتوفر شروطه |
| مكس الكبرى ليرتد إلى الثالث | 7 | لأن صغراه سالبة لا تصلح لصغروية الثالث |





| | _ | |
|---|----|---|
| لأن الصغرى سالية لا تصلح لصغروية الثالث | 2 | عكس الكبرى ليرتد إلى التالث |
| لأنها لا تنعكس إلا في الخاصتين | R | عكس الصنغرى ليرتد إلى الثاني |
| لأن الصغرى لا تنعكس والكبرى بعد عكسها لا تصلح لكبرى | 7 | عكس المقدستين ليرتد إلى الأول |
| لأن الصغرى جزئية لا تصلح لكبروية الأول | ĸ | عكس الترتيب ثم عكس المقدمتين النتيجة ليرتد الأول ليرتد إلى الأول |
| بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الأصل | ₹. | الخلف لينتج ما ينعكس إلى نقيض الصغرى |
| بعض الحجر ليس بناطق | | فتيجته |
| بعض الإنسان ليس بحجر، وكل ناطق إنسان | | الضرب |





| الضرب | | لا ئيء من الإنسان بحجر ويعض الناطق إنسان |
|--|---|--|
| 1744 | | بعض الحجو ليس بناطق |
| اخلف ليتيج ما يناني أحدهما | K | لأن نقيض التيجة لا تصلح مع الكبرى لجزئيتها ولا مع الصغرى |
| عكس الترتيب ثم عكس المقدمين التتيجة ليرتد للأول ليرتد إلى الأول | 7 | لأن السيجة لا تنعكس إلا في الخاصتين |
| عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول | K | لأن الصغرى اسالبة لا تصلح الصغروية الأول ولا الكبرى بعد عكسها لكبراه |
| مكس الصغرى ليرتد إلى الثاني | 7 | لأن الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الثاني |
| عکس الکبری لیرتد إلی الثالث | 7 | لأن الكبرى مالبة لا تصلح لصغروية الثالث |







- فهرس الأعلام.
- فهرس المصطلحات.
- فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات.





فهرس أعلام شرح الخبيصي

| رقم الصفحة | الاسم |
|------------|--------------------|
| ۸۲ | السلطان عبد اللطيف |
| ۱۷۴ | الشيخ الرئيس |
| YYX | الفارابي |
| 740 | السيد |







فهرس الأعلام الواردة في الحواشي

| رقم الصفحة | أبو الفتح | ١ |
|------------|--|--------------|
| | سماعيل بن مصطفى بن محمود، أبو الفتح الكَلَنْبُوِي، نسبة إلى | هو إ |
| | (كلنبة) من ولاية (آيدين)، ويعرف بـ"شيخ زاده"، قاض حنفي | |
| 170-117 | ، اشتهر بالرياضيات والمنطق، من كتبه: «البرهان» في المنطق، | |
| | اشية على شرح الدواني للعقائد العضدية»، و «دقائق البيان في | و « ح |
| | قبلة البلدان» في فقه الحنفية، (ت: ١٢٠٥هـ) (١). | |
| رقم الصفحة | الإمام | ۲ |
| | خر الدين الرازيِّ، محمد بن عمر بن الحسن، أبو عبد | هـوف |
| | إمام المفسر الفقيه الشافعي، أوحد زمانه في المعقول | الله، الإ |
| | | |
| | _ول، قرشي النسب، ويقال له: "ابن خطيب الريّ"، إ | والمنق |
| 97 – 97 | ـول، قرشـي النسـب، ويقـال لـه: "ابـن خطيـب الـريّ"، إلى خوارزم وما وراء النهـر وخراسان، من كتبـه: «مفاتيـح | |
| 97 – 97 | إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، من كتبه: «مفاتيح ب» في التفسير، و «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين | رحل الغيب |
| 97 - 97 | الى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، من كتبه: «مفاتيح | رحل الغيب |

⁽٢) ينظر: ﴿وقيات الأعيانِ (٤/ ٢٤٨)، و﴿الأعلامِ (٦/ ٣١٣).



⁽١) هو ينظر: «عثمانلي مؤلفلري» (١/ ٨) «الأعلام» (١/ ٣٢٧).





| رقم الصفحة | الجلال الدوّاني | ٣ |
|------------|--|---|
| A9 | تمدبن أسعدبن محمد، جلال الدين الدَّوّانِي الكارزوني ارْي، الشافعي، الأشعري، الصديقي؛ نسبة إلى أبي بكر ق رضي الله عنه، المنطقي المحقق، قاضي إقليم فارس، ادوّان) من أعمال (كارزون)، من كتبه: «حاشية على القواعد المنطقية»، و «شرح العقائد العضدية»، و «حاشية مباحث الأمور العامة»، و «شرح تهذيب المنطق»، مباحث الأمور العامة، و «شرح تهذيب المنطق»، و «هد) على الراجح، وقيل (٩١٨هـ) (١). | الشير الصدي ولد ب تحرير علي |
| رقم الصفحة | الخلخالي | ٤ |
| 117 | سين بن حسن الحسيني الخلخالي، نسبةً إلى خلخ ال (مدينة الن)، من كتبه: «حاشية على شرح الدواني لتهذيب المنطق»، ية على شرح العضدية»، و «المفاتيح في حل المصابيح»، ية على تفسير البيضاوي»، (ت: ١٠١٤هـ) (٢٠). | بأذربيج |
| رقم الصفحة | رجب أفندي | 0 |
| 707 | لم أصل إلى ترجمة له | |



⁽١) ينظر: «الضوء اللامع» (٧/ ١٣٣)، و«الأعلام» (٦/ ٣٢).

⁽٢) ينظر: «الأعلام» (٢/ ٢٣٥).





| رقم الصفحة | السيِّد | ٦ |
|--------------|--|---------------------------------|
| 91-19-11 | سي بن محمد بن علي، زين الدين، أبو الحسن، السيد | ا هموعا |
| 1 • 8 - 94 - | ف الحسيني الجُرْجَاني الحنفي، إماماً في جميع العلوم | الشريا |
| -7-1-111 | ة وغيرها، متفرِّداً بها، مصنِّفاً في جميع أنواعها، متبحِّراً | العقليّ |
| 12 - 119 - | يقها وجليلها، مصنفاته تزيد على خمسين مؤلَّفاً، منها: | ني دق |
| 179-100- | فات»، و «شرح المواقف»، و «حاشية على تحرير القواعد ا | التعريا |
| 144- | بة في شرح الشمسية)، (ت: ٨١٦هـ)(١). | المنطق |
| رقم الصفحة | شارح «سلم العلوم» | ٧ |
| 1 | | |
| h | «سلم العلوم» هو محب الله بن عبد الشكور البِهاري | |
| 1 | the second secon | مؤلف |
| | «سلم العلوم» هو محب الله بن عبد الشكور البِهاري | مؤلف الهندي |
| ٩ ٤ | ، «سلم العلوم» هو محب الله بن عبد الشكور البهاري ب الحنفي (ت: ١١١٩هـ)، وله أيضاً «مسلم الثبوت» في | مؤلف الهندي أصول |
| | «سلم العلوم» هو محب الله بن عبد الشكور البهاري ب الحنفي (ت: ١١١٩هـ)، وله أيضاً «مسلم الثبوت» في الفقه، وقد شُرِحَ «سلم العلوم» ووضع عليه حواشٍ من | مؤلف الهندي أصول قبل ع |

⁽٢) ينظر: «أبجد العلوم» (ص: ٢٠٤)، و«الأعلام» (٥/ ٢٨٣).



⁽١) ينظر: «الضوء اللامع» (٥/ ٣٢٨)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٨٨).





| رقم الصفحة | شيخ الإسلام | ٨ |
|------------|--|-----------------------------|
| | يخ الإسلام، أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين | هـو شـ |
| | ني الهروي، ويعرف بـ "حفيد السعد"، كان قاضي هراة | |
| 117-97 | لاثين عاماً، من كتبه: «شرح لتهذيب المنطق»، ومجموعة | |
| | «الدر النضيد في مجموعة الحفيد» في العلوم الشرعية | سميت |
| | ـة، و (حاشية على شرح التلخيص)، (ت: ٩١٦هـ)(). | والعربي |
| رقم الصفحة | الشيرازي | ٩ |
| | | |
| | عمد بن إبراهيم بن يحيى، الملّ صدر الدين الشيرازي، | هـو مـ |
| | عمد بن إبراهيم بن يحيى، المار صدر الدين السيراري، رف بالآخوند (الأستاذ)، رحل إلى أصبهان وتعلم فيها، | |
| ٨٩ | | کان یعـ |
| ٨٩ | رف بالآخوند (الأستاذ)، رحل إلى أصبهان وتعلم فيها، | كان يع وتوفسي |
| ٨٩ | رف بالآخوند (الأستاذ)، رحل إلى أصبهان وتعلم فيها، البصرة وهو متوجه إلى مكة حاجاً سنة (١٠٥٩هـ)، | كان يع وتوفعي مـن كتب |

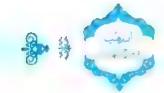
هـو ميـر أبـي الفتـح، السـعيدي، (ت: ٩٥٠هــ)، لـه حاشـية علـي «تهذيـب المنطـق»، كتبهـا مـع تكملـة «شـرح الجـلال»(٣).

⁽٣) ينظر: «كشف الظنون» (١٦/١٥).



⁽١) ينظر: «الأعلام» (١/ ٢٧٠).

⁽٢) ينظر: «الأعلام» (٥/ ٣٠٣).



| رقم الصفحة | ١١ |
|-------------------|---|
| | هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي، |
| 140-1.5 | من أهل سيالكوت التابعة للاهور بالهند، علامة الهندوإمام |
| - 717 - | العلوم وترجمان المظنون فيها والمعلوم، كان من كبار العلماء |
| 017-717 | وخيارهم، من مؤلفاته: «حاشية على شرح العقائد النسفية»، |
| ۲ ۲ ۲ ۸ - | و احاشية على شرح القطب على الشمسية (ت:١٠٦٧هـ)، |
| | و «حاشية على شرح تصريف العزي للسعد»(١). |
| | |
| رقم الصفحة | العصام |
| رقم الصفحة | |
| رقم الصفحة | ١٢ |
| | العصام هـو إبراهيـم بـن محمـد بن عـرب شـاه، عصـام الديـن الإسـفراييني، |
| رقم الصفحة ، ۹ | العصام الدين الإسفراييني، هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، عصام الدين الإسفراييني، صاحب «الأطول» شرح تلخيص المفتاح للقزويني، ولد في |
| | العصام الدين الإسفراييني، هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، عصام الدين الإسفراييني، صاحب «الأطول» شرح تلخيص المفتاح للقزويني، ولد في إسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر |



⁽١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢/ ٣١٨)، واالأعلام» (٣/ ٢٨٣).

⁽٢) ينظر: «الأعلام» (١/٢٦).





| رقم الصفحة | ١٣ |
|------------|--|
| 140 | هو أحمد بن محمد بن عليّ، شهاب الدين الغنيمي، الأنصاري الغزرجي، نسبته إلى غنيم، وهو أحد جدوده، له شروح وحواش في الأصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، منها: «حاشية على شرح العصام في المنطق». و«نقش تحقيق النسب»، و«بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين» (ت: ٤٤ ١ هـ)(١). |
| رقم الصفحة | ١٤ القطب الرازي= المحقق الرازي = شارح المطالع |
| 189 - 89 | هو محمود بن محمد الرازي، ويقال: اسمه محمد، وعرف بالقطب التحتاني؛ تمييزاً له عن شخص آخر يكنى قطب الدين أيضاً، أخذ عن العضد وغيره، استقر في دمشق سنة (٧٦٣ هـ) وعلت شهرته، من كتبه: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية»، و «المحاكمات»، و ولوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار»، (ت: ٧٦٦هـ) (٢). |

| رقم الصفحة | المصنّف | 10 |
|--|---|----|
| ************************************** | ــعود بــن عمــر بــن عبــد الله، ســعد الديــن ــــــــــــن هــــــــــــــــــــ | _ |

ينظر: «الأعلام» (١/ ٢٣٧).

⁽٢) ينظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ٩٩)، و«الأعلام» (٧/ ٣٨).







فهرس المصطلحات

| ر قم الصفحة | |
|-------------|-----------------------|
| Î | |
| 3.7 | الاتفاقية |
| ٩. | إذعان النسبة |
| 777 | الاستقراء |
| 78. | الاستقراء الغير التام |
| 17. | اسم |
| 744 | الافتراض |
| 9V | الاكتساب بالنظر |
| YV• | الأوليات |
| ت | |
| YVI | التجربيات |
| ٨٩ | التصديق |
| AFY | التصفح |
| 94 | التصور |
| 94 | التصور الساذج |







| التعريف اللفظي 177 التمثيل 177 التمثيل 179 التناقض 179 التناقض 179 تناهي الأفراد 79 الجزئي الجزئي الحقيقي 179 الجزئي الحقيقي 180 الحنس 180 الحنس الحن |
|---|
| التناقض التناقض الم ٢٠٩ تناهي الأفراد ج الجزئي الحقيقي الم ١٣٨ |
| تناهي الأفراد ج ج ۱۲۹ جزئي الحقيقي ۱۲۸ |
| ج الجزئي الحقيقي ١٣٨ |
| الجزئي الحقيقي ١٣٨ |
| الجزئي الحقيقي ١٣٨ |
| |
| 16. |
| الجنس ١٤٠ |
| جنس الأجناس |
| الجنس البعيد 187 |
| الجنس العالي |
| الجنس القريب |
| الجهة |
| ح |
| الحجة |
| الحد التام |
| الحد الناقص |
| الحدس |





| الحدسيات | 771 |
|----------------------|---|
| حدود أجزاء الموضوعات | YVV |
| حدود أعراض الموضوعات | YVA |
| حدود الموضوعات | YVV |
| الحكم | 9. |
| الحينية المطلقة | 777 |
| خ | |
| الخاصة | 107 |
| الخلف | 777 - 777 |
| ٥ | A A Mahaman and |
| الدائمة المطلقة | 110 |
| الدلالة | 1.4 |
| دلالة الالتزام | 1.4 |
| دلالة التضمن | 1.4 |
| دلالة المطابقة | 1.7 |
| الدوام الوصفي | 197 |





| 3 | |
|-------------------|----------------|
| ١٨٢ | ذات الموضوع |
| | |
| 171 | الرابطة |
| 371 | الرسم التام |
| 178 | الرسم الناقص |
| س | 9 |
| 1 V E | السور |
| <u>ش</u> | |
| لة | الشرطية المتص |
| لة اللزومية | الشرطية المتص |
| للة الاتفاقية ٢٠٠ | الشرطية المتص |
| ملة ٢٠١ | الشرطية المنفع |
| ملة الحقيقية ٢٠١ | الشرطية المنفع |
| ض | |
| 97 | الضرورة |
| اللقة | الضرورية المع |





| ۲۸۰ | , العارض للشيء |
|-----------|--------------------|
| 301 | العرض العام |
| 107 | العرضي المفارق |
| 197 | العرفية الخاصة |
| YY9 - 1A7 | العرفية العامة |
| 777 | العكس المستوي |
| 74.5 | عكس النقيض |
| 377 | عكس النقيض المخالف |
| 9.4 | العِلم |
| 171 | العَلَم |
| Y • £ | العنادية |
| | ف |
| 189 | الفصل |
| 10. | الفصل البعيد |
| 10. | الفصل القريب |
| 10. | الفصل المقسم |
| 101 | الفصل المقوم |







| ق . | ق - | |
|---|-------------------|--|
| ۱۷۹ | القضية البسيطة | |
| 177 | القضية الحقيقية | |
| 14. | القضية الحملية | |
| 140 | القضية الخارجية | |
| \VV | القضية الذهنية | |
| ١٧٣ | القضية الشخصية | |
| 177 | القضية الشرطية | |
| 1/4 | القضية الطبيعية | |
| 1 / 4 | القضية المحصلة | |
| 1 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ | القضية المحصورة | |
| ١٧٣ | القضية المخصوصة | |
| 1 1 1 1 1 0 | القضية المعدولة | |
| 140 | القضية المهملة | |
| 1 | القضية الموجهة | |
| 1.7 | القول الشارح | |
| 78. | القياس | |
| 737-757 | القياس الاستثنائي | |



| 0 | į |
|----------|---|
| <u> </u> | • |

| 774 | القياس الاستثنائي الاتصالي |
|-----------|-----------------------------|
| 377 | القياس الاستثنائي الانفصالي |
| 737 - 177 | القياس الاقتراني |
| ۲۷۴ | القياس الإني |
| 77. | القياس البرهاني |
| 377 | القياس الجدلي |
| 7 5 7 | القياس الحملي |
| 7٧0 | القياس الخطابي |
| Y7V | قياس الخلف |
| 777 | القياس السفسطي |
| 737 - 177 | القياس الشرطي |
| YVO | القياس الشعري |
| 777 | القياس اللمي |
| 45. | قياس المساواة |
| | <u></u> |
| 119 | الكلمة |
| 149 | الكلي الطبيعي |
| 101 | الكلي الطبيعي |



诗





| الكلي العقلي | 109 |
|---------------------|-----|
| الكلي المنطقي | 101 |
| الكلية | ۱۳۰ |
| الكم | ۲۱۰ |
| الكمية | 197 |
| الكيف | 71. |
| الكيفية | 197 |
| J | |
| اللادوام | 1 |
| اللادوام الذاتي | 19. |
| اللادوام بحسب الذات | 198 |
| اللازم البين | 100 |
| اللازم غير البين | 701 |
| اللاضرورة | 190 |
| اللاضرورة الذاتية | 197 |
| اللزومية السالبة | 7.1 |
| اللزومية الموجبة | 7.1 |
| اللفظ المركب | 117 |



الفهارس العامت





| 114 | اللفظ المفرد |
|-------|-----------------|
| P | |
| 7 • 7 | مانعة الجمع |
| 7.4 | مانعة الخلو |
| YVV | المبادئ |
| 179 | مبادئ التصديقات |
| 171 | مبادئ التصورات |
| 177 | المتباينان |
| ١٣٤ | المتساويان |
| 771 | المتواترات |
| 177 | المتواطئ |
| 170 | المجاز |
| YV1 | المحسوسات |
| ١٧١ | المحكوم به |
| ١٧١ | المحكوم عليه |
| 171 | المحمول |
| YVO | المخيلات |
| 117 | المركب الناقص |









| YVA | المسائل |
|---------|------------------|
| TVE | المسلمات |
| 771 | المشاهدات |
| YVI | المشبهات |
| 178 | المشترك |
| 191 | المشروطة الخاصة |
| ١٨١ | المشروطة العامة |
| ١٢٣ | المشكك |
| 7 7 2 | المشهورات |
| ١٨٧ | المطلقة العامة |
| 140 | المظنونات |
| 171-1.4 | المعرِّف |
| 101 | المعروض |
| 1.7 | المعلوم التصديقي |
| 1.7 | المعلوم التصوري |
| 101-119 | المفهوم |
| 771-718 | المفهوم المردد |
| 179 | مقاصد التصديقات |





| 179 | مقاصد التصورات |
|-------|-------------------|
| 770 | المقبولات |
| Y | المقدمات |
| 171 | ممتنع الأفراد |
| ١٣١ | ممكن الأفراد |
| 197 | الممكنة الخاصة |
| ١٨٨ | الممكنة العامة |
| 198 | المنتشرة |
| 110 | المنتشرة المطلقة |
| YVO | المظنونات |
| Y - 1 | المنفصلة الحقيقية |
| 178 | المنقول |
| 140 | المنقول الاصطلاحي |
| ١٢٥ | المنقول الشرعي |
| 140 | المنقول العرفي |
| ١٨١ | الموجهة البسيطة |
| 141 | الموجهة المركبة |
| YIY | الموضوع |

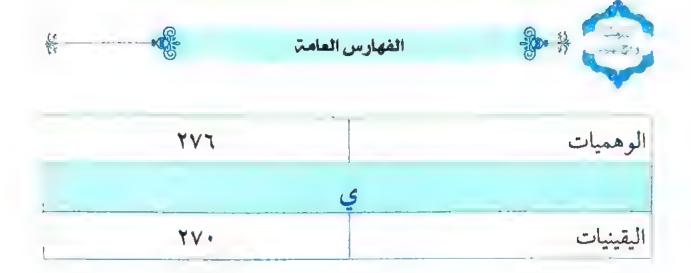








| YVV | الموضوعات |
|---------|---------------------|
| ن | |
| 317 | النسبة الحكمية |
| 9.۸ | النظر |
| 777 | النظريات |
| 777 | النقض |
| 184 | النوع |
| 180 | النوع الإضافي |
| 184 | نوع الأنواع |
| 9 | |
| 197 | الوجودية اللادائمة |
| 190 | الوجودية اللاضرورية |
| 717 | وحدة المحمول |
| 717 | وحدة الموضوع |
| ١٨٢ | الوصف العنواني |
| 144-144 | وصف الموضوع |
| 1.4 | الوضع |
| 198 | الوقتية المطلقة |











فهرس المصادر والمراجع

أبجد العلوم: لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

آثار البلاد وأخبار العباد: لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت ٦٨٢هـ)، دار صادر- بيروت.

الأعلام: لخير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشير: ٢٠٠٢م.

إنساء الغمر بأبناء العمر: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، عام النشر: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت، تاريخ الإصدار: ٢٠٠٤م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان.

تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، ومعه حاشية السيد الشريف: لقطب الدين محمود بن محمد الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية: ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

حاشية السيالكوتي على التصديقات: لعبد الحكيم السيالكوتي، دار الطباعة العامرة، أواخر شوال، سنة: ١٢٥٩ ه....





حاشيتا الدسوقي والعطار مع شرح الخبيصي: مطبعة مصطفى البابي الحلبى، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

حاشية ملا محمد صادق على شرح حسام الديس الكاتبي على متن إيساغوجي للأبهري: اعتنى به: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٧٠٢م.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: لمحمد أمين بن فضل الله المحبى الحموي، المطبعة الوهيبة، سنة النشر: ١٢٨٤هـ.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد/ الهند، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

الدولة التيمورية بعد تيمورلنك: لعلاء محمود قداوي، جامعة قطر مجلة كلية العلوم الاجتماعية العدد (٢٢)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ديوان الإسلام: لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغيزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1811 هـ - ١٩٩٠ م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد، ابن أحمد، ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

شرح الشمسية: لسعد الديس التفتازاني، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النبور المبين، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.







شرحا المحقق الدواني والملاعبد الله اليزدي على تهذيب المنطق: تحقيق ودراسة: عبد النصير أحمد المليباري، دار الضياء، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.

عثمانكي مؤلفكري: لمحمد طاهر بروسه لي، طبعت وزارت المعارف العمومية، المطبعة العامرة-إستانبول: ١٣٣٣هـ.

عيون الأنباء في طبقات الأطباء: لابن أبي أصبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى: ١٣٢٤هـ.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبى، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.

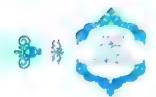
مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفيّ الدين ابن شمائل القطيعي البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

معجم البلدان: لأبي عبدالله، ياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر-بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

معجم التاريخ «التسراث الإمسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»: إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طبوران قبره بلوط، دار العقبة، قيصمري - تركيا، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.







المغرب في ترتيب المعرب: لناصر بن عبد السيد برهان الدين المُطَرِّذِيّ (ت: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لطاشكُبري زَادَهُ، أحمد بن مصطفى، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى: لجمال الدين، يوسف بن تغري بردي الحنفي، (ت: ٨٧٤هـ)، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الموسوعة العربية، لمجموعة باحثين، من إصدارات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية.

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت: ١٣٩٩ هـ)، طبيع وكالـة المعارف الجليلة في إستانبول (١٩٥١م)، أعـادت طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.











| قسم الدراسة٧ |
|--|
| لبحث الأول: كلمةٌ موجَزَةٌ عن تاريخ علم المنطق واشتغال المسلمين به |
| لبحث الثاني: ترجمة العلامة التفتازاني، وأهمية متن التهذيب |
| أولاً: ترجمة العلامة سعد الدين التفتازاني. |
| ١) اسمه ونسبه١) |
| ٢) مكانته العلمية |
| ٣) شيوخه ٣ |
| ٤) تلامذته ١٤ |
| ٥) مؤلفاته٥١ |
| ٦) من شعره٦١ |
| ٧) و فاته٧ |
| ثانياً: أهمية متن «التهذيب» |
| المبحث الثالث: ترجمة الشارح، والكلام على الشرح |
| أولاً: ترجمة الشارح. |
| ١) اسمه ونسبه٠٠٠ |
| ٢) وفاته |

Cr.



| (4) |
|-----|
|-----|

| YY | ثانياً: الكلام على الشرح |
|-----------|--|
| 77 | ١) اسم الكتاب ونسبته للمؤلف |
| ۲۳ | ٢) أهمية الشرح |
| Υο | المبحث الرابع: منهج التحقيق والعمل في الكتاب |
| ۲۸ | المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية |
| ٣٥ | نماذج من النسخ الخطيّة |
| ٥٥ | تهذيب المنطق |
| ٥٨ | الفِسْمُ الأَوَّلُ في المَنْطِقِ |
| ٥٩ | فصل في دلالات الألفاظ |
| ٥٩ | فصل في انقسام اللفظ من حيث الإفراد والتركيب |
| ٦٠ | فصل الكلِّيّ والجزئيّ |
| ٦٠ | فصل في النِّسَبِ التي بين الكُلِّينِ |
| | فصل في المعرِّف وأقسامه |
| ٠٠٠ | فصل فِي التَّصْدِيقَاتِ |
| ٣ | أقسام القضية باعتبار النسبة |
| Τ | أقسام القضية باعتبار الأطراف |
| ٠٠٠ | فصل في الشرطية وأقسامها |
| ٠٠٠ | فصل في التناقض |







| 77 | فصل في العكس المستوي |
|---|---|
| ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ | فصل في عكس النقيض |
| ٦٨ | فصل في القياس |
| V • | فصل في القياس الاقترانيِّ الشرطيِّ |
| V • | فصل في القياس الاستثنائيِّ |
| | قياس الخلف |
| ٧٠ | نصل في لواحق القياس |
| | نصل أقسام القياس باعتبار المادّة |
| ٧٢ | خَاتِمَةٌ فِي أَجِزَاء العلوم |
| | |
| لتهذيب | |
| VV | مقدمة الشارح |
| VV | |
| ۸٥ | مقدمة الشارح |
| ۸٥ | مقدمة الشارحمقدمة الشارحمقدّمة الشروع في علم المنطق |
| Λο | مقدمة الشارحمقدمة الشارحمقدمة الشارح في علم المنطق |
| VV Ao Aq 9q 1•Y | مقدمة الشارحمقدمة الشارح في علم المنطق |
| VV Ao Aq 9q 1•Y | مقدمة الشارح مقدِّمةُ الشروعِ في علم المنطق بيان معنى التصور والتصديق بيان الحاجة إلى علم المنطق موضوع علم المنطق فصل في تعريف الدلالاتِ الثلاثِ وأحكامِها . |





| ۱۰۷ | ٣. دلالةُ الالتزامِ |
|-----|--|
| 115 | النسبة بين أقسام الدلالة |
| 117 | فصل في المفرد والمركّب |
| 117 | ١. اللفظُ المركَّب وأقسامه |
| 117 | ٢. اللفظُ المفردُ وأقسامُه |
| 171 | أقسام المفرد بالنسبة إلى معناه |
| 171 | ١. العَلَمُ |
| ١٢٢ | ٢. المتواطئ |
| ۱۲۳ | ٣. المشكَّكُ |
| 178 | ٤. المشترك |
| 371 | ٥. المنقولُ |
| 170 | ٦. الحقيقةُ |
| 170 | ٧. المجاز |
| ۱۲۷ | المقصد الأوَّل: التصورات |
| 179 | فصل في الكلِّيِّ والجزئيِّ |
| 171 | أقسامُ الكلِّيِّ بالنظرِ إلى الوجودِ الخارجيِّ |
| ۱۳۳ | النسبةُ بين الكلِّين |
| 12. | الكلياتُ الخَمْسُ |

持



| 18. | | ١. الجنسُ |
|-------|---|------------------------------------|
| ١٤١ | | أقسام الجنس |
| ۱٤۱ | | أ. الجنس القريب |
| 184 | ************************* | ب. الجنس البعيد |
| 1 2 4 | | ۲. النوعُ |
| ۱٤۸ | | ٣. الفَصلُ |
| 10+ | | لفصل القريب، والفصل البعيد |
| 10. | >> </th <th>لفصل المقوِّم، والفصل المقسِّم</th> | لفصل المقوِّم، والفصل المقسِّم |
| ۲٥٢ | ********************** | ٤. الخاصَّة |
| ٤٥١ | | ٥. العرضُ العامُّ٥ |
| 108 | *************************************** | أقسام الخاصَّة والعرض العامّ |
| 108 | ***************** | ١. اللازمُ |
| 100 | ******************** | أ. اللازم البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ |
| 100 | PP-55-1-0-5 | ب. اللازم البيِّنُ بالمعنى الأعم |
| 107 |) PPIPOPIIIPPOPIIIIPRAAADDIIOUGOOG | ج. اللازمُ غيرُ البيِّنِ |
| 101 | | ٢. العَرَضي المفارِقُ |
| 101 | | خَامِّةٌ لمباحث الكُلِّيِّ |
| 171 | | ند ا فالمِّف مأة امد |





| شروطُ المعرِّفِمالمعرِّفِمالمعرِّفِمالمعرِّفِمالمعرِّفِ المعرِّفِ المعرِّفِ المعرِّفِ |
|---|
| المقصد الثاني: التصديقات |
| فصل في التَّصْدِيقَاتِ |
| أقسام القضية باعتبار النسبة |
| ١ - القضيَّة الحمليَّة |
| ٢- القضيَّة الشرطيَّة٢ |
| أقسام القضية باعتبار الأطراف |
| تقسيم القضية باعتبار نوعية وجود الموضوع |
| أقسامُ الموَجَّهَةِ البسيطةِ١٨١ |
| ١. الضروريَّةُ المطلَقة |
| ٢. المشروطةُ العامَّة |
| ٣. الوقتيَّةُ المطلَقة |
| ٤. المنتَشِرةُ المطلَقة |
| ٥. الدائمةُ المطلَقة |
| ٦. العُرِفيَّة العامَّة |
| ٧. المطلَقة العامَّة |
| ٨. الممكِنةُ العامَّة |
| أقسامُ الموَجَّهَةِ المركَّبَة |





| | 4 |
|--|---|
| | * |

| ١- المشروطة الخاصة١١٠ |
|------------------------------------|
| ٢- العرفيَّة الخاصَّة١٩٢ |
| ٣- الوقتيَّة |
| ٤- المنتَشِرَة |
| ٥- الوجوديَّة اللَّاضَرُورِيَّة١٩٥ |
| ٦- الوجوديَّةُ اللَّادائمةُ١٩٦ |
| ٧- الممكنةُ الخاصَّة٧ |
| فصل في أقسام الشَّرطيَّة |
| ١ - الشرطيَّةُ المتَّصِلَةُ١ |
| أقسامُ الشرطيَّةِ المتَّصِلَةِ |
| أ. لزوميَّة |
| ب. اتفاقيَّة · · · ٢ · · |
| ٢- الشرطيَّة المنفصلة، وأقسامها٢٠١ |
| أ. الحقيقيَّة |
| ب. مانِعَةُ الجمعِ |
| ج. مانِعَةُ الخُلُوِّ |
| بيان أحكام القضايا |
| فصل في التَّناقضِ |





| | | | | | | | | | | | ة التناقض | |
|-------|------|------|-----------|---------------|---|---------------------|-----------------|-----------------|----------------|-------------|----------------------|--------------------|
| 414 | | | | ****** | | | گَبَة | تِ المر | موجَّها | رِ في ال | ةُ التناقض | کیفیّاً کیفیّاً |
| 777 | | | • • • • • | | | * * * * * * * * * * | | | ىتوي | ئس الم | في العكم | فصا |
| 377 | | | | • • • • • • • | | • • • • • • • • | | صورة. | يا المحا | القضا | عكسُ | |
| 777 | | | | • • • • • • • | | • • • • • • • • | ****** | جُهة | يا الموجً | القضا | عكس | |
| 377 | | | | | ***** | ******* | | ****** | بضِ | س النَّق | في عك | فصر |
| 377 | | | | | | ****** | ******* | موافِق. | قيضِ ال | كسُّ النا | ۱. عدّ | |
| 377 | | | • • • • • | | | | | مخالِفِ | قيضِ ال | كسُّ الن | ۲. ع | |
| 45. | | **** | | ••••• | | ******* | | ••••• | | اس | في القيا | فصإ |
| 727 | | | | | • | رة | ة والصو | نبار الهيئ | اس باعة | ام القيا | أ. أقس | |
| 727. | | | | | • • • • • • • | | | ثنائي | لاست | القياس | .1 | |
| 754. | | | | | • • • • • • • | ****** | ****** | اني | لاقتر | . القياس | . ۲ | |
| 722. | | | **** | | • • • • • • | ••••• | يًّ | وشرطم | , حمليًّ | ِ انيٍّ إلى | مام الاقتر | انقس |
| Y 20. | | | | | | ****** | ä | الأربعا | لأشكال | ر إلى ا | بام القباء | انقسا |
| 787. | | | **** | ***** | | ******* | نتجة | وبه الم | ِل وضر | ئل الأو | وط الشك | شرو |
| ۲٤٨. | | | **** | ***** | * * * * * * * | * * * * * * * * * * | تجة | وبه الما | ی وضر | يل الثان | وط الشك | شرو |
| 171. | **** | | •••• | | • • • • • • • | طيَّات | بن الشَّر | لمركَّب م | ۔ قترانیؑ ا | - اس الا | - ل في القي | فصد |
| ۲۲۳. | | | | | • • • • • • • | ****** | ******* | •••••• | ستثنائي | اس الا | ا في القي | فصا |
| ۲٦٧. | | | | ***** | | ****** | • • • • • • • • | • • • • • • • • | | | ں یہ ۔ ئی الخُلفِ | قياسا |





| فصل في الاستقراء والتَّمثيلِ ٢٦٨ |
|--|
| فصل في مَوَادِّ الأقيسةِ |
| ب. أقسامُ القياسِ باعتبارِ المادة |
| ١. القياس البرهانيّ |
| ٢. القياسُ الجدليُّ٢ |
| ٣. القياسُ الخَطَابِيُّ ٢٧٥ |
| ٤. القياسُ الشعريُّ ٢٧٥ |
| ٥. القياسُ السَّفْسَطِيُّ ٢٧٦ |
| - فصل في أجزاء العلوم نصل في أجزاء العلوم |
| خاتمة الشارح |
| ملحق جداول توضّح أشكال القياس وضروب كل شكل منها وأدلة إنتاجه ٢٨٥ |
| الشكل الثاني من أشكال القياس |
| الشكل الثالث من أشكال القياس |
| الشكل الرابع من أشكال القياس |
| ضروب الشكل الرابع الباقية |
| الفهارس العامة |
| فهرس الأعلام |
| فهرس المصطلحاتفهرس المصطلحات |
| فهرس المصادر والمراجع ٣٢٣ |
| فهر س الموضوعات ٣٢٧ |